

التقرير الإقليمي العام
العمل غير المهيكل:
الواقع والحقوق

٣

سمير العيطة

رئيس منتدى الاقتصاديين العرب
الباحث الرئيسي في تقرير الراصد

مقدمة

وحقوق بإيراد يؤمّن حياة كريمة، إن كان أجراً نقدياً أو ربحاً على تجارة بسيطة. وحقوق في المسكن ومياه الشرب النظيفة والصرف الصحيّ والخدمات الاجتماعية والبنى التحتية. وكذلك حقوق في التعليم والتأهيل بما يناسب التطوّرات الاقتصادية والتقنيّة. كلّ هذه الحقوق مضمونة في الشرعة الدوليّة للحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة الملائمة والمكمّلة للشرعة الدوليّة لحقوق الإنسان. تضمّنها دساتير غالبية البلدان العربيّة. ولكن لم يعد يحوز عليها سوى جزء يتضاءل من العاملين. تأمين هذه الحقوق لجميع المواطنين من خلال المشتغلين هو الدور الرئيس للدولة في إعادة التوزيع والعدالة الاجتماعية. والدور الآخر الرئيس هو تنظيم العلاقات الاجتماعية، وخصوصاً علاقات العمل، بين أصحاب العمل والعاملين، مهما كانت طبيعة هذه العلاقات وتغيّراتها مع التطوّرات التكنولوجيّة. وضمن هذا التنظيم يأتي ضمان الحريّات النقابية، بما فيها الحقّ في الإضراب، وكذلك حرّيّة التفاوض الجماعيّ الذي لا دور للدولة فيها سوى الوساطة، كما دور السلطة التشريعيّة لإصدار التشريعات الحامية للحقوق، والسلطة القضائيّة لفرض تطبيق الشرعات الدوليّة والدستور والقانون. وبالطبع لا يمكن لهذين الدورين أن يتفكّلا حقاً من دون قيام الدولة بدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعيّة وتجنّب البلدان آثار التآزّات الداخليّة كما الأزمات العالميّة. ويظهر هذا التحديّ بشكلٍ أكثر حدّة منذ انطلاق "الربيع العربي" وتحويله في بعض البلدان العربيّة إلى حروب أهليّة، تأتي بتداعيات كارثيّة على أوضاع البلد ذاته كما دول جواره، بما في ذلك التداعيات فيما يخصّ العمل غير المهيكّل.

يعالج تقرير الرائد موضوع العمل غير المهيكّل أساساً من وجهة نظر الحقوق، ما يخلق تحدياً آخر في رصد أوضاع هذه الحقوق المغيبة إجمالاً، وآفاق النضالات من أجل نيلها، ودور الدولة الأساس في تأمينها.

شكّل قرار "شبكة المنظمات العربيّة غير الحكوميّة للتنمية" بتخصيص تقرير "راصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة في البلدان العربيّة" حول التشغيل غير المهيكّل تحدياً كبيراً. ولكنّه تحدّيّ كان لا بدّ من مواجهته بعد أحداث "الربيع العربيّ". فطارق محمد البوعزيزي الذي أطلق شعلته لم يكن عاطلاً عن العمل، وإنّما هو شابّ عمره ٢٧ سنة مشتغل غير مهيكّل في منطقة طرفيّة من الدولة التونسيّة، لم يعرف تنمية تؤمّن له عملاً يحقّق كرامته الإنسانيّة. كما لم يكن البوعزيزي أيضاً عاملاً بأجر كوالده في الزراعة، وإنّما مشتغلٌ لحسابه الخاصّ، أي ربّ عملٍ ممّا يُسمّى القطاع الخاصّ الذي تحفل الأدبيات بأهميّة دوره ودور الشباب في النمو الاقتصاديّ. وجاء يأسه ولجوؤه للانتحار بالحرق نتيجة عمليّة قمعٍ بالتحديد لأنّه "غير منظمّ"، وأنّه يجب إخضاعه للنظمة المرعيّة، ما انتهى بمصادرة وسيلة عيشه. هكذا يبدو واضحاً أنّ مواجهة هذا التحديّ يصبّ في جوهر معالجة قضايا التنمية في البلدان العربيّة.

كذلك كان واضحاً منذ البداية أنّ مواجهة التحديّ ستلاقي صعوبات على أصعدة مختلفة. إذ هناك أولاً مشكلة معرفيّة ومفهوميّة. فما هو المقصود بالعمل غير المهيكّل أو غير المنتظم؟ وكيف يتمّ التعبير عنه؟ وماذا يشمل بدقّة ضمن قوّة العمل؟ في ظلّ غيابٍ لافت للتشغيل غير المهيكّل كمادّة مفهوميّة وإحصائيّة وسياسيّة ونضاليّة أساسيّة في الدول العربيّة، على الرغم من أنّ هذا النوع من العمل أضحيّ جزءاً واسعاً من إجماليّ التشغيل وفي ازديادٍ مستمرّ.

الإحصاءات الرسميّة لا تلتزم بمعايير منظمة العمل الدوليّة لرصده، لا في مسوحات قوّة العمل، ولا في مسوحات دخل الأسر. وجهود الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين لا تتوجّه إلّا نادراً لدراسة خصائصه وتنوّع أصنافه، كما للغوص في علاقات التبعية والسلطة التي يخلقها. كما لا تبني غالبية النضالات النقابية على تأمين "الكرامة" والحقوق الأساسيّة للمنخرطين فيه، بل تهتمّ أكثر ما تهتمّ بالعمال المهيكّلين خصوصاً في القطاع الحكومي، لأنّهم أسهل تنظيمياً ضمن النقابات. كذلك لا تضعه الحكومات العربيّة موضوعاً رئيساً لسياساتها، لأنّه بالتحديد موضوع مُحرّج، يوضح الفجوة بين دور الدولة المبيّن في الدساتير حول العمل والحماية الاجتماعية للمواطنين وإعادة التوزيع، وبين الواقع القائم. ويشير إلى عجز الحكومات العربيّة منذ عقود على إطلاق تنمية مستدامة تؤمّن المعيشة والازدهار. بالتالي لا يوجد غالباً في النضالات الاجتماعية وفي بعض السياسات الحكوميّة سوى عنوان عام لا مضمون محدّد له، مقتبسٍ من أدبيّات منظمة العمل الدوليّة حول "العمل اللائق". وفي مواجهة كلّ محاولة للغوص في مضماره، يتمّ الخلط بين هذا التشغيل غير المهيكّل الذي يشكّل جزءاً أساسياً من تقسيم "سوق العمل" في عصر ما بعد الحداثة والعولمة، خصوصاً في الدول النامية، وبين أنشطة التهريب والتهرّب من القانون والإجرام "غير النظاميّة". ما يزيد في النظرة الدونيّة إلى هذا التشغيل.

إنّ جوهر قضيّة العمل غير المهيكّل هو قضيّة الحقوق المدنيّة والاقتصاديّة. حقوق في التأمين الصحيّ والطبابة والدواء. حقوق في معاش الشيخوخة عندما يصل المشتغل إلى عمرٍ لا يسمح له بالعمل.

الملخص التنفيذي

مع تراجع العمل الزراعي في كثير من البلدان. إلا أنّ التوجّه قد عاد للارتفاع في سوريا واليمن، البلدين المنغمسين في حرب أهليّة. من ناحية أخرى، تشهد المغرب ومصر والعراق نسباً كبيرة (٣٥ إلى ٥٠٪) للعمل الأسريّ المساهم. وفي جميع الأحوال، تشهد كثير من البلدان العربيّة نسب عالية من الفقر بين المشتغلين (مثلاً ٧٥٪ في اليمن و٤٤٪ في مصر). بالتالي يعتمد التقرير غياب التغطية الاجتماعيّة، وعلى الخصوص التأمين الصحيّ، معياراً لتصنيف العمل كعمل غير مهيكّل. في حين تبقى المعطيات الدوليّة عن هذه التغطية مجرّاة وغير دوريّة، ما تطلّب جهداً خاصّاً في هذا التقرير. كما يتمّ لفت الانتباه إلى عمالة الأطفال، حيث ترصد اليونيسيف معدلات ملحوظة في كثير من البلدان العربيّة (بين ٢ و٧٪ في غالبيتها، مع ١٥٪ في موريتانيا و٢٣٪ في اليمن و٢٥٪ في السودان للسكان بين ٥ و١٤ سنة). انطلاقاً من تقارير وطنيّة وإقليميّة، يتمكّن التقرير في أوضاع العمل غير المهيكّل في ١٣ بلداً عربيّاً، يبيّن خصائص كلّ منها وكذلك أوجه الاختلاف، التي بدت كبيرة حتّى بين بلدان المنطقة الواحدة (دول الخليج، المغرب العربي، وادي النيل، المشرق).

هكذا تُلقى دراسة حالة البحرين ضوءاً على خصائص العمل والتشغيل في بلدان الخليج. حيث تستقبل هذه البلدان حوالي مليون وافد جديد إلى قوّة العمل سنويّاً، غالبيتهم عمال مهاجرون وافدون. بالتالي فإنّ حجم العمالة (وقوّة العمل) هو الذي يتأقلم أساساً مع سوق العمل وليس العكس، بما أنّ ٨٧٪ من العمالة الإجمالية في البحرين مثلاً هي عمالة مهاجرة، تُنهي إقامتها عند زوال فرصة العمل. لكنّ ٣٧٪ من المشتغلين البحرينيين هم أيضاً غير مهيكّلين، غالبيتهم يعملون لحسابهم الخاص أو أرباب عمل، مع وجود عاملين بأجر بحرينيين غير مهيكّلين حتّى في القطاع الحكومي والعام، مثل العاملات في رياض الأطفال اللواتي يوثق تقرير البحرين أوضاعهنّ. كذلك يبقى ٧٣٪ من المشتغلين المهاجرين غير مهيكّلين وهم عاملون بأجر في القطاع المهيكّل أو في المنازل. كي تصل النسبة الإجماليّة للعمل غير المهيكّل من إجمالي المشتغلين في البحرين إلى ٦٥٪، غالبية المطلقة عمل بأجر. وبما أنّ النساء البحرينيات يعملن بشكل أساسي في القطاع الحكومي، تأتي حظوظ انعدام الهيكلّة أفضل للبحرينيات من الإجمالي (٢٩٪ فقط) وأسوأ للمهاجرات من الإجمالي (٨٤٪). هذا على الرغم من أنّ البحرين تتميّز بجهودٍ للالتزام بمعايير العمل الدوليّة، ولشمول العاملين المهاجرين بالتأمينات، إلا أنّ أكثر من ٦٠٪ من المهاجرين لهم أقلّ من سنة ولا يحصلون على التأمين الصحيّ. وبشكل عام تأخذ مفاهيم المشاركة في قوّة العمل، خصوصاً النسائيّة، والبطالة والعمل غير المهيكّل معنىً خاصّاً في دول الخليج. في حين أنّ الحقوق هي حقوق إنسان وحقوق عمل واحدة للجميع. من ناحيتها، شهدت جميع دول المغرب العربي «الطفرة الشبائيّة»، وما زالت موريتانيا تعيشها. كما اكتمل التموضع الحضريّ فيها، إلا في المغرب وموريتانيا اللتين ما زالتا تعيشان تسارعاً في هجرة الريف إلى المدينة. في حين لعبت موجات هجرة العمل إلى أوروبا (عدا ليبيا) والتي وصلت إلى ٥٠٪ من السكان سنويّاً دوراً أساسيّاً في الماضي من أجل استيعاب الوافدين الجدد إلى قوّة العمل، لكنّ موجات الهجرة هذه قد توقّفت تقريباً، إلا في المغرب. هكذا باتت بلدان المغرب العربي تستقبل حوالي ٥٠٠ ألف وافد

يُبرز هذا التقرير العناصر التي أدّت إلى توسّع العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة خارج العمل الزراعيّ. ويضع الأسباب في سياق سياسات «الانفتاح» والعولمة النيولبراليّة الريعيّة» التي انطلقت منذ سبعينيات القرن الماضي، تزامناً مع عدّة ظواهر، أهمّها «موجة شبائيّة» تنتج من وصول أجيال «طفرة الولادات» إلى سنّ العمل، تترافق مع تسارع هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة إلى كثير من البلدان العربيّة، هجرة عمل أو هجرة لاجئ. ما يجعل معدلات نموّ قوّة العمل الحضريّة مرتفعة جدّاً، على الرغم من انخفاض معدلات النموّ السكانيّ العامّ بشكل كبير، بحيث يتشكّل في كثير من البلدان «تسونامي شبابي» يتطلّب سياسات إرادية واعية لإيجاد فرص العمل «اللائقة» به، ترتبط أساساً بحقوق العمل، ولكن أيضاً بالتنمية، وخصوصاً بالتنظيم العمراني للضواحي والمدن «العشوائيّة»، وبالمناطق الطرفيّة من البلاد حيث انتشر العمل غير المهيكّل. بدايةً يرصد التقرير بعض المعطيات الإجماليّة حسب منظمات الأمم المتحدة. إنّ سكّان البلدان العربيّة وصلوا إلى أكثر من ٣٨٠ مليوناً في ٢٠١٥، وإنّ وتأثر النموّ الديموغرافي انخفضت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. إلا أنّ سكّان دول الخليج تضاعفوا أضعافاً بفضل العمالة المهاجرة الوافدة، بحيث بات سكّان الخليج يشكّلون ١٤٪ من مجمل سكّان البلدان العربيّة بدلاً من ٦٪ في ١٩٥٠. كذلك لم تعرف جميع الدول العربيّة «موجتها الشبائيّة» في الفترة ذاتها. فقد شهد لبنان ذروة الموجة الشبائيّة في ١٩٧٥ إنّان حربه الأهليّة، في حين تشهده حالياً بلدان مثل اليمن وسوريا والأردن. كذلك أكمل سكّان كثير من البلدان تموضعهم الحضريّ في المدن (دول الخليج، لبنان) في حين تتسارع هجرة الريف إلى المدينة في دول أخرى (تونس، الجزائر، سوريا، اليمن، موريتانيا) وهي آخذة في التسارع في مصر والسودان. وفي هذه الحالات الأخيرة جميعها، يتزايد عدد السكان الحضريّ بوتائر أعلى بكثير من وتأثر النموّ الديموغرافيّ.

كذلك على الرغم من الضعف العام للمشاركة النسائيّة في الاقتصاد، تزداد قوّة العمل العربيّة سنويّاً بمقدار ٣ ملايين، منخفضة عن ذروة ٤ ملايين في ٢٠١٠ من جزاء تداعيات الأزمات الحالية. معظم هذه الزيادة لا يأتي من ارتفاع المشاركة الاقتصاديّة. فالزيادة الأكبر تشهدها دول الخليج التي أصبحت قوّة عملها تشكّل ١٩٪ من قوّة العمل العربيّة مقابل ١٢٪ فقط في ١٩٩٠. وبالطبع تتشكّل معظم هذه الزيادة الخليجيّة من عمالة مهاجرة وافدة. هناك في المقابل دولٌ تشهد انخفاضاً في المشاركة الاقتصاديّة، خصوصاً للنساء، نتيجة هجرة الريف إلى المدينة. وهنا يجب لفت الانتباه إلى أثر اللاجئين المهاجرين في خفض مقياس نسبة المشاركة، خصوصاً النسائيّة منها، وإلى أثر العمالة المهاجرة، كما في دول الخليج، في زيادة هذا المقياس. ولم يعوّل التقرير كثيراً على معطيات البطالة، بل على مقارنة أعداد القادمين الجدد السنويّة إلى قوّة العمل (٣ ملايين عربيّاً) مع أعداد فرص العمل المخلوقة ونوعيّتها.

وقد لحظت معطيات منظمّة العمل الدوليّة أنّ نسبة العمل للحساب الخاص من إجمالي التشغيل منخفضة (أقلّ من ١٥٪) في دول الخليج وكذلك في الأردن ومصر، في حين ترتفع في السودان وموريتانيا إلى حوالي ٤٠٪. ويبدو التوجّه العام هو نحو انخفاض هذه النسبة، خصوصاً

جديد سنوياً إلى قوّة العمل. ويقع معظم ثقل هؤلاء الوافدين الجدد على الجزائر (٤٨٪ من إجمالي المغرب العربي). كما ستُلقي الحرب الليبية بثقلها على ظروف العمل في تونس، أكثر من تداعيات ثورة ٢٠١٠ بحدّ ذاتها. وتختلف خصائص التشغيل كثيراً بين دول المغرب العربي المدروسة، حيث تتميّز الجزائر بنسبة توظيف حكوميّ تصل إلى أكثر من ٤٠٪ من الإجمالي (بما فيه للنساء) كما تتميّز تونس بنسب توظيف مهيكّل في القطاع المهيكّل تصل إلى حوالي ٥٠٪، خصوصاً للنساء. في حين تتميّز المغرب بنسب عالية لعمّال الأسرة المساهمين وموريتانيا بأرباب العمل غير المهيكّلين (خصوصاً النساء). مع الاختلافات الكبيرة في نوعيّة التشغيل، تصل نسب المشتغلين غير المهيكّلين وغير المغطّين بالتأمينات الاجتماعية إلى ٣٥٪ في تونس و٣٩٪ في الجزائر وإلى ٨٠٪ في المغرب و٨٦٪ في موريتانيا. إلّا أنّ نسبة غير المهيكّلين في الجزائر ترتفع إلى ٦٦٪ إذا ما استثنيت الوظيفة الحكوميّة (وإلى ٨٥٪ للإناث). علماً أنّ جزءاً من العاملين بأجر في الحكومة والقطاع العام غير دائمين وغير مهيكّلين. ويتوزّع غير المهيكّلين في الجزائر تقريباً مناصفةً بين العمل بأجر والعمل للحساب الخاص، وكذلك هو الأمر في تونس. في حين يُرَجّح المغرب العمل بأجر غير المهيكّل والعمل الأسريّ المساهم الذي يطال خصوصاً النساء. وعلى العكس، يشكّل العمل للحساب الخاص وزيادة الأعمال غالبة العمل غير المهيكّل (والعمل بشكل عام) في موريتانيا. وفي الإجمال تبقى أوضاع النساء أكثر هشاشة. إذ ترتفع نسبة غير المهيكّلات إلى ٤٩٪ في الجزائر و٨٣٪ في المغرب و٨٧٪ في موريتانيا. وهدها تونس تنفرد بأنّ نسبة غير المهيكّلات أقلّ من تلك التي للرجال (٢٠٪)، وذلك بفضل نظام تأميناتها الاجتماعية، الذي يشمل حتّى العاملين بالزراعة، بحيث لا تتغيّر نسبة انعدام الهيكلية الإجمالية إذا ما استثنينا الوظيفة الحكوميّة سوى إلى ٤٣٪ (٢٨٪ للنساء).

وتنفرد بلدان وادي النيل (كما المغرب ولكن بنسب أعلى منه) بأنّها ما زالت ذات غالبية ريفيّة، وأنّ «موجتها الشبابيّة» امتدّت عقوداً طويلة، وتستقبل هذه البلدان حوالي ٩٠٠ ألف وافد جديد إلى قوّة العمل سنوياً. وقد تمّ تقدير نسبة العمل غير المهيكّل في مصر بـ ٥٩٪ من إجمالي التشغيل، يغلب عليه العمل بأجر وخصوصاً العمل الهشّ وغير الدائم بأجر. هذا على الرغم من وجود ٣٠٪ من التوظيف في القطاع الحكوميّ والعام، علماً أنّ جزءاً منه غير مهيكّل. في حين تصل نسبة غير المهيكّلين في السودان إلى ٧٧٪، مع غلبة للعمل للحساب الخاص وللعمل الأسريّ المساهم. واللافت في حالة مصر أنّ نسبة غير المهيكّلات بين النساء المشتغلات تنخفض إلى ٣٨٪، على الرغم من وجود نسبة ملحوظة (١٨٪) من العمل الأسريّ غير المهيكّل. إذ تخرج النساء من قوّة العمل مع ازدياد انعدام الهيكلية. في حين ترتفع نسبة غير المهيكّلات (٧٩٪) قليلاً في السودان عن تلك التي للرجال. وفي جميع الأحوال، تتجه الأمور إلى تفاقم انعدام الهيكلية في البلدين، في مصر نتيجة التطوّرات الاقتصادية ما بعد الثورة، وفي السودان نتيجة تداعيات الحرب الأهلية وتواجد هجرة كثيفة من جنوب السودان. تفاقم سيّتسار مع تسارع وتيرة هجرة الريف إلى المدينة.

من ناحيتها، تعيش بلدان المشرق العربي أوضاعاً في منتهى القسوة من

جزءاً غزو العراق والحروب القائمة في سوريا واليمن، وموجات الهجرة الكثيفة الداخليّة والبينيّة التي تعيشها. هذا في زمن كانت غالبيتها تعرف ذروة «الطفرة الشبابيّة» وتسارع هجرة الريف إلى المدينة، وبالتالي أعداد قادمين جدد إلى قوّة العمل تصل إلى ٨٠٠ ألف سنوياً تقريباً.

في العراق، تصل نسبة العاملين غير المهيكّلين إلى ٥٢٪ من الإجمالي (٤٨٪ للنساء)، غالبيتهم عاملون بأجر في القطاع غير المهيكّل. ومع توسّع التوظيف في القطاع الحكومي والعام بعد الحرب إلى أكثر من ٤١٪ (٥٠٪ للنساء)، ترتفع نسبة غير المهيكّلين خارج التشغيل الحكومي إلى ٨٨٪ (٩٦٪ للنساء). وفي الأردن تصل نسبة غير المهيكّلين بين الأردنيين إلى ٥٠٪، غالبيتهم عاملون بأجر في القطاع المهيكّل. ومع الغالبية غير المهيكّلة للعاملين المهاجرين، الفلسطينيين والسوريين، وغالبيتهم عاملون بأجر، ترتفع حصّة العمل غير المهيكّل إلى ٥٧٪ (٢٧٪ للنساء). خارج التشغيل الحكومي (٣٠٪ إجمالياً و٥٢٪ للنساء) ترتفع حصّة العمل غير المهيكّل إلى ٨١٪ (٥٥٪ للنساء).

ولا تختلف نسب انعدام الهيكلية الإجمالية في فلسطين (٦٠٪ إجمالياً) كثيراً عن الأردن. لكنّ الفارق كبير بين الضفة (٦٦٪ غير مهيكّلين) وقطاع غزّة (٤٣٪)، خصوصاً وأنّ التشغيل الحكومي يبلغ ٣٧٪ في القطاع مقابل ١٦٪ فقط في الضفّة. وتوازي معدّلات انعدام الهيكلية النسويّة تلك التي للرجال، على الرغم من أنّ حصّة النساء من العمل الحكومي أكبر (٣٠٪) بكثير من الرجال (٢١٪)، إلّا أنّ النساء يعانين أكثر من العمل الأسريّ بدون أجر، خصوصاً في الضفّة.

الأوضاع أكثر تعقيداً في لبنان، حيث تبلغ حصّة المهاجرين الفلسطينيين ٦١٪ من إجمالي التشغيل، والمهاجرين اللاجئين السوريين ١٨٪ والمهاجرين الآخرين (عاملاً منزليّات خصوصاً) ١٣٪. تبلغ نسبة انعدام الهيكلية الإجمالية ٧٣٪، مع أكثر من ٩٠٪ للمهاجرين و٥٩٪ للبنانيين. حصّة النساء اللبنايات من انعدام الهيكلية (٤٤٪) أقلّ من الرجال (٦٣٪) لتمرکز عملهنّ في القطاع المهيكّل، الحكومي والخاص. وتُبرز حالة لبنان ظاهرة لافتة لبلدٍ متوسّط الدخل، في أنّ نسبة العمل للحساب الخاص مرتفعة، تصيب ٣٦٪ من الذكور اللبنانيين المشتغلين. وأنّ نسب فقر وعمالة الأطفال تبقى ملحوظة.

وقد تمّ رصد العمل غير المهيكّل في سوريا واليمن قبيل حربهما الأهليّة. في سوريا، كانت نسبة العاملين غير المهيكّلين قد وصلت إلى ٦٦٪ من الإجمالي (٣٩٪ للنساء)، يتوزّعون تقريباً بالتساوي بين العمل للحساب الخاص والعمل بأجر في القطاع غير المهيكّل. ومع ٢٧٪ للمشتغلين في الوظيفة الحكوميّة والقطاع العام (٥٦٪ للنساء)، ترتفع نسبة انعدام الهيكلية خارج العمل الحكومي إلى ٨٩٪ (٩٤٪ للنساء). هذا في حين كانت أعداد الوافدين الجدد إلى قوّة العمل تصل إلى ٣٠٠ ألف تقريباً. وقد أدّى الصراع القائم إلى فقدان نصف فرص العمل القائمة بين ٢٠١١ و٢٠١٥. أمّا في اليمن فكانت نسبة غير المهيكّلين قد وصلت إلى ٨١٪ في ٢٠١٣-٢٠١٤، يتوزّعون أيضاً بين العمل للحساب الخاص والعمل بأجر، مع حصّة ملحوظة لعمّال الأسرة المساهمين. انعدام الهيكلية عند النساء أكبر (٨٣٪)، مع حصّة كبيرة للعمل الأسريّ المساهم وللعمل للحساب الخاص. واليمن يشهد أيضاً أعداد قادمين جدد إلى قوّة العمل بين ٢٥٠ و٢٨٠ ألفاً سنوياً.

وهناك تجربة تونسية رائدة في هذا المجال، كان لوجود اتحاد نقابات قوياً يناضل لتوسعة شمولية التأمينات الاجتماعية أفقياً دوراً كبيراً فيها. وفي ما يتعلق بالعمل للحساب الخاص، يميّز التقرير بين سياسات مكافحة الفقر وتلك لتحفيز النشاطات الاقتصادية وزيادة الأعمال. ويسأل لماذا يتم تركيز هذه وتلك حول القروض المنتهية الصغر. إذ لا يمكن مكافحة الفقر عبر هذه القروض وحدها في الوقت الذي يتم فيه رفع الدعم عن المواد الأساسية وفرض الضرائب غير المباشرة. أمّا سياسات التحفيز فتذهب أبعد بكثير، ليس فقط عبر توفير خدمات غير مادية مثل تأمين المساعدة القانونية والخبرات التقنية بما فيها دراسة الأسواق والدعم للوصول إليها، وتأمين أمكنة (حاضنات) لانطلاق هذه الأعمال، وكذلك تدريباً وتأهيلاً، مقابل «هيكل» ولو جزئية لهذه الأعمال. بل أيضاً إلى قضايا ترتبط بالتنظيم العمراني والإقليمي. فمكان العمل هو قضية جوهرية في علاقات العمل للحساب الخاص. حيث ترتبط إشكاليات الباعة المتجولين بتنظيم الفضاء العمراني كحق عام، ما يرتبط تشجيع الاستثمار الخاص بسياسات التنظيم الإقليمي والسياسات الاقتصادية التي تعالج الأزمات الناتجة من «الانفتاح الاقتصادي» والقفزات التقنية ومن الفجوات الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة بين المراكز الحضرية والأطراف بما فيها العشوائيات. ويخلص التقرير إلى مجموعة توصيات لمنظمات المجتمع المدني العربي للتنمية في ما يتعلق بالمعطيات والمسوحات حول العمل غير المهيكّل، والتأمينات الاجتماعية والصحية، والسياسات الحكومية لمكافحة الفقر وتحفيز ريادة الأعمال، والنضالات من أجل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

كما يوثق التقرير حالات مختلفة من العمل غير المهيكّل. ففي مجال العمل للحساب الخاص، تبرز حالة الباعة المتجولين في عدة بلدان (وهي ترمز إلى قضية البوعزيزي) علاقات العمل المعقدة، التي يرتبط جزء منها بالإدارات المحلية (مكان العمل). كما تبرز حالات ورشات الأعمال الصغيرة، التي يلجأ إليها الكثيرون لكسب رزقهم، كما بعض المهاجرين من دون ترخيص إقامة. وتضيء بعض الصناعات التقليدية على أوضاع العمل الأسري للحساب الخاص، بينها صناعات تمثل تراثاً لامادياً ونشاطات تحوي على الكثير من الابتكار. كما تمّ إبراز حالات للعمل غير المهيكّل بأجر في القطاع الحكومي في لبنان ومصر والبحرين، وحالات أخرى في موريتانيا في القطاع الخاص المهيكّل. كذلك تمّ إبراز قضايا العاملات المنزليات (وأيضاً العمّال الذكور في المنازل) وحالات العمل الأسري غير المهيكّل بأجر، وقضايا عمل الأطفال. ووثق التقرير النضالات النقابية ولمنظمات المجتمع المدني دفاعاً عن حقوق هذه الحالات.

يستنتج التقرير حصصاً للعمل غير المهيكّل في البلدان العربية المدروسة أعلى من تلك المتداولة في الأدبيات. ما ينقض إحدى الصور النمطية عن العمل غير المهيكّل، أنه يتأتى من صرامة القوانين والبيروقراطية. حيث تأتي أعلى معدلات انعدام الهيكلية في الدول الأقل صرامة في قوانينها وبيروقراطيتها، والعكس بالعكس. كما أنّ انعدام الهيكلية قد توسّع في جميع البلدان العربية المدروسة، في حين شهدت هذه البلدان في العقدين الأخيرين «انفتاحاً اقتصادياً» وتخفيفاً للبيروقراطية وانخراطاً في العولمة وفي سياسات «الإصلاح الهيكلي» لصندوق النقد الدولي.

العمل بأجر يطغى على العمل غير المهيكّل في البلدان العربية، إلّا في حالات نادرة. ما ينقض أيضاً فكرة أنّ العمل غير المهيكّل هو أساساً خيار. إذ لا خيار أمام الكثيرين من الوافدين الشباب سوى الانخراط في أي نوع من العمل يؤمّن المعيشة، حتّى لو كان هشاً أو مؤقتاً. كما يستفيد أرباب العمل من هذا التزاحم على سوق العمل الحضري للتهرب من الهيكلية.

هكذا ترصد جميع الدراسات المرجعية النسب الأعلى للعمل غير المهيكّل بأجر لدى الشباب. كما أنّ أطروحة الخيار لا معنى لها في البلدان التي يشكّل فيها المهاجرون، كعمالة مستوردة كما في بلدان الخليج أو كلاجئين كما في لبنان والأردن، الجزء الأساسي من العمالة غير المهيكّلة. والعمل بأجر يطغى أيضاً في حالة الإناث. ما يلقي ضوءاً خاصاً على المنظور الثقافي لضعف مشاركة النساء في قوّة العمل. فهل تمتنع النساء عن هذه المشاركة لأسباب ثقافية أم لأنّ عملها بأجر غير محميّ الحقوق؟ ولأنّ سوق العمل بأجر مكتظّ بالذكور ويسود فيه العمل الهشّ والمؤقت؟

بالتالي، تكمن غالبية قضية «الهيكلية» في شمولية خدمات التأمينات الاجتماعية على العمل بأجر، كما في تحصيل إيراداتها. وحول السياسات الحكومية، يتساءل التقرير ما الذي يمنع إقامة نظام إعادة توزيع اجتماعي متوازن عبر التأمينات يشمل بإيراداته العمل غير المهيكّل الذي يصيب الشباب بشكلي خاص ويحمي بنفقاته خصوصاً الفئات الأكبر سنّاً التي تعرف نسباً أعلى من المرض أو التوقف عن العمل؟ ولماذا لا يتمّ الاستفادة من فرصة «الموجة الشبابية» اليوم قبل أن «يشيخ» المجتمع، كما في بعض الدول المتقدمة، وتصبح إمكانية تحقيق التوازن المالي لهكذا نظام أصعب؟

١. العمل غير المهيكّل، هل هو قدرٌ محتومٌ؟

٢. العمل غير المهيكّل العربيّ كما ترصده الأمم المتحدة

- ٢,١ السكّان والنموّ السكاني
- ٢,٢ الموجة الشبائية
- ٢,٣ هجرة الريف إلى المدينة ونموّ السكّان الحضري
- ٢,٤ تطوّر قوّة العمل
- ٢,٥ المشتغلون والبطالة في البلدان العربيّة
- ٢,٦ العمل غير المهيكّل والعمل للحساب الخاصّ
- ٢,٧ العمل والفقير
- ٢,٨ العمل غير المهيكّل والتغطية الصحيّة
- ٢,٩ عمالة الأطفال

٣. واقع العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة

(حسب تقارير الراصد والمزيد)

- ٣,١ العمل غير المهيكّل في الخليج العربي، البحرين نموذجاً
- ٣,٢ العمل غير المهيكّل في بلدان المغرب العربي
- ٣,٣ العمل غير المهيكّل في بلدان وادي النيل
- ٣,٤ العمل غير المهيكّل في المشرق العربي
- ٣,٥ الصورة العامة للعمل غير المهيكّل في البلدان المدروسة

٤. توصيف حالات عمل غير مهيكّل في البلدان العربيّة

- ٤,١ العمل للحساب الخاصّ
- ٤,٢ العمل غير المهيكّل بأجر
- ٤,٣ الأطفال العاملون

٥. السياسات العربيّة تجاه العمل غير المهيكّل والنضالات

من أجل الحقوق

- ٥,١ السجّال النظري حول العمل غير المهيكّل العربي
- ٥,٢ السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكّل
- ٥,٣ النضالات الاجتماعية من أجل حقوق العاملين
- ٥,٤ إضاءات على حالات بلدان عربيّة

٦. خلاصات وتوصيات

١. العمل غير المهيكّل: هل هو قدرٌ محتوم؟

لم تشهد المجتمعات العربيّة الثورة الصناعيّة التي شهدتها أوروبا في القرن التاسع عشر، والتي كانت قد أطرت علاقات العمل بين «أصحاب» أو «أرباب» لهذا العمل يملكون وسائل الإنتاج وبين العمّال الذين لا يملكون سوى بيع «قوّة عملهم» مقابل أجرٍ نقديّ. ثمّ جاءت النضالات العماليّة لتكتسب لهؤلاء العمّال حقوقاً في التنظيم والإضراب والصحة ومعاشات التقاعد، وغير ذلك.

المجتمعات العربيّة كانت منذ القدم تعرف هذا النوع من علاقات العمل، خصوصاً في المجال التجاري المترسّخ تاريخياً في المدن وكذلك في الأرياف عبر أعمال السخرة، من دون حقوق واضحة للعاملين. ثمّ جاءت فترة الاستقلال في منتصف القرن العشرين، حيث جرى اندفاع كبير لخلق مؤسسات للدولة وللانخراط في الاقتصاد الصناعي، غالباً عبر الاستثمار الحكومي، وكذلك لتنظيم العلاقات الزراعيّة (الإصلاح الزراعي). ورافق ذلك نشر واسع للتعليم والخدمات العامّة في كافة أنحاء البلاد، حتّى الطرفيّة منها. ترافقاً مع كلّ هذا، تطوّرت الأطر القانونيّة لتنظيم علاقات العمل ومنح العاملين، خصوصاً في القطاع الحكومي الخدمي أو الإنتاجي، مزايا وحقوقاً. خصوصاً وأنّ منظّمة العمل الدوليّة، التي كانت قد نشأت بعد الحرب العالميّة الأولى، قد وضعت قواعد واتفاقيات وتوصيات كي تلتزم بها الدول وتعمّمها ضمن قوانينها.

إلا أنّ أياً من الدول العربيّة لم يستطع إحداث ثورة تنمويّة صناعيّة، حتّى جاء عصر العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. فانطلقت في سبعينيات القرن الماضي سياسات الانفتاح التجاري، وقلّصت الدول العربيّة دور الحكومة في الاستثمار في القطاع الإنتاجي، وخصّصت كثيراً من الشركات الحكوميّة، حتّى تلك التي تقدّم خدمة عامّة، وألزمت نفسها بما يسمّى «الإصلاح الهيكلي» التي يوصي بها صندوق النقد الدولي، أي تقليص ميزانيات الدول الاستثماريّة كما الجارية. وعلى عكس الشعارات وراء الانفتاح، لم يقم القطاع الخاصّ المحليّ كما الخارجي باستثمارات تعوّض تقلّص الاستثمار الحكومي. وتحوّلت للاقتصادات العربيّة إلى اقتصادات ربيعيّة خصوصاً حول الموارد الطبيعيّة والعقارات.

ترافقت هذه السياسات التي يُطلق الباحثون عليها سياسات «الحقبة النفطية»^١ أو «الحقبة النيوليبرالية»^٢ «الربيعيّة»^٣ مع ظاهرتين الأولى ديموغرافية، حيث إنّ النموّ السكانيّ الذي شهدته الدول العربيّة في الفترة السابقة مع التحسّن الكبير في الصحة الإيجابيّة قد أفضى إلى «موجة شبابيّة»، أي أنّ نسبة الشباب في سنّ التعليم الجامعي والانخراط في قوّة العمل أضحّت نسبة ملحوظة من مجمل السكّان. تماماً كما جرى في أوروبا حين وصلت موجة شبابيّة لجيل «طفرة الولادات» (BABY-BOOM) بعيد الحرب العالميّة الثانية في ستينيات القرن الماضي وأحدثت «آيار/مايو ١٩٦٨» في فرنسا و«ربيع براغ» في تشيكوسلوفاكيا.

دول الخليج لم تشهد حقّاً هذه «الموجة الشبابيّة» بقدر ما شهدت استقداً لعمالة مهاجرة حسب الطلب، غالبيتهم لا يمتثلون سوى فترة قصيرة في البلاد، إلّا أنّهم باتوا يشكّلون تدريجياً غالبية السكّان، بل معظمهم. أمّا الظاهرة الثانية فكانت اقتصادية اجتماعيّة، مع تسارع هجرة الريف إلى المدينة في معظم الدول العربيّة. إذ إنّ الحيازات الزراعيّة الصغيرة لم تعد قادرة على تأمين معيشة الجيل الثاني أو الثالث من أبناء وأحفاد الذين حصلوا عليها. كما دخل القطاع الزراعي برمته في عالم السوق والصناعات الزراعيّة والتقانات الحديثة، ضمن إهمال كبير لتنمية الأرياف والمناطق الطرفيّة على عكس فترة الاستقلال. هكذا أضحّت الموجة الشبابيّة «تسونامي شبابي»، مع معدّلات نموّ للسكّان الحضر أعلى بكثير من معدّلات النموّ الديموغرافيّ العام.

لم يلق هذا «التسونامي الشبابي» الحضريّ ما يناسب حجمه من فرص العمل «اللائقة»، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاصّ، حسب الأطر القانونيّة الموضوعة منذ الاستقلال. فانخرطت غالبية الشباب، هم وكثير ممّن هم أكبر سنّاً، في أعمالٍ بأجر أو للحساب الخاصّ خارج أطر علاقات العمل المنظّمة. وهذا بالضبط هو «التشغيل غير المهيكّل» الحضريّ، الذي يسمّى أيضاً «غير نظامي»، والذي أضحى اليوم هو غالبية مطلقاً لتشغيل قوّة العمل في البلدان العربيّة، خصوصاً إذا ما استثنينا العمل الحكومي والعمل في الزراعة (وهذا الأخير هو أيضاً تقليديّ غير مهيكّل) كما سترها في الفصول التالية.

وانقسم ما يسمّى «سوق العمل» إلى شقين تفصلهما أحياناً هوّة سحيقة: التشغيل المهيكّل والتشغيل غير المهيكّل. ويكمن السبب الأساس في الهوّة بين احتياجات التشغيل السنويّة «للتسونامي الشبابي» وأعداد فرص العمل السنويّة «اللائقة» المتاحة والتي تتضمّن الحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية، ولو بالحدّ الأدنى. إلّا أنّه ليس السبب الوحيد، إذ إنّ التكنولوجيات الحديثة تخفّف من الحاجة إلى اليد العاملة، خصوصاً غير الماهرة منها، ولها آثار تدميريّة على الوظائف «اللائقة» غالباً ما تغيب عن أدبيّات التحديث والتطوير والابتكار.

من ناحية أخرى، يتمركز المشتغلون غير المهيكّلين في محيط حضريّ نما هو أيضاً بسرعة وبشكل غير مهيكّل، أي في عشوائيات تخطّت إمكانيّات الدول كما السلطات المحليّة للتنظيم العمراني والإقليميّ. بحيث لا يُمكن معالجة «التشغيل غير المهيكّل» من دون تنظيم إقليميّ وعمرانيّ يعالج أيضاً «العمران غير المهيكّل»^٤، أي العشوائيّ والفجوات التي عادت وتوسّعت بشكل كبير بين الأطراف والمراكز الحضريّة.

اللافت أنّ انتفاضات «الربيع العربيّ» تعود في جزء كبير منها إلى تفجّر أوضاع انعدام الهيكلية. حيث كان عالم الاقتصاد البيروفي هيرناندو دي سوتو قد أشار إلى أنّ «ما يحدث في الشرق الأوسط هو ثورة غير المنظمين. أولئك الذين أضحوا خارج المنظومة المقوتنة ويرغبون في العمل في

١. نسبة إلى قفزة أسعار النفط بعد حرب ١٩٧٣، وزيادة موارد الدول العربيّة النفطية بشكل كبير.

٢. نسبة إلى نظريّات تعتمد أنّ الأسواق (البيضانغ، المال، العمل) تقوم وتضبط نفسها بنفسها من دون قواعد ومحفزات ومن دون دور ناظم للدولة.

٣. أي الاقتصاد القائم بشكل رئيسي على استغلال الموارد الطبيعيّة بدل القيمة المضافة الحقيقيّة التي تنتج من العمل والاستثمار والإبداع؛ راجع مثلاً جورج فرم: إخراج الدول العربيّة من الاقتصاد الريعيّ؟، لوموند ديپلوماتيك، النشرة العربيّة، نيسان/أبريل ٢٠١٠.

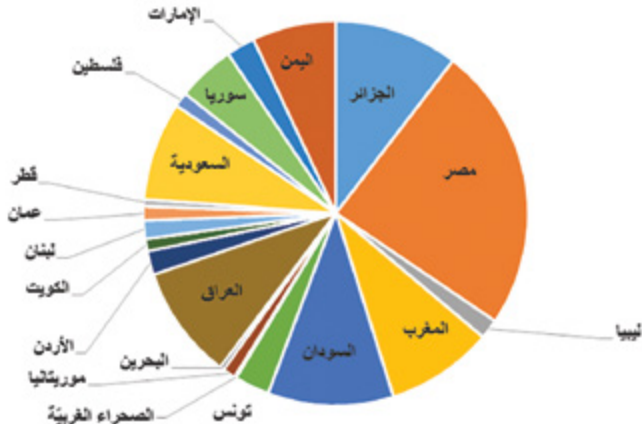
http://www.georgescorm.com/personal/download.php?file=al_kabass.pdf

4. Roy & Alsayyad 2004.

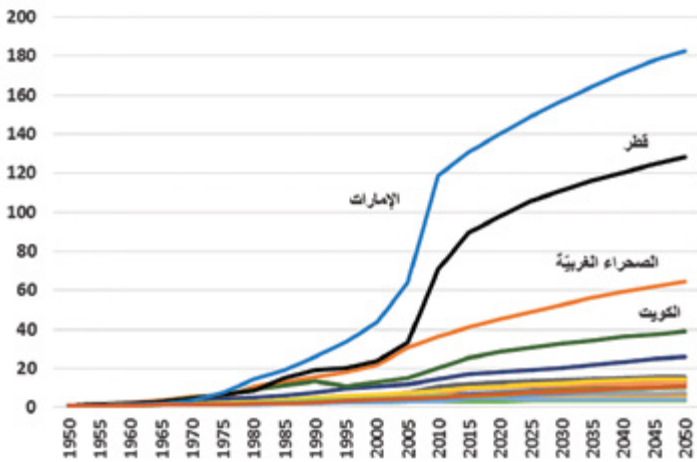
5. Stan Alcorn: Hernando de Soto on the Middle East's "informal" revolution; Marketplace, June 20, 2011, <http://www.marketplace.org/topics/business/economy-40/hernando-de-soto-middle-east-s-informal-revolution>

بين دول الخليج وبين دول المشرق ووادي النيل والمغرب العربية، حيث لم تعرف سوى الأردن تسارعاً ديموغرافياً يشابه بلدان الخليج العربي مع وفود الأعداد الكبيرة من اللاجئين الفلسطينيين (١٧ ضعفاً بين ١٩٥٠ و٢٠١٥) لتتشكّل جزءاً رئيساً من السكّان. ولهذا سيعتمد تقرير الرائد تمييزاً في التحليل بين دول المشرق ووادي النيل والمغرب وبين دول الخليج.

الشكل 2.2 توزّع سكّان البلدان العربية 2015. المصدر الأمم المتحدة قسم السكّان



الشكل 2.1 النموّ السكّاني المتسارع لبعض الدول العربية المصدر الأمم المتحدة قسم السكّان



٢.٢ الموجة الشبابية

أتى النموّ الديمغرافي بقفزات «فورات ولادات» (BABY-BOOM) تحوّلت فيما بعد إلى «موجات شبابية». لكن الدول العربية لم تعرف هذه «الموجة الشبابية»^{١٠} في الظروف والفترات ذاتها. فحول الخليج العربي عرفتها مبكرة في خمسينيات القرن الماضي. بحيث زالت آثارها في العقود الأخيرة، عدا عُمان التي شهدت موجة ثانية في بداية الألفية الثالثة. أمّا المغرب والجزائر وتونس فقد شهدت ذروة هذه

منظومة مقنونة تدعمهم ويمكن أن يندمجوا فيها. إلّا أنّ هذه المنظومة لم يتمّ تصميمها بعد^{١١}. هذا علماً أنّه كان لديسوتو دور في صنع بعض السياسات العربية حول العمل غير المهيكّل قبل انفجار ربيعها. وعلماً أنّ مراكز الأبحاث للاقتصادية الكبرى في البلدان العربية، كما صندوق النقد والبنك الدوليين لم يتوقّعوا جميعهم هذا التفجّر. وأنّ الأحوال بعده باتت أكثر سوءاً.

فهل العمل غير المهيكّل في البلدان العربية قدراً محتوماً؟

٢.٢ العمل غير المهيكّل العربيّ كما ترصده الأمم المتحدة

طرحت الأمم المتحدة قضية العمل غير المهيكّل خصوصاً من خلال منظّمة العمل الدولية، كما تمّ إدراجها ضمن أهداف التنمية المستدامة^{١٢}. إذ ينصّ الهدف الثامن على «تعزيز النموّ الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع». والهدف العاشر على «الحدّ من انعدام المساواة داخل البلدان وفي ما بينها». وتعتمد مؤسسات الأمم المتحدة على معطيات إحصائية، توقّرها غالبية الدول، لقياس التوجّه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نستعرض في هذا الفصل ما يخضّ بينها العمل غير المهيكّل في البلدان العربية.

٢.٢.١ السكّان والنموّ السكّاني

العام ١٩٥٠، كان مجموع سكّان البلدان العربية^{١٣} ٧٠ مليون نسمة (أي ٢,٨٪ من سكّان العالم). ووصل في العام ٢٠١٥ إلى أكثر من ٣٨٠ مليوناً (٥,٢٪)، وتتوقّع الأمم المتحدة أن يتخطّى ٦٣٠ مليوناً في ٢٠٥٠ (٦,٥٪ من سكّان العالم)^{١٤} أي عدد سكّان مجمل القارة الأوروبية تقريباً^{١٥}. بين ١٩٥٠ و٢٠١٥ نما سكّان بعض الدول العربية بشكل كبير، لكنّ هذا النموّ كان متسارعاً أضعافاً في دول الخليج (الشكل ١,١). إذ تضاعف عدد سكّان الإمارات ١٣٠ ضعفاً، وقطر ٨٩ ضعفاً، والكويت ٢٥ ضعفاً، والبحرين ١٢ ضعفاً، والسعودية وعمان ١٠ أضعاف. بحيث تغيّر توزيع السكّان بين البلدان العربية (الشكل ٢,٢).

معظم هذه الزيادة السكّانية جاءت من الهجرات الوافدة، من الدول العربية الأخرى، لكن بشكل أكبر بعد سبعينيات القرن الماضي من دول غير عربية، آسيوية خصوصاً. ومن المفيد الإشارة هنا إلى أنّ مفهوم «السكّان» لا يشمل المواطنين المقيمين فقط بل جميع المقيمين. إذ تدخل في حساباته هجرة المواطنين إلى الخارج، كما موجات الهجرة الوافدة إلى البلد المعنيّ، إن كانت هجرة لجوء أم عمل. هكذا لا يُمكن إجراء المقارنات الديموغرافية والاجتماعية بالطريقة ذاتها

6. www.un.org/sustainabledevelopment/ar/sustainable-development-goals/

٧. الدول العربية التي تمّ تجميع الإحصائيات عنها في هذا التقرير هي: الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، موريتانيا، السودان، تونس، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، عمان، قطر، العربية السعودية، فلسطين، سوريا، الإمارات العربية المتحدة واليمن.

8. www.esa.un.org/unpd/wpp/DataQuery/

٩. AITA ٢٠١٥.

١٠. AITA ٢٠١٥.

المدن. الأوّل أنهى تحولاته أثناء حربه الأهليّة، والثاني شهد تركّز اللاجئين الفلسطينيين في مخيّمات تحوّلت إلى مدنٍ حضريّة. والعراق توقّفت تطوّراته مع الحروب التي عرفها منذ الثمانينيات. في حين بقيت وتأثر هجرة الريف إلى المدينة متسارعة في سوريا واليمن. على عكس مصر والسودان، اللذين يتوقّع أن يعود نشاط هذه الهجرة إلى التسارع فيهما في العقود المقبلة.

هكذا شهدت معظم المدن العربيّة بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥ نمواً سكانيّاً مرتفعاً، يتخطّى في كثير من الحالات نسب النموّ السكانيّ الإجماليّة.

٢,٤. تطوّر قوّة العمل

حسب معطيات منظّمة العمل الدوليّة وتقديراتها^{١٣} المستقبلية، وصل

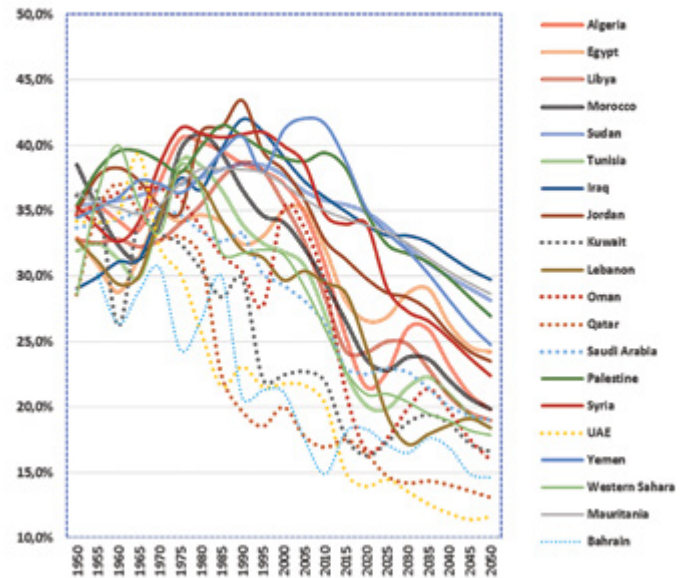
الموجة في أواخر سبعينيات القرن الماضي، حين وصلت نسبة الشباب ٢٤-١٥ عاماً من السكّان في سنّ العمل (١٥-٦٤ عاماً) إلى أكثر من ٤٠٪. أمّا السودان وليبيا، فلم تشهدا الذروة سوى في أوائل التسعينيات مع مستويات وصلت ٣٩٪. بينهما أتت ذروة مصر في أوائل الثمانينيات بنسبة ٣٥٪ فقط (الشكل ٢,٣).

من ناحيتها، أتت ذروات موجة الشباب في بلدان المشرق العربي^{١١} أكثر حدّة ومتأخرة: فلسطين ٤٢٪ (١٩٨٥)، العراق ٤٢٪ (١٩٩٠)، الأردن ٤٣٪ (١٩٩٠)، سوريا ٤١٪ (١٩٧٥-١٩٩٥ الأكثر امتداداً زمنياً). وحده لبنان عرف ذروته في فترة أسبق (١٩٧٥) إبان انطلاق حربه الأهليّة) وبذروة أضعف قليلاً ٣٨٪. أمّا اليمن فقد أتت ذروة موجته الشبابية متأخرة، ٤٢٪ في فترة ٢٠٠٥-٢٠١٠.

هذا يعني أنّ البلدان العربيّة تشهد منذ ١٩٩٠ زيادةً في أعداد الشباب (١٥-٢٤ سنة) تتخطّى المليون سنوياً (١٤٠ ألفاً لدول الخليج و٨٩٠ للمشرق والمغرب) يُمكن أن يشكّلوا مئة عليها إذا تمّ تأهيلهم وإدماجهم في قوّة العمل، قبل أن تنخفض هذه الزيادة السنويّة بشكلٍ كبير بعد ٢٠٣٠.

٢,٣. هجرة الريف إلى المدينة ونموّ السكّان

الشكل 2.3 تطوّر نسبة الشباب (15-24) من السكّان في سنّ العمل (15-64) في البلدان العربيّة. المصدر: الأمم المتحدة لسم السكّان



الحضر

كانت دول الخليج العربيّ الأسرع في تمركز معظم سكّانها في المدن (الشكل ٢,٤). وحدها عُمان، البلد ذو القطاع الزراعي الأوسع بينها، يُكمل في الفترة الحاليّة هجرة الريف إلى المدينة. أمّا في المغرب العربي^{١٢}، فقد شهدت ليبيا والصحراء العربيّة تطوّرات مشابهة لتلك الخليجيّة، أمّا الدول الأخرى فهي تعرف اليوم تسارعاً في هجرة الريف إلى المدينة من جزاء التحولات الاجتماعيّة والاقتصاديّة.

كذلك تفرّد لبنان والأردن بين دول المشرق في تركّز السكّان مُبكراً في

حجم قوّة العمل^{١٤} في البلدان العربيّة في ٢٠١٥ إلى ١٢٧ مليوناً (الشكل ٢,٥)، ومن المتوقّع أن يصل إلى ١٤١ مليوناً في ٢٠٢٠. وصلت الزيادة السنويّة الإجماليّة إلى ٣,٩ ملايين العام ٢٠١٠، إلّا أنّها انخفضت إلى ٢,٩ مليونين في ٢٠١٥ ومن المتوقّع أن تبقى هذه الوتيرة هي ذاتها في العقد اللاحق.

الزيادة الأكبر تشهدا دول الخليج، كما بالنسبة للسكّان. فبعد أن كانت قوّة عملها تشكّل ١٢٪ من قوّة العمل العربيّة الإجماليّة في ١٩٩٠، وصلت نسبتها إلى ١٧٪ في ٢٠١٠ وإلى ١٩٪ في ٢٠١٥. في حين انخفضت حصّة المغرب العربي من قوّة العمل الإجماليّة من ٢٩٪ إلى ٢٤٪ بين ١٩٩٠ و٢٠١٥ (الشكل ٢,٦).

هكذا شهدت الدول العربيّة زيادةً وسطيّة سنويّة في قوّة العمل قدرها ٣,٤ ملايين بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ (الشكل ٦)، ضمنها ٢٢٪ للنساء. لكنّ هذه

١٣. التقديرات الأخرية العام ٢٠١٥ و٢٠١٦، راجع www.ilo.org/ilostat

١٤. لا تُدخّل منظّمة العمل الدوليّة هجرة العمل الموسميّة والدائريّة، كذلك مثلاً للعامل السوريين في لبنان قبل الأزمة، في حسابات قوّة العمل للبلد المُرسِل والمضيف.

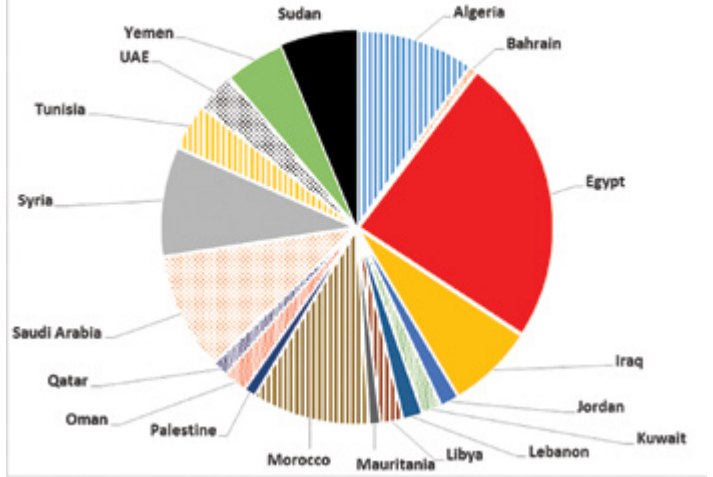
١١. سيستخدم هذا التعبير في التقرير للإشارة إلى الدول المشرقيّة غير الخليجيّة.

١٢. في هذا التقرير يشمل تعبير المغرب العربي الجزائر والمغرب والصحراء الغربيّة وتونس وموريتانيا وليبيا.

ثابتة منذ أكثر من عقدين من الزمن (الشكل ٢,٧).

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ تطوّرات قوّة العمل تتبع لمتغيّرات كثيرة، فهجرة الريف إلى المدينة في حال تسارعها قد تخفض قوّة العمل الإجمالية ببلدٍ ما، حيث ينتقل جزءٌ من قوّة العمل الزراعيّة إلى المدن ويبقى بعيداً عن المشاركة الاقتصاديّة. وهذه ظاهرة تصيب النساء بشكلٍ كبير. كما أنّ النزاعات الداخليّة والحصار والحروب يُمكن أن تُخرج أجزاءً كبيرة من قوّة العمل، سواء لتقلّص فرص المشاركة الاقتصاديّة أو من جرّاء النزوح والهجرة إلى الخارج. مع ملاحظة أنّه في هذه الحالة الأخيرة، يخرج المهاجرون من حسابات سكّان البلد الأصليّ ويظهرون ضمن سكّان البلد المضيف. من ناحية أخرى، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ ارتفاع نسبة مشاركة النساء في قوّة العمل في بعض البلدان العربيّة ينتج عن العمالة النسائيّة المهاجرة، فغالبيّة المهاجرات غير اللاجئات هنّ في سنّ العمل ويعملنّ فعليّاً.

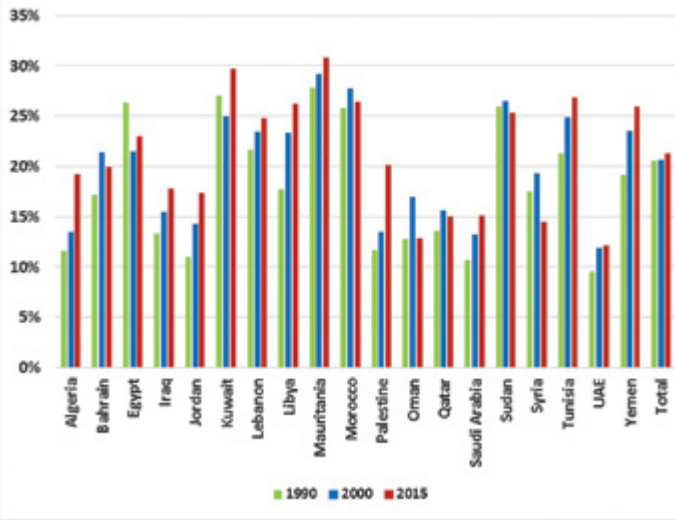
الشكل 2.5 توزّع قوّة العمل 2015، المصدر: منظمة العمل الدوليّة



الزيادة الوسطيّة السنويّة انخفضت إلى ٢,٩ مليونين في الفترة بين ٢٠١١ و٢٠١٥، بينها ٢,٤٪ للنساء. خصوصاً وأنّ سوريا وليبيا قد فقدتا جزءاً ملحوظاً من قوّتي عملهما، وأنّ وتأثر الزيادة تضاعفت في بلدان مثل البحرين ومصر والأردن وتونس، ما يمكن بوضوح ربطه بتداعيات «الربيع العربيّ». حتّى دول الخليج التي تأتي بثلاث النّموّ الإجمالي لقوّة العمل العربيّة، من جرّاء استفادتها من العمالة من الخارج، عرفت تباطؤاً نسبياً في نموّ قوّة عملها. من ١٦,٥٪ في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ٣,٦٪ في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ بالنسبة لقطر، ومن ١٢,٨٪ إلى ١,٥٪ بالنسبة للإمارات، ومن ٩,٨٪ إلى ٠,٨٪ للبحرين...

واللافت أنّه مع تحسّن حصّة النساء في قوّة العمل في كثير من البلدان العربيّة، هناك دولٌ تشهد انخفاضاً لها (مثل مصر والسودان وسوريا

الشكل 2.7 حصّة النساء من قوّة العمل، منظمة العمل الدوليّة

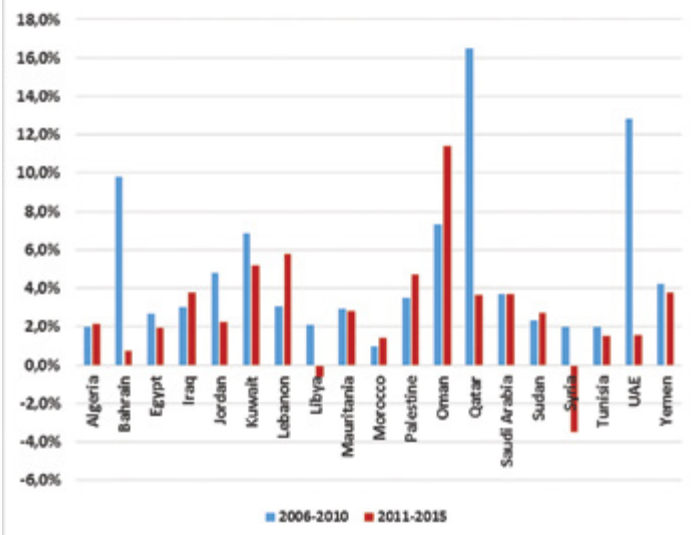


هكذا على الرغم من تباطؤ نموّ قوّة العمل في السنوات الأخيرة نتيجة تداعيات «الربيع العربيّ»، تحتاج الدول العربيّة اليوم إلى خلق حوالي ٣ ملايين فرصة عمل سنويّاً لإبقاء البطالة على مستوياتها القائمة، بينها مليون فرصة عمل تقريباً في الخليج، و٥٠٠ ألف في بلدان المغرب العربيّ.

٢,٥. المشتغلون والبطالة في البلدان العربيّة

وصل عدد المشتغلين في البلدان العربيّة العام ٢٠١٠ إلى ١٠١ مليون، ثمّ العام ٢٠١٥ إلى ١١٢ مليوناً (بينهم ١٩٪ نساء). أي أنّ معدّل البطالة الإجماليّ قد زاد من ١٠,١ إلى ١١,٧٪ بين هذين العامين (الشكل ٢,٨)، في حين تراجع بالنسبة للنساء من ٢٠,٥ إلى ١٨,٨٪ على الرغم من أنّهنّ يحظين أصلاً بنسب بطالة مرتفعة (الشكل ٢,٩).

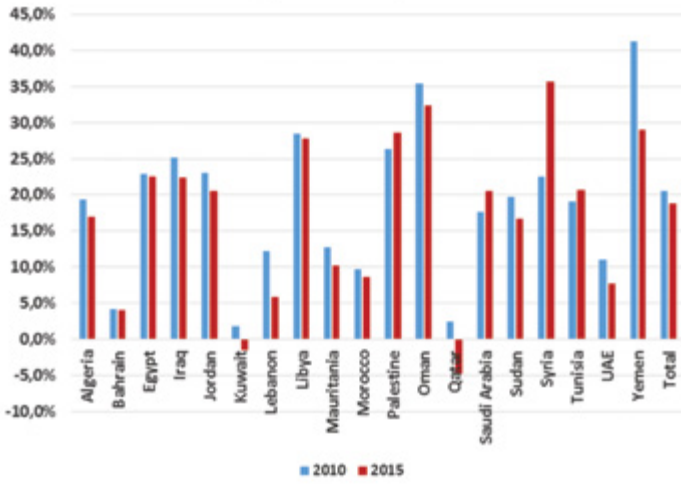
منظمة العمل الدوليّة: الشكل 2.6 وتأثر نموّ قوّة العمل العربيّة، المصدر



وعمان)، بحيث بقيت حصّة المرأة الإجماليّة في قوّة العمل العربيّة شبه

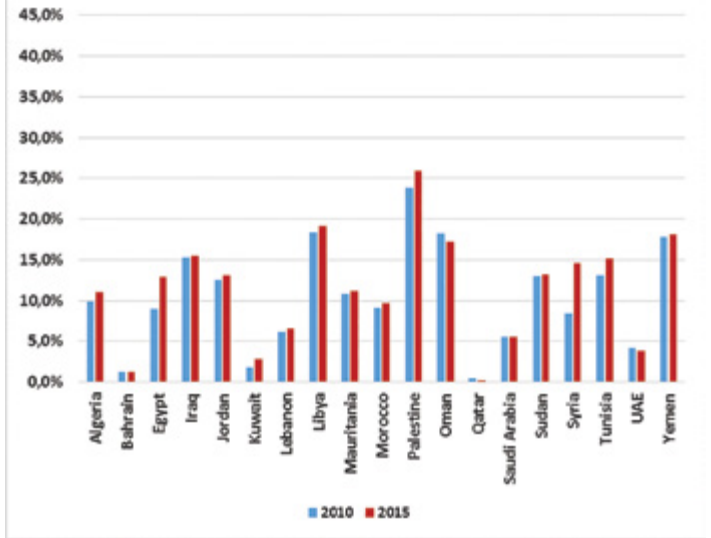
التذكير أنّ غالبية الوافدين في الخليج هم عمال يستقدمون من الخارج. أما البلدان العربيّة الأخرى فهي تشهد فجوةً بين أعداد الوافدين الجدد وفرص العمل المخلوقة.

الشكل 2.9 البطالة النسائيّة في العالم العربي،
المصدر: منظمة العمل الدوليّة



لكنّ الوضع يختلف كثيراً حسب البلدان. إذ ارتفع معدّل البطالة الإجمالي في دول الخليج فقط من 0,0 إلى 0,9% (في حين بقي تقريباً ثابتاً للنساء^{١٥}). وحدها تميّزت عُمان بمعدّلات بطالة مرتفعة ومتراجعة، ١٨,٣ و ١٧,٣% على التوالي (٣٥,٤ و ٣٢,٣% بالنسبة للنساء).

الشكل 2.8 البطالة في البلدان العربيّة، المصدر: منظمة العمل الدوليّة



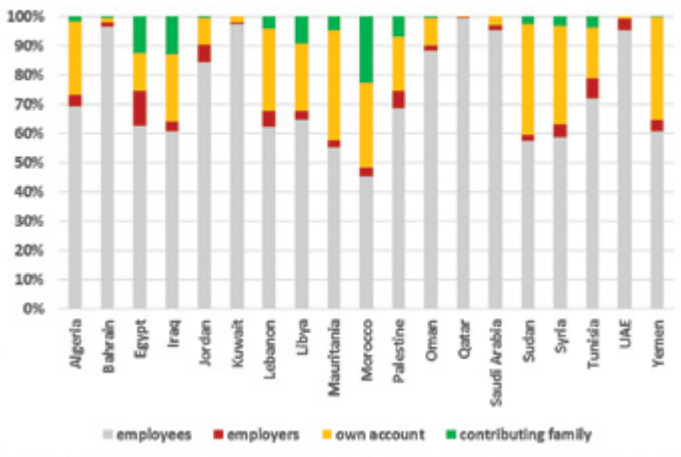
٢,٦ العمل غير المهيكل والعمل لحساب الخاصّ

لا تُعطي منظمة العمل الدوليّة إحصائيات وتوقعات دقيقة عن العمل غير المهيكل في البلدان العربيّة، خصوصاً وأنّ معظم هذه البلدان لا تقوم بالمسوحات اللازمة ولا تنشر المعطيات حول الأمر^{١٨}. لكنّ المنظّمة توثّق توزيع المشتغلين حسب علاقات العمل بين المشتغلين بأجر، وأرباب العمل، والعاملين لحسابهم الخاصّ، والعاملين في التعاويّات، وعمّال الأسرة المساهمين (الشكل ٢,١٠). هكذا يُمكن لقياس حجم العاملين لحساب الخاصّ أن يُعطي فكرةً أوليّةً عن العمل غير المهيكل (فهي تبلغ إجمالاً في الدول النامية حوالي نصف العمل غير المهيكل، والنصف للأجر للعمل بأجر غير المهيكل).

أما في المغرب العربيّ، فقد ازدادت البطالة من ١٠,٧ إلى ١١,٦% وبالطبع، شهدت ليبيا وتونس الزيادة الأكبر. إلا أنّ البطالة تراجعت بالنسبة لنساء المغرب العربي من ١٥,٦ إلى ١٤,٦%. وعرفت البلدان العربيّة الأخرى مستويات البطالة الأعلى والزيادات الأكبر، إجمالاً من ١١,٣% العام ٢٠١٠ إلى ١٣,٩% العام ٢٠١٥، خصوصاً فلسطين. لكنّها تراجعت بالنسبة للنساء من ٢٤,٣ إلى ٢٢,٠%.

قراءة هذه المعطيات وتطوّراتها لا تعني أنّ مفهوم البطالة له معنى حقيقي في البلدان العربيّة. فنادرًا ما يحصل هؤلاء الباحثون عن عمل على معونات بطالة بالطريقة المتواجدة في البلدان المتقدّمة^{١٩} (كما في الجزائر مثلاً) كما نادرًا ما يحصلون على عمل جديد، حيث تشير معظم الإحصائيات إلى أنّ معظم العاطلين هم كذلك بصورة مستدامة. لذا يتمّ في هذا التقرير تفضيل مقارنة أعداد القادمين الجدد إلى قوّة العمل مع أعداد فرص العمل المتاحة، بدلاً من الخوض في البطالة، خصوصاً بتعريفها القائم حالياً^{١٧}.

الشكل 2.10 توزّع إجمالي المشتغلين 2015 حسب علاقات العمل
المصدر: منظمة العمل الدوليّة



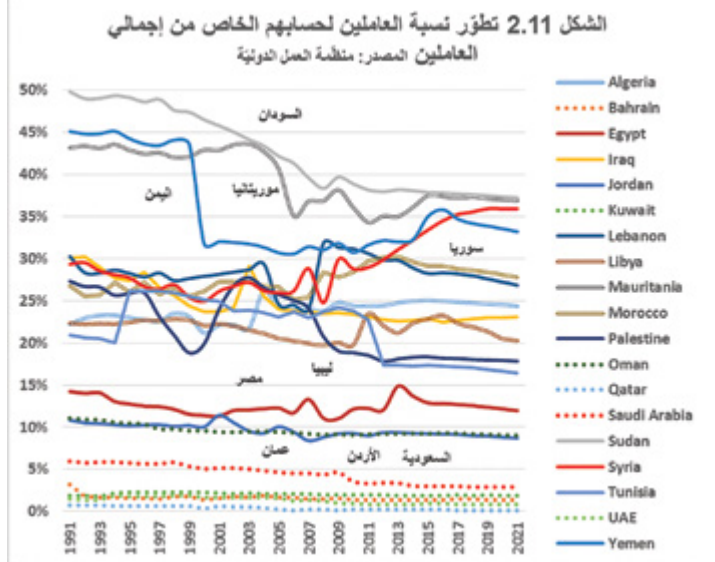
١٧. يعزّف العاطل عن العمل إحصائياً حسب منظّمة العمل الدوليّة أنّه من لم يعمل ولو ساعة واحدة في الأسبوع الذي سبق المسح.

١٨. أطلق منتدى البحوث الاقتصادية erf.org/eamdi مبادرة للمعطيات الجزئية المفتوحة تتضمن ملقّات مسوحات قوّة العمل الكاملة، وكذلك مسوحات دخل ونفقات الأسر ومسوحات أخرى. إلاّ إن إتاحة هذه المعطيات للعموم غير واضحة، كما أنّ المسوحات لا تدار جميعها بشكل دوريّ وحسب المعايير الدوليّة.

١٥. يلاحظ في الكويت وقطر أنّ تقدير حجم التشغيل النسائي يفوق تقدير قوّة العمل النسائيّة.

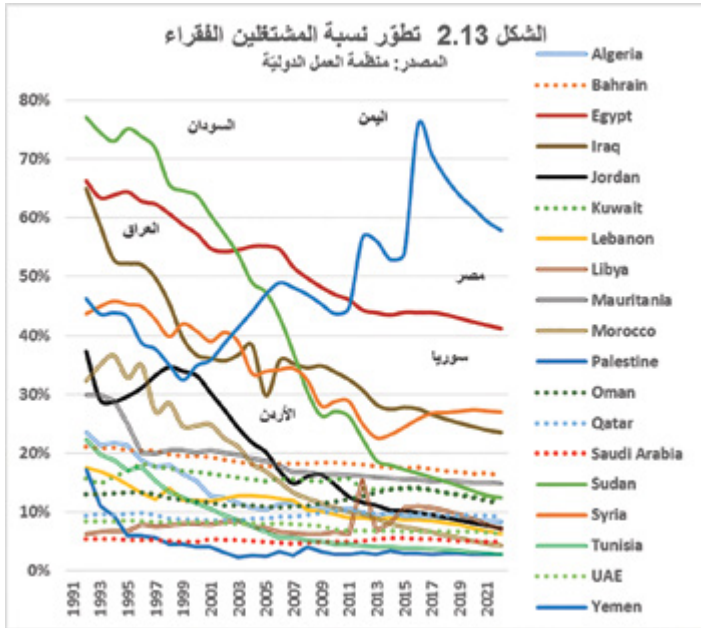
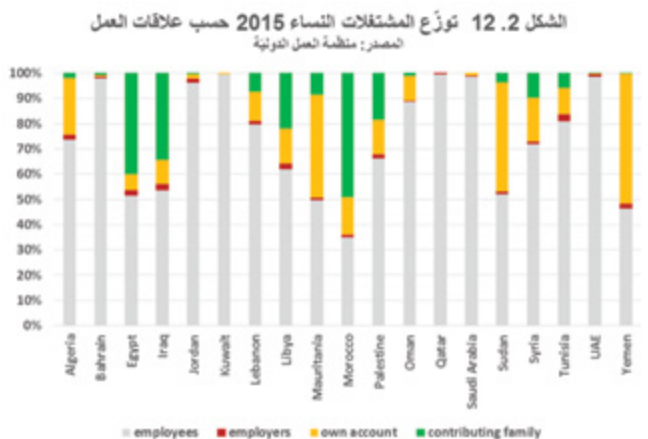
١٦. سمير العيطة: هل البطالة لها معنى في مجتمعنا؛ لوموند دبلوماسيك، النشرة العربية، شباط/فبراير ٢٠١٠، في سمير العيطة: المشاغبة واجب، ٢٠١٧.

انطلاقاً من هذه المعطيات الجزئية، وعملاً بأنها تشمل العمل الزراعي والعمل في القطاع الحكومي، يُمكن في قراءة أولية تبيان أنّ جزءين من أصناف العمل غير مهيكّل (أي العمل للحساب الخاص والعمل المساهم في الأسر) يصلان في البلدان العربيّة غير الخليجيّة إلى ما بين ربع ونصف مجمل المشتغلين، وفي كثيرٍ من الأحيان إلى نصف المشتغلين، في حين يبقى السؤال مطروحاً عن تصنيف العاملين بأجر بشكل عام، والعاملين المهاجرين في دول الخليج، كمهيكّلين أم غير مهيكّلين من حيث حصولهم على الحقوق؟



لا ترصد معطيات منظّمة العمل الدوليّة سوى نسبة ضئيلة من العمل للحساب الخاص في دول الخليج، أعلاها في عُمان بحوالي 11% في 1990، تناقصت إلى 9% العام 2010 (الشكل 2، 11). تليها السعودية مع 3% في 2010. أمّا في المغرب العربي، فيتّم رصد أنّ حوالي ربع المشتغلين يعملون لحسابهم الخاص. وحدها موريتانيا تتميّز بنسبة مرتفعة، 43% في 1990، انخفضت حتّى 38% في 2010. والعاملون لحسابهم الخاص هم أيضاً حوالي ربع المشتغلين في معظم بلدان المشرق ووادي النيل. لكنّ السودان واليمن يتميّزان بنسب عالية تنخفض تدريجياً، في حين تتميّز مصر والأردن بنسب منخفضة تقارب تلك لدول الخليج. ويلاحظ بشكل عام تراجعاً للعمل للحساب الخاص (خصوصاً مع تراجع حصّة العمل الزراعي) عدا دول مثل سوريا واليمن وليبيا، التي تعيش حرباً، وكذلك نسبياً المغرب ومصر.

أضف أنّ المعطيات ترصد حجم عمال أسرة مساهمين كبيراً في المغرب يوازي أولئك العاملين لحسابهم الخاص. وكذلك في مصر والعراق لكن بنسبة أقلّ. وتزيد نسبة انخراط النساء في العمل للحساب الخاص عن تلك التي للرجال في غالبية البلدان العربيّة (الشكل 12، 12)، خصوصاً مصر مثلاً. كذلك تتميّز النساء بنسب كبيرة لعاملات الأسرة المساهمات (غير مدفوعات الأجر إجمالاً)، وملحوظة في مصر والعراق والمغرب وليبيا، تتفوّق على نسب العاملات لحسابهنّ الخاصّ.



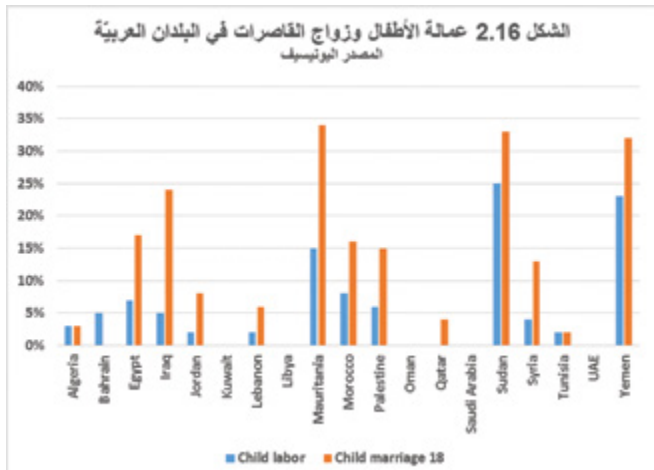
٢.٧. العمل والفقير

ترصد منظّمة العمل الدوليّة معطيات الفقر في العمل لمعظم الدول العربيّة، لفتّتين: الفقر الشديد (أقلّ من ١,٩ دولار أمريكي في اليوم بمعادل القوّة الشرائيّة) والفقر المتوسّط (بين ١,٩ و ٣,١٥ دولار أمريكي في اليوم بمعادل القوّة الشرائيّة)، علماً أنّ المعطى مرتبط بإيراد الفرد المشتغل وليس الأسرة التي يعيّلها والتي يمكن أن تكون كبيرة العدد. حسب هذه المعطيات (الشكلان 2، 13 و 2، 14)، لا تتخطّى نسبة مجموع الفتّتين الـ 20 بالمئة في الدول الخليجيّة، وهي الأكثر ارتفاعاً في البحرين حيث وصلت نسبة العاملين الفقراء إلى 18% في 2010، بتوجّه نحو الانخفاض. كما تبقى هذه النسبة ذاك العام في الكويت وعمان 14%. كذلك انخفضت نسبة المشتغلين الفقراء في بلدان المغرب العربي كثيراً منذ 1990 حسب هذه المعطيات، إلى أدنى من 20% أو حتّى 10% في 2010، بعد أن كانت في مستوى 32% في المغرب و30% في موريتانيا و24% في الجزائر و22% في تونس. حظّ المشتغلين في المشرق أكثر سوءاً. مع مصر مثلاً التي كانت نسبة المشتغلين الفقراء فيها 76% العام 1990 لتتخفّف فقط إلى 44% العام

بلدان الخليج العربيّ وثقت أنّ التغطية الصحية تشمل جميع السكّان، مع عدم وضوح كيف يستفيد العمّال المهاجرون الأجانب وأسرههم من هذه التغطية. وحدها العربيّة السعوديّة وثقت أنّ ٧٤٪ من السكّان (بينهم ٧١,٥٪ من السكّان الحضّر) غير مشمولين بالضمان الصحيّ. وتتخطّى هذه النسبة بكثير نسبة المقيمين المهاجرين في البلد، وتدلّ على حجم كبير للعمالة غير المهيكّلة، لأنّ العاملين في القطاع الحكومي والخاص المهيكّل مشمولون بتأمين صحيّ. في المغرب العربيّ، تنفرد موريتانيا والمغرب بمعدّلات عالية لعدم التغطية الصحية، تصل إلى أكثر من ٥٠٪ من السكّان الحضريين. أمّا في الجزائر وتونس فنسب انعدام التغطية الصحية منخفض، ويخصّ أكثر ما يخصّ الريف (وبالتالي العمّال الزراعيين). في حين كان سكّان ليبيا ينعمون قبل الثورة والحرب بتغطية صحيّة كاملة. أمّا في بلدان المشرق ووادي النيل، فيتميّز السودان واليمن ولبنان^{٢١} بانعدام التغطية الصحية لأكثر من نصف سكانهما. أمّا مصر وسوريا فيخصّ انعدام التغطية الصحية الريفيين أكثر بكثير من غيرهم، علماً أنّ البلدين كانا يتمتّعان بنظام صحيّ مجاني واسع الانتشار منذ فترة الستينيات. وسيتمّ في بقية التقرير اعتماد مؤشّر انعدام التغطية الصحية كميّار أساسي لقياس حجم العمالة غير المهيكّلة في البلدان العربيّة.

٢,٩ عمالة الأطفال

ترصد منظّمة اليونيسيف للأمم المتحدة عمالة الأطفال بين ٥ و١٥ عاماً. هكذا تأتي أعلى النسب (متوسّط ٢٠١٥-٢٠٠٩) بين البلدان العربيّة في السودان (٢٥٪) تليها اليمن (٢٣٪) وموريتانيا (١٥٪). تتراوح نسب عمالة الأطفال في الدول الأخرى بين ٢ و٧٪ (الأعلى في مصر)، عدا معظم دول الخليج وليبيا التي تفترض هذه الإحصائيّات أنّ نسبة عمل الأطفال فيها صفر. كما تربط منظّمة اليونيسيف عمالة الأطفال مع زواج القاصرات (نسبة المتزوجات في عمر ١٨ سنة)، حيث ترتفع نسبة هذا الزواج إلى ما بين ٣٣ و٣٤٪ في موريتانيا والسودان واليمن، وتبقى أعلى من ١٠٪ في العراق ومصر والمغرب وفلسطين وسوريا (قبل الصراع).

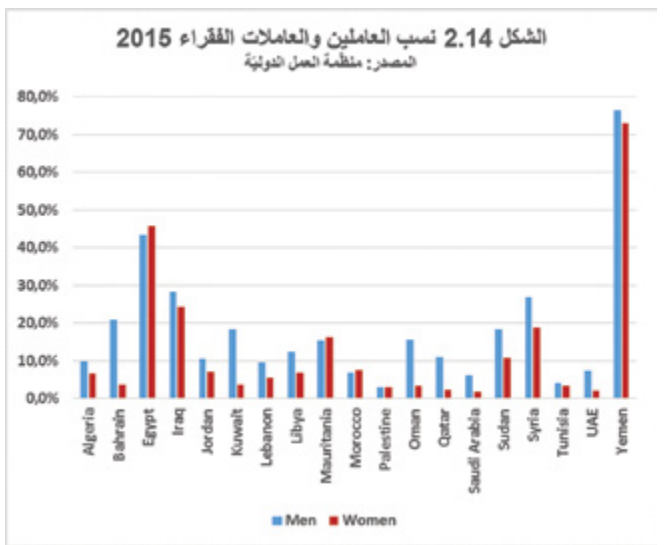


٢٠. سنة التوثيق لكل بلد مبينة في الشكل.

٢١. لا تغطي منظّمة العمل الدوليّة معطيات عن فلسطين.

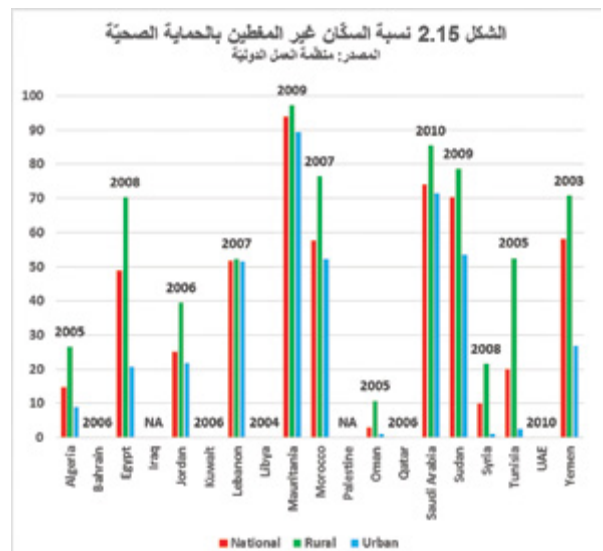
٢٢. راجع سمير العبطة ٢٠١٥: العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة، منهجيّة تقرير الرابصد.

٢٠١٥. وكذلك السودان الذي عاش حرباً أهليّة طويلة، حيث يُشار إلى أنّ نسبة المشتغلين الفقراء فيه قد انخفضت من ٧٧٪ من في ١٩٩٠ إلى ١٦٪! في ٢٠١٥ (ما يناهق الواقع المحسوس للعاملين غير المهيكّلين وهم غالبية المشتغلين). وعانى العراق تقريباً المعاناة ذاتها، مع الحصار والحروب. أمّا اليمن فقد شهد تحسّناً نسبياً حتّى ١٩٩٧ لتعود لتسوء أحواله بشكلٍ كبير قبيل الحرب الدائرة فيه ثمّ خصوصاً معها، لتصل نسبة المشتغلين الفقراء فيه العام ٢٠١٥ إلى ٧٦٪. في حين لا ترصد المعطيات في ذلك العام سوى نسبة ٢٤٪ مشتغلين فقراء في سوريا. وعموماً، النساء المشتغلات أقلّ فقراً من الرجال، عدا حاليّ مصر وموريتانيا. طبعاً ترتبط عدم هيكلّة العمل وعدم حصوله على حقوق بالفقر، وتشير معطيات الفقر في العمل إلى أنّ حجم العمل غير المهيكّل في جميع البلدان العربيّة أوسع بكثير من العمل للحساب الخاصّ وحده.



٢,٨ العمل غير المهيكّل والتغطية الصحيّة

كذلك ترصد منظّمة العمل الدوليّة معطيات فجوة تغطية الحماية الاجتماعيّة الصحية، أي نسبة السكّان الذين لا يحصلون على تأمين صحيّ أو على رعاية صحيّة مجانيّة في المستشفيات (من دون تفصيل جنديّ). هذه المعطيات جزئيّة ولم توثّق من المعطيات الرسميّة للبلدان إلاّ لسنة واحدة^{٢٢} أحدثها في ٢٠١٠ (الشكل ٢,١٥).



٣. واقع العمل غير المهيكل في البلدان العربيّة (حسب تقارير الراصد والمزيد)

يعتمد تقرير الراصد على دراسات وتقارير وضعها خبراء وناشطو مجتمع مدنيّ حول أوضاع العمل غير المهيكل في عددٍ من الدول العربيّة: البحرين من الخليج العربيّ، والجزائر وموريتانيا والمغرب وتونس من المغرب العربي، ومصر والسودان في وادي النيل، والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن واليمن من المشرق. وقد استخدمت منهجيّة^{٣٢} مشتركة لهذه التقارير الوطنيّة. كذلك شمل جهد الإعداد لتقرير الراصد تقارير إقليمية عن بعض المواضيع الرئيسيّة التي تشمل جميع البلدان. وقد استكمل هذا التقرير الإقليميّ العام بمعطيات أخرى استمدّت من أحدث نتائج منشورة عن مسوحات قوّة العمل.

٣.١. العمل غير المهيكل في الخليج العربيّ، مثال البحرين

يُبرز تقرير البحرين خصوصيّات متعدّدة تختصّ بها دول الخليج بين البلدان العربيّة الأخرى. نموّ سكّانيّ بوتيرة عالية جداً من جرّاء الهجرة الوافدة (وبعضها يتمّ تجنيسها)، حتّى أضحى غير البحرينيين^{٣٣} غالبية السكّان منذ ٢٠٠٨. ٩٠٪ من السكّان المهاجرين ناشطون اقتصادياً، مع انعدام توازن جنديّ لأنّ غالبية هؤلاء الوافدين هم عمّال ذكور، بحيث أضحت نسبة الذكور الإجماليّة في المجتمع ٦٢٪ العام ٢٠١٥. هكذا لا تشهد البحرين ظاهرة التسونامي الشبابي الذي تعرفه كثير من البلدان العربيّة لأنّ معظم العمّال القادمين يتخطّون ٢٥ عاماً من العمر. وتصل أعداد غير البحرينيين الذكور في أعمار ٢٥-٣٩ سنة خمسة أضعاف أعداد البحرينيين الذكور في نفس الأعمار.

وتبرز خصوصيّة خليجيّة أخرى في البحرين، أنّ نسبة المشاركة في قوّة العمل مرتفعة مقارنة مع وسطي الدول العربيّة، ليس فقط للرجال لأنّ معظم الوافدين مشغولون، ولكن أيضاً للنساء. فظاهرة تشجيع تشغيل المواطنين، خصوصاً في الوظائف الحكوميّة (أكثر من نصف البحرينيات المشغولات يعملن في الوظيفة العامّة^{٣٤}، مقابل ثلث الرجال تقريباً)، تنعكس بنسب مشاركة عالية، إضافة إلى أنّ معظم العاملات الوافدات (وإنّ قلّ عددهنّ مقارنة مع الرجال) أتين للعمل. هكذا بلغت نسبة المشاركة الاقتصادية للنساء المواطنات ٣٥٪ العام ٢٠١٥^{٣٥}، في حين أنّ ٥٠٪ من المُقيّمات الأجنبيّات في البحرين منخرطات في العمل و٨٩٪ من الساكنين الرجال! (١٠٠٪ ممّن هنّ وهم في سنّ العمل). ما يُعطي مفهوم مشاركة «السكّان» في قوّة العمل معنىً خاصاً في جميع دول الخليج العربيّ^{٣٦}.

ولا تتجاوز أعداد الوافدين البحرينيين السنويّة إلى قوّة العمل سوى بضعة آلاف (حوالي ٨ آلاف مؤخّراً، تقريباً بنفس معدّل زيادة أعداد

^{٣٢} تجدر الإشارة هنا إلى أنّ ذوي الأصول العربيّة يشكّلون فقط ١ إلى ٢٪ من مجمل العاملين الأجانب.

^{٣٤} في السنوات العشر الأخيرة، حصلت البحرينيات على ضعف فرص العمل التي حصل عليها البحرينيّون، راجع تقرير البحرين: حسن العالبي ٢٠١٧: العمل غير المهيكل في البحرين.

^{٣٥} خصوصاً وأنّ البحرين التزمت عبر مرسوم ملكي منذ ٢٠٠٢ بتنفيذ اتفاقيّة السيدا.

^{٣٦} تشير معطيات إحصاء ٢٠١٠ إلى نسبة مشاركة اقتصادية تبلغ ٤٨٪ للبحرينيين (٦٣٪ للذكور و٣٣٪ للإناث)،

المواطنين في سنّ العمل^{٣٧}، في حين تمّ رصد زيادة سنويّة في قوّة العمل بحجم ٥٩ ألفاً سنويّاً بين ٢٠٠٦ و٢٠١٠ (بدل ١٣٠ ألفاً بين ٢٠٠١ و٢٠١٠)^{٣٨}، ثمّ فقط ٦ آلاف بين ٢٠١١ و٢٠١٥ (للنساء ألف ٤٠٠ على التوالي). ما يعني تراجعاً للعمالة المهاجرة الوافدة. في المقابل، تمّ رصد تقريباً نفس الأعداد من فرص العمل المخلوطة سنويّاً في كلا الفترتين. هكذا يتأقلم حجم العمالة مع سوق العمل في البحرين، كما في دول الخليج الأخرى، وليس العكس، بما أنّ ٨٧٪ من العمالة الإجماليّة هي غير بحرينيّة، تُنهي إقامتها في البلاد بمجرّد زوال فرصة العمل. وتشمل هذه الظاهرة كافة النشاطات الاقتصادية، الزراعة والصيد (حيث ٩٤٪ من العاملين مهاجرين) والصناعة والتعدين (٨١٪) والإنشاءات (٧٩٪) وكذلك التجارة والخدمات. وحده القطاع الحكومي يتفرد بأنّ المشتغلين المهاجرين لا يشكّلون سوى ١٥٪ من الإجمالي (٣٪ للنساء)، وهو أصلاً قطاع لا ينمو التشغيل فيه. هنا أيضاً يأخذ مفهوم البطالة معنىً خاصاً، على الرغم من وجود نظام تعويضات عن البطالة يطبّق على المواطنين البحرينيين وحدهم.

كذلك تتميز بلدان الخليج بغياب المسوحات والدراسات الدقيقة والدوريّة حول قوّة العمل وإيرادات الأسر، وفي حال وجودها لا ترصد العمل غير المهيكل بشكلٍ يتناسب مع المعايير الدوليّة. ويوضح تقرير البحرين هذا الأمر مشيراً إلى مسحين فقط أقيما في البحرين في غضون عشر سنوات، في ٢٠٠٤ و٢٠١٤، على الرغم من التغيّرات الكبيرة التي حدثت (أزمة ٢٠٠٨ للاقتصاديّة وتداعيات الانتفاضات الشعبيّة في ٢٠١١ و٢٠١٢). وهذه المسوحات لا ترصد في ما يُمكن تصنيفه عملاً غير مهيكليّ سوى فئات العمل للحساب الخاصّ والعمل الأسريّ قليلة العدد كما في المعطيات المرسلّة إلى منظّمة العمل الدوليّة.

هكذا رصد تقرير البحرين ٣ آلاف مشغول بحرينيّ يعملون لحسابهم الخاصّ، بالإضافة إلى ٢٠ ألفاً غير مصنّفين كعاملين بأجر أو أرباب عمل، حسب إحصاء السكّان لعام ٢٠١٠. وعزا هؤلاء الآخرون وتزايد أعدادهم إلى ظاهرة انتشار العمل التجاري عبر وسائل الاتصالات والمعلومات الحديثة، ما دفع السلطات إلى خلق سجلات تجارية افتراضيّة (أي عبر الانترنت) كي يتمّ تسجيلهم. لكنّ العاملين لحسابهم الخاصّ وأولئك الافتراضيّين لا يُلزمون بالتسجيل في الضمان الصحيّ والاجتماعيّ. كذلك لا يُلزم أرباب العمل وأصحاب المهن الحرّة (كانوا ١٣ ألفاً في ٢٠١٠ ازدادوا إلى ٣٧ ألفاً في ٢٠١٥) على التسجيل في الضمان، على الرغم من صدور قرار حديث من مجلس الوزراء^{٣٩} يشجّع البحرينيين منهم اختياريّاً على ذلك. كذلك رصد التقرير عمّالاً بحرينيين بأجر في القطاع الحكومي، اعتبرهم غير مهيكليين لأنّ عقودهم مؤقتة تجدد كلّ ستة أشهر للتهرب من تسجيلهم في التأمينات الاجتماعيّة. معظم المعنيين في هذه الحالة نساءً يعملن في الحضانات ورياض الأطفال. إلّا أنّ التقرير لم يسجّل

وتصل إلى ٨٨٪ للمهاجرين (٩٨٪ للذكور و٥٨٪ للإناث)، ما يُعطي إجماليّاً نسبة مشاركة ٧٣٪ (٨٧٪ للذكور و٤٤٪ للإناث)، راجع www.data.gov.bh

^{٣٧} معطيات منظّمة العمل الدوليّة التي توافق أعداد المسجلين البحرينيين الجدد في التأمينات الاجتماعيّة حسب حسن العالبي ٢٠١٧.

^{٣٨} حسن العالبي ٢٠١٧.

^{٣٩} القرار ٣٩ لعام ٢٠١٤، راجع حسن العالبي ٢٠١٧.

مكث عاماً كاملاً في البحرين، وهي المدّة التي يتطلّبها التسجيل الكامل في الضمان الاجتماعي. وبما أنّ قانون التأمينات الاجتماعية ما زال سارياً، نصّ قانون العمل على أنّ العاملين المهاجرين الذين لا تنطبق عليهم أحكام التأمينات الاجتماعية يحقّ لهم تعويض صرف من الخدمة. كما لحظ التقرير وجود فجوة في الأجور بين البحرينيين وغير البحرينيين، حيث لا يصل متوسط أجور المهاجرين إلى نصف متوسط أجور البحرينيين، والوضع أسوأ بكثير في المنشآت الصغيرة التي تستخدم ٤٠٪ من العاملين المهاجرين بأجر.

إلا أنّ تقرير البحرين لم يصنّف أيّ جزء من العمالة المهاجرة بأجر كعمالة غير مهيكلة، خصوصاً وأنّ وضع البحرين يتميّز عن دول الخليج الأخرى بالتزام أكبر في القوانين لاحترام قوانين العمل العالمية. مع أنّ هذا الالتزام ليس كاملاً مقارنة مع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العقال المهاجرين وأفراد أسرهم^{٣٧}. إلاّ أنّه لا يُمكن حقيقةً اعتبار جميع المشتغلين المهاجرين مهيكليين، لأنّهم لا يحصلون على حقوقهم كاملة ولأنّ هناك تمييزاً مع البحرينيين، خصوصاً ذلك الجزء من المشتغلين المهاجرين الذين يعملون منذ أقلّ من سنة في حين لا يحصلون على الحد الأدنى من الحقوق إلاّ بعد سنة من التواجد في البحرين. وسيبتنى هذا التقرير موقف أنّ العاملين المهاجرين بأجر الذين يعملون منذ أقلّ من سنة هم غير مهيكليين.

انطلاقاً من جميع هذه المعطيات، يُمكن رسم توزيع العمالة غير المهيكلة للبحرنيين وغير البحرينيين كما في الجدولين أدناه. هكذا تصل نسبة التشغيل غير المهيكل إلى ٦٥٪ من إجمالي المشتغلين أو ٧١٪ من المشتغلين في غير الوظيفة الحكومية، ثلثا (٦٥٪) العاملين المهاجرين هم غير مهيكليين، غالبيتهم (٥٢٪) عاملون بأجر لأقلّ من سنة يستبدلون بغيرهم، لا يحصلون على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية كاملة وأوضاعهم هشة. و٢٠٪ منهم عاملون أسريّون (١٦٪ من مجمل المشتغلين). مع ملاحظة أنّ غالبية الأخرين عاملات نساء، يشكّلن ٦٤٪ من مجمل المشتغلات المهاجرات. أما البحرينيون فنلثهم (٣٧٪) فقط غير مهيكليين، غالبيتهم في العمل للحساب الخاص أو في ريادة الأعمال والمهن الحرّة.

عمّالاً بحرينيين بأجر غير مهيكليين في القطاع الخاص. بل رصد أسر منتجة بحرينية تعمل بشكل غير مهيكل. هكذا تشكّل جميع هذه الفئات غير المهيكلة بالإجمال بين ٢٩٪ و٣٧٪^{٣٨} من المشتغلين البحرينيين في ٢٠١٥. من ناحية أخرى، وثّق تقرير البحرين ظاهرة العمالة «السائبة»^{٣٩}، المشكّلة من المهاجرين الذين انتهت إقامتهم النظامية وعقودهم، ويعملون بأجر أو لحسابهم الخاص في أوضاع غير قانونية. الإحصاءات الرسمية لا ترصد هذه الظاهرة، إلاّ أنّ رئيس هيئة تنظيم العمل كان قد قدّر علناً عددها في ٢٠١٤ بـ ٥٠ ألفاً (أي ١٠٪ من مجمل العاملين المهاجرين). كذلك رصد تقرير البحرين العمالة المنزلية (بأجر)، الموثّقة رسمياً، والتي ازدادت أعدادها بشكلٍ متسارع في السنوات الأخيرة حتّى بلغت ١١١ ألفاً العام ٢٠١٥ (أي ٢٠٪ من مجمل العمالة المهاجرة (الأجنبية))^{٣٣}، ٦٠٪ منها نساء، يشكّلن ٦٤٪ من مجمل العمالة المهاجرة النسائية). كما تمّ توثيق أنّ هذه العمالة المنزلية غير مسجّلة في التأمينات الاجتماعية وتتعرّض أحياناً لتعدّيات على حقوقها الإنسانية الرئيسية، وأنّ البحرين كما دول الخليج الأخرى لم تصادق حتّى الآن على اتفاقية العمل اللائق للعمال المنزليين^{٣٤}.

لناحية العاملين بأجر الآخرين، بيّن تقرير البحرين أنّ ٦٤٪ منهم يعملون منذ أقلّ من سنة^{٣٥}، وأنّ ٧٧٪ منهم منذ أقلّ من ثلاث سنوات. وأنّ التسجيل في التأمينات الاجتماعية إلزامي للعمال المهاجرين ولكنّه لا يشمل سوى التأمين على حوادث العمل والرعاية الصحية^{٣٦}. إلاّ أنّ مرسومياً ملكياً كان قد علّق العام ١٩٧٧ مفاعيل قانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٧٦ الذي شمل العقال المهاجرين بنفس واجبات ومزايا البحرينيين. وقد عوّض قانون العمل الجديد في ٢٠١٢ عن ذلك بمنح العمال المهاجرين حقوقاً متعدّدة في التنظيم النقابي والإضراب والمفاوضات الجماعية والإجازات إلخ، هي ذاتها للبحرنيين. إلاّ أنّ تعديلاً صدر في ٢٠١٥ يُعطي البحرينيين حقوقاً تمييزية في حال الفصل من العمل. وكذلك تمّ الاستمرار بالعمل بنظام «الكفيل» مع إعطاء الحرية للعمال المهاجر للانتقال من كفيل إلى آخر، إذا كان العامل المهاجر قد

الجدول 3.1 تحليل أصناف العمل غير المهيكل في البحرين

2015	أعداد العمال غير المهيكليين (آلاف)	النسبة من مجمل العاملين	النسبة من العاملين البحرينيين	النسبة من العاملين المهاجرين
العاملون البحرينيون لحسابهم الخاص (3)	23	3,2%	15%	0%
العاملون المهاجرون لحسابهم الخاص (3)	1	0,1%		
أرباب العمل البحرينيون (4)	30	4,2%	19%	0%
أرباب العمل المهاجرون (4)	1	0,1%		
عقال الأسرة البحرينيون المساهمون (9)	1	0,1%	1%	
عقال الأسرة المهاجرون المساهمون (9)				
العاملون البحرينيون بأجر في المهيكل (2)	4	0,6%	3%	
العاملون المهاجرون بأجر في المهيكل (2)	293	40,9%		52%
العاملون البحرينيون بأجر في غير المهيكل (6)				
العاملون المهاجرون بأجر في غير المهيكل (6)				
العاملون المهاجرون بأجر في القطاع الأسري (10)	111	15,5%		20%
المجموع	464	64,8%	37%	73%
		716	157	559

٣٣. واشتهرت بمصطلح «فري فيزا FREE VISA».

٣٤. تقدير الرائد عن البحرين، حسن العالي ٢٠١٧.

٣٥. يتم استخدام تعبير العمالة المهاجرة في النصّ بدلاً من العمالة الأجنبية، لأنّ هذا التعبير يتضمّن حقوق المهاجرين.

٣٦. تقدير مبني على حسن العالي ٢٠١٧ (٣٣) ألفاً عاملون لحسابهم الخاص، ٣٠ ألفاً أرباب عمل، حوالي ألف عقال أسري مساهمون، حوالي ٤ آلاف عقال بأجر في القطاع المهيكل الحكومي، من أصل ١٥٧ ألف مشتغل بحريني في ٢٠١٥.

الجدول 3.2 نسب أصناف للتشغيل غير المهيكل في البحرين (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل										نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المتكبرين		العمالون بأجر		عشائر الأسرة المساهمون		أرباب العمل		يساون لتصلهم الخاص		
مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلين	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	
	بحرينيون		مهاجرون		بحرينيون		مهاجرون		بحرينيون	
			0,6%							منشآت القطاع المهيكل
			40,9%		0,0%		0,1%		4,2%	منشآت القطاع غير المهيكل
			15,5%							قطاع الأسرى

العمل المنزلي، حيث تشكّل تلك العاملات ٤٢٪ من مجمل العاملات المهاجرات، وعلى عكس الرجال بدرجة أقلّ في العمل بأجر في القطاع المهيكل، حيث ٦١٪ من العاملات أيضاً لهنّ أقلّ من سنة في البحرين. هكذا تصل النسبة الإجمالية للعمل غير المهيكل للنساء إلى ٧٠٪، أو إلى ٨٠٪ إذا ما استثنينا العمل الحكومي (الجدول ٣، ٣).

أما في ما يخص النساء، فيتركز العمل غير المهيكل في ربّات العمل اللاتي يمتلكن ٤١٪ من السجّلات التجارية^{٣٧} وبدرجة أقلّ في العمل للحساب الخاص. بحيث تقدّر نسبة العمل غير المهيكل بـ ٢٩٪ من البحرينيات المشتغلات، أي أقلّ من الإجمالي للبحرينيين. لكن تضحي هذه النسبة ٥٦٪ إذا ما استثنينا العمل الحكومي. في حين تعمل ٨٤٪ من المهاجرات بصفة غير مهيكلة. ويتركز انعدام الهيكلة في

الجدول 3.3 تحليل أصناف العمل غير المهيكل في البحرين للنساء

النسبة من العاملات المهاجرات	النسبة من العاملات البحرينيات	النسبة من مجمل العاملات	أعداد العاملات غير المهيكلات (آلاف)	2015
0%	8%	2,8%	4,5	العاملات البحرينيات لحسابهنّ الخاص (3)
0%	0%	0,0%	0	العاملات المهاجرات لحسابهنّ الخاص (3)
0%	21%	7,5%	12	ربكات العمل البحرينيات (4)
0%	0%	0,0%	0	ربكات العمل المهاجرات (4)
	0%			عاملات الأسرة البحرينيات المساهمات (9)
				عاملات الأسرة المهاجرات المساهمات (9)
	0%			العاملات البحرينيات بأجر في المهيكل (2)
19%		12,5%	20	العاملات المهاجرات بأجر في المهيكل (2)
				العاملات البحرينيات بأجر في غير المهيكل (6)
				العاملات المهاجرات بأجر في غير المهيكل (6)
65%		41,9%	66,9	العاملات المهاجرات بأجر في القطاع الأسري (10)
84%	29%	64,7%	103,4	المجموع
103	56,8	159,8		

غير المهيكل في دول الخليج العربيّ أوسع بكثير ممّا يتمّ رصده في بيانات منظمة العمل الدولية، وله خصوصيات يتميّز بها عن بقية البلدان العربية، تطال السكّان المواطنين، ولكن خصوصاً العمال المهاجرين الذين تفوق أعدادهم تلك التي للمواطنين، والذين يضخّمون نسبة المشاركة الاقتصادية، والذين تبقى قضيتهم حقوقهم قائمة.

وقد صادقت البحرين العام ١٩٩٩ على الاتفاقية رقم ١٨٢ الخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. لكنّها لا تنشر إحصائيات حول عمالة الأطفال وكيفية مكافحته^{٣٨}. إلا أنّ اليونسيف توثّق أنّ ٤,٦٪ من الأطفال (٠-١٤ سنة) يعملون^{٣٩} (٦,٣٪ للذكور و٣٪ للإناث). وفي جميع الأحوال، تشير تحليلات الراصد عبر مثال البحرين أنّ العمل

٣٧. راجع الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم رقم ٤٥/١٥٨ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨ www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CMW.aspx

٣٨. حسن العالي ٢٠١٧، وقد اتخذت هذه النسبة ذاتها من إجمالي أرباب العمل غير المهيكلين.

39. www.dol.gov/sites/default/files/images/ilab/child-labor/Bahrain.pdf

40. www.unicef.org/infobycountry/bahrain_statistics.html

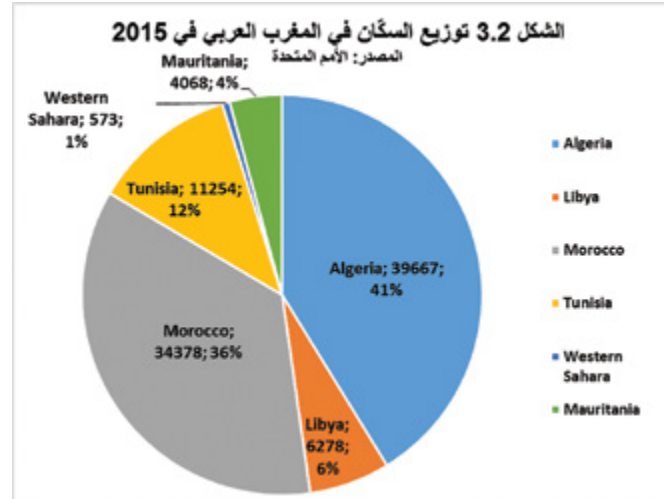
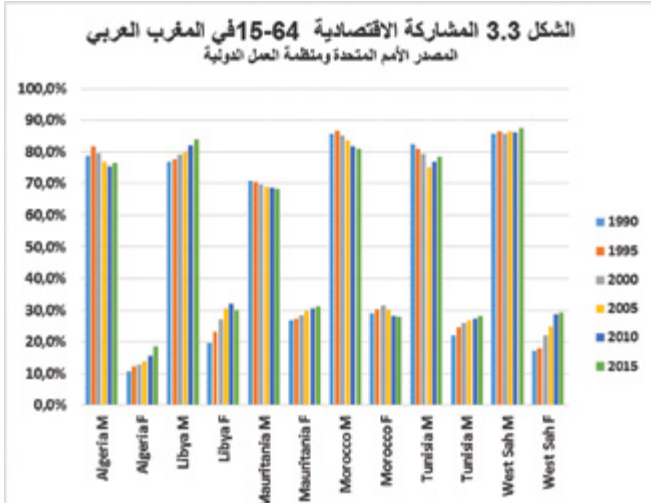
٣٤. راجع الاتفاقية رقم ١٨٩ حول العمل اللائق للعمال المنزليين، ٢٠١١/٧/١ www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---normes/documents/normativeinstrument/wcms_c189_ar.pdf

٣٥. تحسب المدة منذ بداية التسجيل في الضمان الاجتماعيّ.

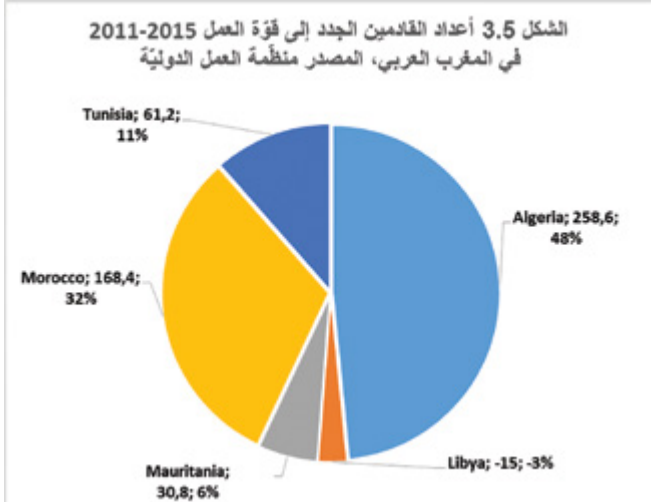
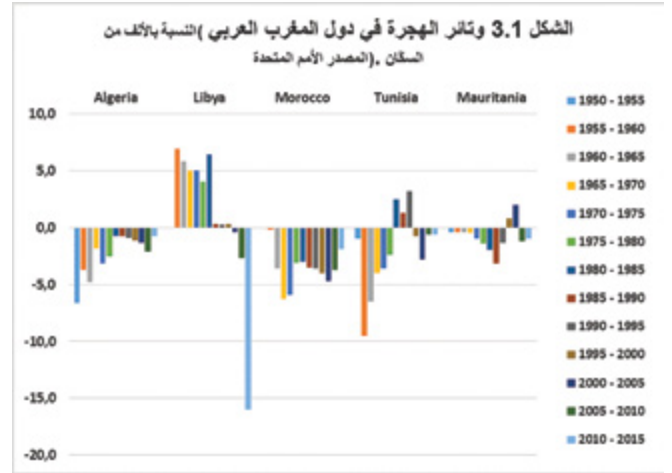
٣٦. ابتداءً من العام ٢٠١٦، مقابل رسم يدفعه المشقّل.

٣,٢. العمل غير المهيكل في بلدان المغرب العربي

٢٠١٥، من دون تغيير في حصة المغرب (الشكل ٣,٢).



وقد شهدت جميع دول المغرب العربي ظاهرة «الطفرة الشبابية» وكانت ذروتها في سبعينيات القرن الماضي، إلا أنها كانت أكثر امتداداً زمنياً في الجزائر وما زالت نوعاً ما قائمة في موريتانيا. وما زالت هجرات الريف إلى المدينة متسارعة في المغرب وموريتانيا، وبشكل أقل في تونس، على عكس ليبيا والجزائر حيث تخطى التموضع الحضري فيهما ٧٠٪ من مجمل السكّان منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي. وتبقى مشاركة الرجال في قوّة العمل في موريتانيا أقلّ من وسطي المغرب العربي. وقد تحسّن مستوى مشاركة النساء كثيراً في العقدين الأخيرين، إلا أنها تبقى ضعيفة في الجزائر وتراجعت في الآونة الأخيرة في المغرب وليبيا. هكذا وصل مجموع أعداد القادمين الجدد السنوية إلى قوّة العمل في المغرب العربي إلى ٤٧٢ ألفاً في ٢٠٠٥-٢٠١٠، ارتفع إلى ٥٠٤ ألف في ٢٠١٠-٢٠١٥ نمّوها في تونس بعد الثورة (الشكلان ٣,٤ و ٣,٥).



شملت تقارير الرائد الوطنيّة المغرب (بما فيه الصحراء الغربيّة) والجزائر وتونس^{٤١} وموريتانيا، دون ليبيا. وبيّنت أنّ معدّلات النموّ السكّاني كانت أضعف بكثير من تلك التي لدول الخليج^{٤٢} (مؤخّراً بين ١,١ و ١,٤٪ في المغرب وبين ١,٦ و ١,٩٪ في الجزائر وبين ١,٠ و ١,١٪ في تونس وبين ١,٥ و ٢,٠٪ في ليبيا)، وأنّ أعلىها شهدته موريتانيا (٢,٥٪ إلى ٢,٦٪)^{٤٣}. وقد تأثّرت وتأثر نموّ السكّاني هذه كثيراً بالهجرة، التي كانت تصل إلى أكثر من ٠,٥٪ سنوياً، قبل أن تتوقّف في بعض البلدان المغاربيّة^{٤٤} أو تتغيّر بشكلٍ متفاوت (الشكل ٣,١). بحيث كان الضغط الديموغرافيّ ليكون أكبر على بعض البلدان المغاربيّة، مثل المغرب، لولاها. وسيكون للهجرات الكثيفة لما بعد اضطرابات الربيع العربيّ أيضاً آثارها البعيدة الأمد، خصوصاً على ليبيا وتونس. هكذا جاء النموّ السكّاني الأكثر ضلالة في تونس في العقود السابقة خصوصاً لصالح الجزائر التي ارتفعت حصّتها من مجمل سكّان المغرب العربي من ٣٥٪ في ١٩٥٠ إلى ٤٠٪ في

٤٥. خصوصاً نتيجة توقّف الهجرة إلى الخارج وزيادة المشاركة النسائية التي كانت أصلاً ضعيفة نسبياً.
٤٦. حسب تقرير الجزائر، منذ لعسائي وخالد مته ٢٠١٦ والمعطيات الرسمية، في حين تُعطي منظمة العمل الدولية تقديراً بـ ١١ مليوناً.
٤٧. ٤٢٪ في ٢٠١٤. نعتمد في تقريرنا هذا على المعطيات الرسمية، راجع ONS ALGERIE ٢٠١٥. واللائق هو الفارق الكبير بين هذه المعطيات الرسمية وتلك الموثّقة لدى منظمة العمل الدولية، راجع أعلاه الفقرة ٢,٨.
٤٨. من وجهة نظر حقوقيّة، سيتمّ في هذا التقرير اعتماد مؤشر عدم التسجيل في التأمينات الاجتماعيّة كمؤشر أساسي لقياس العمل غير المهيكل.
٤٩. أو أنّ ٧١٪ من المشتغلين خارج الزراعة والحكومة غير مؤمنين في ٢٠١٥ مقابل ٧٠٪ في ٢٠٠٥. وقد قدرت

٤١. لم يتمّ إنتاج تقرير كامل عن تونس، واستبدل بمجموعة تقارير حديثة أنتجت لأغراض أخرى؛ راجع سامي عوّادي ٢٠١٦: أي مؤشّرات لقياس فعالية الحوار الاجتماعيّ؟ وكريم طرابلسي ٢٠١٦: المرأة العاملة التونسيّة في الاقتصاد غير المنظم: الواقع والحلول الممكنة من منظور نقابيّ.
٤٢. في الحقيقة، شهدت الصحراء الغربيّة معدّلات نموّ سكانيّ كبيرة خصوصاً منذ ضمّها غير المعترف به دولياً إلى المغرب.
٤٣. لفترتي ٢٠٠٥-٢٠١٠ و ٢٠١٠-٢٠١٥ على التوالي حسب معطيات الأمم المتحدة، في حين يُعطي التقرير الوطنيّ للرأصد مستويات نموّ سكانيّ أعلى للجزائر ٢٠١٥٪؛ راجع منذر لعسائي وخالد مته ٢٠١٦: العمل غير المهيكل، طموح السياسات وصعوبة الواقع. حالة الجزائر.
٤٤. راجع مثلاً تقرير الجزائر، منذر لعسائي وخالد مته ٢٠١٦، في سياق تحليل التغيّرات في معدّل البطالة.

الرجال والنساء، إلا أنّ تقريراً بني على معطيات ٢٠١٠ الرسميّة قد أظهر أنّ ٤٥,٨٪ من النساء المشتغلات غير مسجّلات في هذه التأمينات، ما يشكّل ارتفاعاً ملحوظاً عن سنة ٢٠٠٥ (٣٨,١٪).

وقد لوحظ تقلص نسبة العمل غير المهيكّل الإجمالية في الجزائر بين ٢٠٠٥ و٢٠١٥. إلا أنّ هذا يردّ أساساً إلى تراجع العمل الزراعي والعمل الأسري وإلى تزايد التشغيل في القطاع الحكومي، كلّهم بشكّل كبير، وبشكّل أقلّ إلى سياسات دعم التشغيل. هكذا تضحى نسب العمل غير المهيكّل هذه إذا ما أُعيدت على المشتغلين في غير الوظيفة الحكوميّة ٦٦٪ في ٢٠١٥، مقابل ٧٨٪ في ٢٠٠٥.

جزءٌ ملحوظ من المشتغلين خارج الزراعة والحكومة يعملون لحسابهم الخاص أو هم أرباب عمل أو مساعدون عائليّون (أي ما يُدعى «العاملون المستقلّون» الذين يشكّلون ٣٩٪ منهم تقريباً في ٢٠١٥). والبقية يعملون بأجر. وإحدى خصوصيّات الجزائر هو حجم العاملين بأجر غير الدائمين، إذ تصل نسبة هؤلاء رسمياً إلى ٣٩٪ من مجمل العمل بأجر في ٢٠١٥ (أي ٩٧٪ (!) من مجمل العمل بأجر غير الحكومي) وعلى الأغلب يعني هذا الأمر أنّ جزءاً من العمل بأجر في القطاع الحكومي (المهيكّل إذاً، ويشكّل في حالة الجزائر ٦٦٪ من العمل بأجر) هو أيضاً عمل غير دائم (!) لا تسمح المعطيات المتاحة بقياسه، خصوصاً وأنّها لا توفّق مؤسسات القطاع غير المهيكّل بشكّل جيّد.

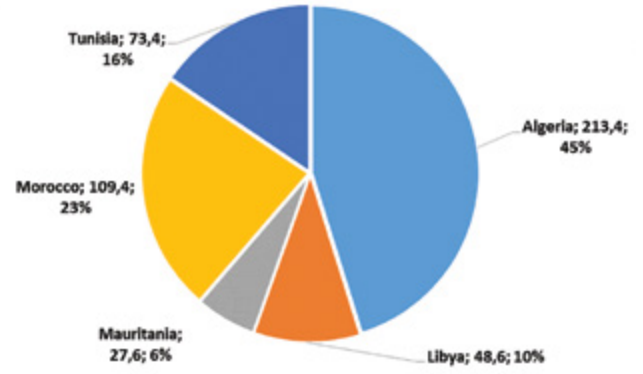
لكنّ المعطيات المتاحة تُلقي بعض الضوء على نوعيّة التشغيل (غير الدائم) الذي جرى في العقد الماضي في الجزائر، حيث زادت أعداد فرص العمل المخلوقة ٤٠٪ عن أعداد القادمين الجدد في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (زيادة لم تكن سوى ١٤٪ بالنسبة للنساء)، ثمّ نقصت ٢٠٪ عن أعداد القادمين الجدد في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ حسب منظّمة العمل الدوليّة^{٥٢}. البطالة العائمة تراجعت، إلا أنّها ازدادت كثيراً بالنسبة للشباب ولذوي التأهيل العالي وخصوصاً للنساء. كما أظهر المسح الوطني للتشغيل أنّ ٥٩٪ من السكّان النشطين لم يدخلوا أبداً الحياة العمليّة (٧٢٪ من النساء) وأنّ ٤١٪ من الذين حصلوا على فرصة عمل لم يستطيعوا الحفاظ عليها. هكذا تضحى الصورة العائمة التقريبيّة للتشغيل غير المهيكّل في الجزائر^{٥٣} (كنسبة من مجمل التشغيل، بحيث يصل مجموعه إلى ٣٩٪ من إجمالي المشتغلين أو ٦٦٪ من المشتغلين في غير الوظيفة الحكوميّة) كما في الجدول ٣,١. واللافت، مقارنةً مع البحرين، هو الحجم النسبيّ الأكبر للعمل للحساب الخاص ضمن العمل غير المهيكّل.

الجدول 3.4 نسب اصناف للتشغيل غير المهيكّل في الجزائر (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجيّة
أعضاء تعاونيات المتجنّين		تعاونون بأجر		عزّل الأسرة للمساهمين	أرباب العمل		العاملون لحسابهم الخاص		
مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	
			16,8%			2,8%		17,5%	مشاتل القطاع المهيكّل
	?			1,4%					مشاتل القطاع غير المهيكّل
									قطاع الأسريّ

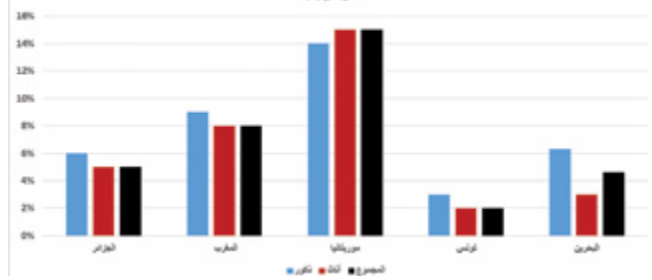
٥٢. في حين يشير تقرير الرائد عن الجزائر، منذر لعسّاسي وخالد مته ٢٠١٦، إلى زيادة فرص العمل المحققة من قبل الوكالة الوطنية للتشغيل من ١٨٠ ألفاً في ٢٠١٠ إلى ٣٠٨ ألفاً في ٢٠١٤. وقد يكمن البارق في أنّ إحصاءات منظّمة العمل هي لصافي فرص العمل، أي تتضمن الذين يتروكون عملهم تقاعداً أو لنهاية عملهم، كما أنّ فرص عمل وكالة التشغيل الوطنيّة هي فقط للعمل المأجور. وفي هذا السياق، لا تشكّل عقود العمل المدعّمة التي تحقّر فيها الحكومة على التشغيل ١٠٪ من مجمل الفرص المخلوقة.

الشكل 3.4 أعداد القادمين الجدد السنويّة إلى قوّة العمل في المغرب العربي، المصدر منظّمة العمل الدوليّة 2006-2010



من ناحية أخرى، رصدت اليونيسف مستوى عمالة أطفال ما زال عالياً في موريتانيا (١٥٪ مقلّ من بين ٥ و١٤ سنة) وكذلك في المغرب (٨٪). ويصيب الإناث خصوصاً في موريتانيا على عكس البلدان الأخرى. واللافت أنّ عمالة الأطفال المرصودة في البحرين تتخطّى تلك الموجودة في تونس، وحتّى بالنسبة للذكور في الجزائر (الشكل ٣,٦

الشكل 3.6 عمل الأطفال في المغرب العربي (وسطى 2009-2015)



حالة الجزائر

إذاً يأتي معظم الطلب على العمل في المغرب العربي حالياً من الجزائر^{٥٤}، حيث يصل عدد المشتغلين في ٢٠١٥ إلى ١٠,٦ ملايين^{٥٥}، ٦٩٪ منهم يعملون أجراً (٩٢٪ للنساء) و٢٥٪ لحسابهم الخاص و٤٪ أرباب عمل (٨٪ فقط للنساء للثنتين) و٢٪ عمال أسرة مساهمين. ويعود هذا إلى تقلص العمل الفلاحي. هذا في حين تصل نسبة إجمالي المشتغلين غير المصرّح عنهم للتأمينات الاجتماعيّة إلى ٣٩٪ (٤٩٪ في ٢٠٠٥)^{٥٦} من مجمل العاملين (أو ٣٣٪ من غير العاملين في الزراعة)، أي أنّ العمل غير المهيكّل^{٥٧} في الجزائر يشكّل ٣٩٪ من إجمالي المشتغلين. ولا تبيّن المعطيات الرسميّة توزيع الاشتراكات في التأمينات الاجتماعيّة بين

دراسة في ٢٠١٣ هذه النسبة في ٢٠٠٧ ٣٣,٥٪، راجع BELLACHE ٢٠١٣.

٥٥. ٢٥٪ من إجمالي المشتغلين، لثلاثهم يعمل في الوسط الحضريّ غير الريفيّ. وتتوافق هذه النسبة مع FORTUNY & AL HUSSEINI ٢٠١٠.

٥٦. كانت هذه النسبة في ٢٠٠٥ ٩٥٪.

حين تخطى مجمل عدد المشتغلين في المغرب في ٢٠١٥ ذلك العائد للجزائر (١١،١ مليوناً، أي ٤٩٪ من السكّان بين ١٥ و ٦٤ سنة، مقابل ٤٢٪ للجزائر). واللافت هو أنّ المشاركة النسائية وعدد المشتغلات أعلى بكثير في المغرب منهما في الجزائر (٢،٩ مليوناً مشتغلة مقابل ١،٩ مليون، في حين تعمل ١،٩ مليون مغربيّة في الزراعة مقابل فقط ٠،٩ مليون جزائريّة). كما تمّ لحدّ تواجد آلاف العمّال الأفارقة غير الشرعيين في المغرب، خصوصاً أنّ الحكومة شرعت بتسوية أوضاعهم في ٢٠١٤ وأحصت في تلك السنة وحدها ٢٤ ألف طلب تسوية أوضاع.

هكذا تختلف خصائص التشغيل في المغرب^{٥٨} كثيراً عن الجزائر، سواء في النسبة الأكثر ضآلة بكثير للوظيفة الحكوميّة، وبالتالي للعمل بأجر، أو في الحصّة الكبيرة للتشغيل الزراعي^{٥٩}، كما في النسبة الكبيرة للعاملين في المساعدة العائليّة^{٦٠}. وبالتالي تختلف خصائص العمل غير المهيكّل كثيراً بين البلدين. واللافت أنّ فرص العمل المخلوقة في المغرب قد زادت هي أيضاً عن الطلب في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ بمقدار ٣٠٪ ثمّ تراجعت عن أعداد الطلب على الشغل ١٨٪ في الفترة اللاحقة ٢٠١١-٢٠١٥.

رسمياً، وصلت نسبة المشتغلين الذين لا يحصلون على التأمينات الاجتماعيّة في المغرب في ٢٠١٢ إلى ٨٠٪^{٦١} و ٦٧٪ من غير العاملين في الزراعة و ٨٦٪ من غير العاملين في الحكومة، وبعدها ١٠٪ منهم فقراء. ٨٣٪ من النساء المشتغلات غير مهيكّلات (٩٠٪ من غير العاملات في الحكومة)، ٥٦٪ في الوسط الحضري و ٩٩٪ في الوسط الريفي^{٦٢}. و ٦٤٪ من العاملين بأجر ليس لهم عقود عمل، خصوصاً في القطاع الخاص (٧٠٪). هكذا تضحى الصورة العامّة التقريبيّة للتشغيل غير المهيكّل في المغرب^{٦٣} (كنسبة من مجمل التشغيل) كما في الجدول ٣،٦.

قريباً ثلثا العاملين بأجر (٥٨٪) هم غير مهيكّلين، وغالبيتهم ٧٣٪ في الوسط الحضري، مع حصّة ملحوظة للعمل بأجر في الزراعة (٨٨ ألف عامل). كما تشير الإحصاءات الرسميّة إلى أنّ هناك نسبة من العاملين بأجر في الوظيفة العامّة هم غير مهيكّلين^{٦٤}. وغالبية عمّال الأسرة المساهمين هم دون أجر ويعملون في الوسط القروي^{٦٥}. أمّا العاملون لحسابهم الخاصّ فيتوزعون بين الوسط الحضري (٤٤٪) والقروي (٥٦٪)، ويعملون مع قلّة من الأجراء في أكثر من ١،٥٥ مليون منشأة غير مهيكّلة^{٦٦}. وتقدّر مساهمة القطاع غير المهيكّل الذي تشكّله هذه المنشآت في الناتج المحليّ ٤٢،٩٪ في ٢٠١٥^{٦٧} (مقارنة مع ما بين ١٤

الملاحظ بالنسبة للنساء أنّ الإحصاءات الرسميّة ترصد أعداداً من العاملات بأجر الدائمات أقلّ من مجمل العاملات في القطاع الحكومي، ما يدفع أيضاً للاستنتاج أنّ جزءاً من العمالة الحكوميّة النسائية هو أيضاً غير مهيكّل. وحتّى مع إهمال ذلك، يأتي تقدير نسبة العمل غير المهيكّل النسائي في ٢٠١٥ إلى ٤٩٪ من الإجمالي (٨٥٪ إذا ما استثنينا العمل الحكومي)، أكثر من نصفه (٥٤٪) عمل بأجر غير دائم، وأكثر من ثلثه (٣٩٪) عمل للحساب الخاصّ، مع ملاحظة ضآلة التقديرات الرسميّة للعمل الأسريّ (٤٪ في ٢٠١٥) وتناقضها بين المراجع^{٥٥}.

أخيراً يشير تقرير الرائد للجزائر أنّ الأطفال المشتغلين يشكّلون أقلّ من ٥،٥٪ من مجمل قوّة العمل، وأنّ الهيئة الوطنيّة لترقية الصحة والبحث العلميّ قد قدّرت عدد الأطفال العاملين بين ٢٥٠ و ٣٠٠ ألف طفل. في حين تعطي اليونيسيف حوالي ٣٤٠ ألف طفل (٣٪ من قوّة العمل)، بينهم ١٦٦ ألف طفلة، أي ٧٪ من قوّة العمل! هكذا لانخفاض مشاركة المرأة في قوّة العمل تشكّل عمالة الأطفال مشكلة حقيقية ذات طابع جنديّ. وتقدّر مساهمة القطاع غير المهيكّل في الناتج المحليّ الإجماليّ ٤٢،٩٪ في ٢٠١٥^{٥٦}، في حين تمّ تقدير مساهمته في الناتج المحليّ الإجماليّ غير الزراعيّ في ٢٠١٢ بـ ٣٠،٤٦٪^{٥٧}.

حالة المغرب^{٥٧}

يحتلّ المغرب المرتبة الثانية في الطلب على العمل في المغرب العربي، حيث يصل حجم هذا الطلب إلى زيادة ١،٢٪ سنوياً في قوّة العمل مقابل ٢،٢٪ في الجزائر. وبالطبع تلعب وتأثر هجرة الريف إلى المدينة وتلك للهجرة إلى الخارج دوراً مهماً في هذا الاختلاف. هذا في

نوع التوظيف	المغرب	الجزائر	موريتانيا	تونس
العاملون بأجر	45,0%	69,8%	27,8%	77,8%
موظفو الحكومة	8,7%	42,1%	10,8%	18,0%
العاملون لحسابهم الخاص	27,7%	25,0%	54,6%	20,8%
أرباب عمل	2,5%	4,0%	?	?
المساعدون العائليّون	22,0%	2,0%	17,6%	1,3%
المستكبرون	0,5%	?	?	?
حالات أخرى	2,3%	0,0%		
المشتغلون بزراعة	38,9%	8,3%	18,8%	15,4%

الجدول 3.6 نسب أصناف التشغيل غير المهيكّل في المغرب (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعيّة العمل								نوع الوحدة الإنتاجيّة
أعضاء تعاونيات المتكّنين		العاملون بأجر		عمّال الأسرة المساهمون	أرباب العمل		العاملون لحسابهم الخاص	
مهيكلون	غير مهيكّلين	مهيكلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكلون	غير مهيكّلين	مهيكلون	غير مهيكّلين
			22,0%					
	2,3%		7,7%	22,0%		?		25,5%

٥٥. تقديرات حسب حسابات الكتلة النقدية، راجع Othmane & Mama ٢٠١٦. وهي تقديرات تماثل تلك العائدة للبنك الدوليّ.

56. Charnes 2012.

٥٧. تجدر الملاحظة إلى أنّ المعطيات الرسميّة المغربيّة تضمّن تلك عن الصحراء الغربية، على عكس معطيات الأمم المتحدة التي تدرج الصحراء على حدة.

٥٨. لهذا الجدول تمّ استخدام تقديرات نسبة غير المهيكّلين (غير المشمولين بالتأمينات الاجتماعيّة) في العمل للحساب الخاصّ ٧٠٪ ولأرباب العمل ٧٠٪ وللعمل الأسريّ ٩٥٪، بحسب معطيات BELLACH ٢٠١٠ و BELLACHE ٢٠١٣، ما يعطي نسبة غير مهيكّلين للعاملين بأجر ٢٤٪ و ٦١٪ من غير العاملين لدى الحكومة. 54. Bellache 2013.

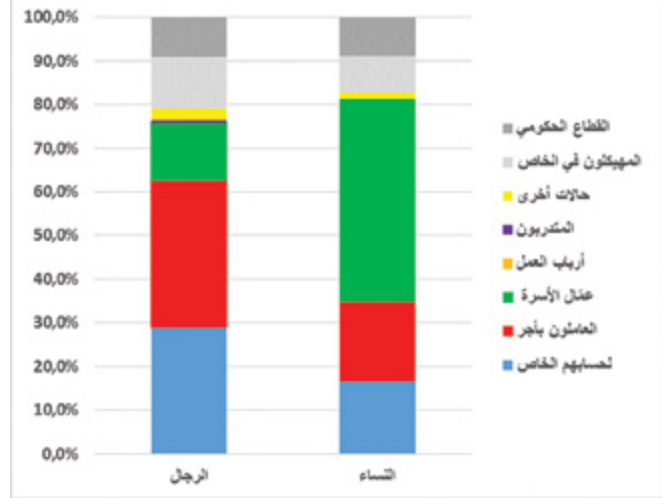
حالة موريتانيا

لا يشكّل حجم الطلب السنويّ على العمل في موريتانيا^{٧١} جزءاً كبيراً من مجموع الطلب في المغرب العربي، إلا أنّ موريتانيا تشهد أعلى نسبة نموّ سنويّة لقوّة العمل (٢،٩٪ سنويّاً في العقد الأخير، ضمنها ٣،٣٪ لقوّة العمل النسائيّة)، حيث ما زالت نسبة الشباب إلى مجمل السكّان مرتفعة (٣٤٪)، ووتأثر الهجرة إلى الخارج ضعيفة، بل أحياناً معاكسة إذ تستقبل موريتانيا مهاجرين^{٧٢}. ويشكّل المشتغلون في هذا البلد ٤٤٪ من السكّان بين ١٥ و٦٤ سنة (٢٧٪ للنساء)، ٦٪ منهم فقط عاملون بأجر. وعلى عكس الجزائر والمغرب، لم تشهد موريتانيا فترةً حديثة تخطّت فيها عروض فرص العمل الطلب عليه، وبقيت غالبية هذه العروض غير مهيكلّة ولا تغطّي سوى حوالى ٩٠٪ من الطلب.

هكذا قدّرت الإحصاءات الرسميّة نسبة المشتغلين في القطاع غير المهيكل^{٧٣} في موريتانيا في ٢٠١٤ بـ ٨٦،٤٪ من الإجمالي^{٧٤}، وهو المحرّك الأساسي للاقتصاد، وأنّ ٤٣٪ من المشتغلين يعدّون فقراء، خصوصاً الأكبر سنّاً. حيث يشكّل الشباب ٢٠-٣٠ عاماً ٥٧،٥٪ من العاملين في القطاع غير المهيكل، ما يساعد في إخراجهم من الفقر وإيجاد فرص عمل للأعداد الكبيرة للقادمين الجدد إلى قوّة العمل. في حين تشغل الوظيفة الحكوميّة ٨،٨٪ من العاملين، ولا يشكّل القطاع الخاص المهيكل سوى ٤،٣٪، ويأتي بقيّة المهيكلين من الشركات العامّة أو المختلطة. كما ترصد مسوحات موريتانيا ٣٥،٩٪ من التشغيل على أنّه هشّ وغير مستدام.

هكذا تضحى الصورة العامّة التقريبيّة للتشغيل غير المهيكل في موريتانيا^{٧٥} (كنسبة من مجمل التشغيل) كما في الشكل ٣،٧، حيث يصل إلى ٨٥٪ من إجمالي المشتغلين و٩٥٪ لغير العاملين بالحكومة. وترتفع هذه النسبة إلى ٨٧٪ بالنسبة للنساء و٩٧٪ لغير العاملات بالحكومة.

الشكل 3.7 العمل غير المهيكل للنساء والرجال في المغرب، حسابات المؤلف



مقارنةً مع الجزائر، يشهد المغرب حجم عمل غير مهيكل أكبر في ما يخصّ العاملين بأجر، حتّى لو تمّ الحساب خارج العاملين في الحكومة. وهو يشهد أيضاً حجماً أكبر للعاملين غير المهيكلين لحسابهم الخاص ولعمّال الأسرة المساهمين.

دور عمّال الأسرة المساهمين يبرز أكثر لدى مقارنة توزيع العمل غير المهيكل بين النساء والرجال^{٧٦}، إذ إنّ هذا النوع من العمل غير مدفوع الأجر يشكّل تقريباً نصف العمالة غير المهيكلّة للنساء، وغالبية ريفيّة، ويشكّل المشكلة الأكبر (الشكل ٣،٧).

أخيراً وبالنسبة لعمالة الأطفال، يشير تقرير الراصد عن المغرب إلى أنّ المندوبيّة السامية للتخطيط تشير إلى أنّ ١٠،٥٪ من الأطفال بين ٧-١٤ سنة يعملون (ما مجموعه ٦٩ ألفاً) في ٢٠١٤ مقابل ٩،٧٪ في ١٩٩٩. في حين ما زالت اليونيسيف توثّق هذه النسبة ٨٪ وسطيّاً لفترة ٢٠٠٩-٢٠١٥. لكنّ هذا الموضوع خاضع لسجلات ولنضالات منظمات مجتمع مدنيّ

لجدول 3.7 نسب أصناف التشغيل غير المهيكل في موريتانيا (من مجمل التشغيل)

للتشغيل حسب وضعيّة للعمل									نوع الوحدة الإنتاجيّة
أعضاء تعاونيات المنتجين		العاملون بأجر		عَمال الأسرة المساهمون	أرباب العمل		العاملون لحسابهم الخاص		
مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	
			17,3%						منشآت لقطاع المهيكل
				1,7%		25,1%		40,6%	منشآت لقطاع غير المهيكل
									قطاع الأسريّ

٦٨. تقديرات حسب حسابات الكتلة النقدية، راجع OTHMANE & MAMA ٢٠١١. وهي تقديرات تماثل تلك العائدة للبنك الدوليّ.

٦٩. انطلاقاً من معطيات HCP ٢٠١٣.

70. www.youtube.com/watch?v=V3rhH-0aHxo

٧١. من خصائص موريتانيا أنّ ٥٢٪ من السكّان نساء.

٧٢. حسب معطيات منظمة العمل الدولية.

73. Fah 2010 ; Poutignat & Streiff-Fénart 2014.

٧٤. على الرغم من ضخامة هذه النسبة، لا توضح المسوحات الرسميّة إن كان هناك إضافة عمل غير مهيكل في القطاع المهيكل، خاصّ أو عام، ولا توزّع المعطيات حسب الجنس. على الرغم من ذلك، سيتمّ افتراض أنّ هذه النسبة هي لإجمالي العمل غير المهيكل.

٧٥. ONS Mauritanie 2014.

٧٦. لهذا الجدول تمّ استخدام تقديرات حسب ONS MAURITANIE ٢٠١٤.

٥٨. المعطيات مأخوذة أساساً من المعطيات الرسميّة HCP ٢٠١٤ بالإضافة إلى تقرير المغرب، فوزي بوزريص ٢٠١٧.

٥٩. حسب فوزي بوزريص ٢٠١٧، كانت حصّة التشغيل الزراعي في المغرب ٤٣،٤٪ العام ٢٠٠٦ و٣٩،٨٪ العام ٢٠١١.

٦٠. على الرغم من بعض الشكوك في الأعداد القليلة المحصاة رسمياً للمشتغلين في المساعدة العائليّة في الجزائر.

٦١. معطيات رسميّة حسب MEAS ٢٠١٤-B. هنا أيضاً يجدر لفت الانتباه إلى الفارق الكبير بين هذه المعطيات الرسميّة وتلك الموثقة لدى منظمة العمل الدولية، راجع أعلاه الفقرة ٢،٨.

62. www.blog.ojraweb.com/protection-sociale-au-maroc-74-millions-de-personnes-sans-retraite/

63. MEAS 2014-

٦٤. لهذا الجدول تمّ استخدام تقديرات حسب MEAS ٢٠١٤-B.

65. MEAS 2014-b.

٦٦. لا ترصد المسوحات المغربيّة بشكل مستقلّ العمل المنزليّ بأجر، أي خادمت المنازل، مع أنّ الظاهرة شائعة في المغرب. ويمكن أن تكون قدّ أدمجت في العمل بأجر في القطاع غير المهيكل.

٦٧. حسب الإحصاءات الرسميّة لسنة ٢٠٠٧، راجع MEAS ٢٠١٤-A.

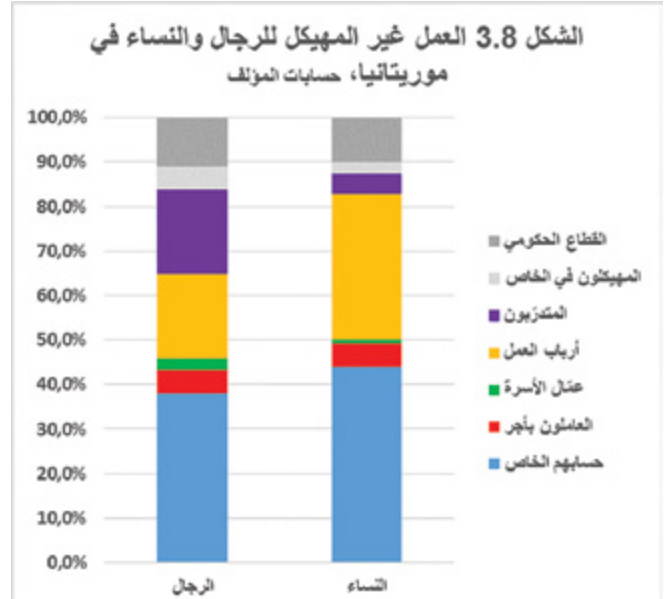
و٢٤ عاماً لم يبقوا يشكّلون في ٢٠١٥ سوى ٢٣٪ ممّن بين ١٥ و٦٤) وأنّ نموّها الديموغرافي هو الأضعف في المنطقة (١٪ سنوياً). لكنّ تونس شهدت موجة هجرة وافدة ملحوظة منذ أحداث ليبيا تجعل محصّلة الهجرة تشكّل ضغطاً على البلاد^{٧٩}. ويشكّل المشتغلون في تونس ٤٤٪ ممّن هم بين ١٥ و٦٤ عاماً (٢١٪ فقط للنساء^{٨٠}). إلّا أنّ عروض العمل التي كانت تلبيّ ٨٥٪ تقريباً في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ قد انخفضت كي تلبيّ فقط ٥٩٪ منها في فترة ٢٠١١-٢٠١٥^{٨١}، على الرغم من انخفاض الطلب على العمل ١٧٪ وعلى الرغم من ازدياد التوظيف الحكومي بين الفترتين. وبالطبع يرتبط هذا بالظروف التي تعيشها تونس بعد الثورة. لكنّ النساء لم يعرفن تغييراً يُذكر بين الفترتين، حيث بقيت فرص العمل المتاحة بمستوى نصف الطلب، خصوصاً وأنّ نموّ قوّة عملهن كان نشطاً (٩٪ سنوياً).

نظام التأمينات الاجتماعيّة في تونس هو الأكثر تقدماً في بلدان المغرب وفي البلدان العربيّة عموماً، إذ يغطّي حتّى العاملين في الزراعة، مستقّلين أو بأجر (العمل الزراعي ١٥,٧٪ من الإجمالي). وقد قدرّت المسوحات الرسميّة نسبة المشتغلين الذين لا يحصلون على هذه التأمينات في تونس في ٢٠١٤ بين ٣٢ و٣٥٪ (٣٢,٥٪ للنساء مقابل ٣٥,٥٪ للرجال^{٨٢}، الجدول ٣,٨)، منهم ٤٦٪ عاملون بأجر. ويُلخّظ أنّ عدم الانخراط في التأمينات في القطاع الفلاحيّ ما زال كبيراً، إذ يصل إلى ٦٣٪.

وكذلك أنّ ٦٠٪ من الرجال الأصغر من ٤٠ سنة و٨٠٪ من النساء يعملون بشكلي غير مهيكّل^{٨٣}. هكذا تضحى نسبة المشتغلين غير المهيكّلين خارج الحكومة والقطاع العام ٤٣٪، وخارج الزراعة والحكومة والقطاع العام ٣٧٪. والصورة العامّة التقريبيّة للتشغيل غير المهيكّل في تونس^{٨٤} (كنسبة من مجمل التشغيل) هي كما في الجدول التالي. إلّا أنّه كما في حالة موريتانيا لا يتمّ توثيق حصّة المهاجرين في العمل غير المهيكّل ولا ظروف عملهم.

وقد تمّ تقدير حجم الاقتصاد غير المهيكّل في تونس في ٢٠١٣ بـ ٣٨٪ من الناتج المحليّ الإجمالي^{٨٥}، مرتفعاً عن مستويات ٣٤٪ قبل الثورة.

ما يميّز موريتانيا هي الحصّة الأكبر للعمل للحساب الخاصّ وأكثر من ذلك لأرباب العمل غير المهيكّلين، والضعف الكبير لحصّة المساعدة العائليّة (قارن مع المغرب مثلاً). واللافت أيضاً هو هيمنة العمل النسائي على التشغيل غير المهيكّل^{٨٦} (٥١٪ من العمل غير المهيكّل على المستوى الوطني و٦٣٪ في الريف، الشكل ٣,٨).



وفي ما يخص عمالة الأطفال، يؤثّق تقرير الراصد عن موريتانيا كثيراً من حالات عمل الأطفال، وأنّ الإحصاءات الرسميّة لا تتحدّث سوى عن نسبة عمالة ٢,٧٪ للأطفال بين ١٠ و١٧ عاماً (!)، في حين تُعطي اليونسيف ١٥٪ ممّن بين ٥ و١٤ سنة وتشير معطيات رسميّة^{٨٧} أخرى إلى أنّ ٧,٨٪ ممّن بين ١٠ و١٧ عاماً يشتغلون (٣٩٪ منهم إناث).

حالة تونس

شهدت تونس نموّاً قوياً للطلب على العمل (١,٨٪ سنوياً في العقد الأخير)، في حين تخطّت منذ عقود «الموجة الشبائيّة» (فالشباب بين ١٥

الجدول 3.8 نسب أصناف التشغيل غير المهيكّل في تونس (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعيّة العمل								نوع الوحدة الإنتاجيّة
أعضاء تعاونيات المنتجين		للعاملون بأجر		صتال الأسرة للمساهمين		للعاملون لحسابهم الخاص		
مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	
			?					منشآت لقطاع المهيكّل
	?		7,1%			?	17,1%	منشآت لقطاع غير المهيكّل
			9,3%					للقطاع الأسريّ

٨٣. CRES 2016.

٨٤. لهذا الجدول تمّ استخدام تقديرات حسب CRES ٢٠١٦.

٨٥. كريم طرابلسي ٢٠١٦. ٨٦. حسب نتائج المسح الأخير في ٢٠١٤، إلّا أنّه تقت ملاحظة تناقضات كبيرة في معطيات العمل غير المهيكّل بين هذا المسح والذي سبقه، وكذلك مع معطيات التأمينات الاجتماعيّة. راجع CRES ٢٠١٦. ٨٧. عدا حالة المغرب، حيث هناك عمل أسريّ بأجر ليس واضحاً إذا كان مرصوداً ضمن عمال الأسرة المساهمين (راجع فقرة المغرب أعلاه).

77. ONS Mauritania 2014.

78. ONS Mauritania 2014.

٧٩. إلّا أنّ المسوحات المتاحة وأخرها في ٢٠١٤ لا تسمح بتتبع العمالة المهاجرة في تونس.

٨٠. ٢٨,٦٪ في تقديرات أخرى، مقابل ٧١,٤٪ للرجال، مع نسبة بطالة ٢٢,٢٪ للنساء مقابل ١١,٤٪ للرجال، راجع كريم طرابلسي ٢٠١٦.

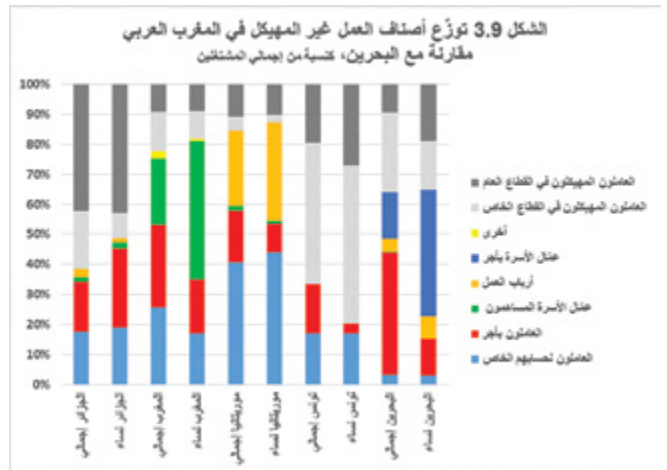
٨١. معطيات منظمة العمل الدوليّة، وأيضاً CRES ٢٠١٦.

٨٢. كريم طرابلسي ٢٠١٦، بناء على معطيات مسح ٢٠١٤ للتقدير الأعلى و CRES ٢٠١٦ للتقدير الأدنى.

ولقد لوحظت تغيّرات كثيرة خصوصاً في الفترة التي تلت الثورة التونسية. فقد ازدادت نسبة المشتغلين غير المهيكليين في العقد الأخير، إذ لم تكن سوى ٣٠٪ في ٢٠٠٤. لكنّها زادت فقط للرجال، وتراجعت كثيراً للنساء. كما لحظت المسوحات تراجعاً في العمل للحساب الخاص للرجال وتوسّعاً له لدى النساء. في المقابل، تفاقم العمل غير المهيكلي بأجر للرجال، في حين تلاشى تقريباً للنساء^{٨٦}. وبالطبع تأتي هذه التغيّرات نتيجة الزيادات الكبيرة في التوظيف الحكومي منذ الثورة، وكذلك الركود الاقتصاديّ العام الذي تلاها.

صورة مغاربية عامة

هكذا تختلف أوضاع العمل غير المهيكلي كثيراً بين دول المغرب العربيّ، سواءً في حجمها الإجماليّ أو في توزيعها بين الأصناف أو في خصائص حالات المرأة. ومن الواضح أنّ هذه الاختلافات تتأتّى أولاً من حجم العمل بالزراعة والعمل الحكوميّ، ولكن أيضاً من أمور أخرى ترتبط بمدى انتشار التأمينات الاجتماعية مؤسساتياً في البلاد. واللافت، مقارنة بين بلدان المغرب العربي والبحرين (الشكل ٣،٩)، هو الحجم الهامّ للعمل للحساب الخاص، وضآلة عمل الأسرة بأجر^{٨٧}. وعدا حالة تونس، النساء أكثر عرضة للعمل غير المهيكلي من الرجال.



٣.٣. العمل غير المهيكلي في بلدان وادي النيل

حظي وادي النيل بتقريرين لمشروع الراصد، عن مصر والسودان (الشمالي). مجموع سكّان هذين البلدين ١٣٢ مليوناً في ٢٠١٥. وتتقارب معدّلات النموّ السكانيّ فيهما (٢،٢٪ سنوياً في الحاليتين)، في حين يتوقّع تراجع هذا النموّ في مصر وازدياده في السودان، بالضبط لأنّ مستويات الهجرة إلى الخارج من هذا الأخير ستتخفّض عن مستوياتها العالية الحالية، ٤،٠٪ سنوياً، إلى المستويات العادية التي تسود في مصر، ٠،٠٠٪. وكانت الهجرات قد أثّرت كثيراً على خصائص العمل في السودان، خصوصاً إبان الحرب الأهلية وبعد الانفصال عن السودان الجنوبي.

^{٨٧} على الرغم من وجود كثير من السجال حول معنى السكن في الأرياف إحصائياً، إذ تحوّلت معظم القرى إلى تجمّعات سكانيّة كبيرة.

89. Kassem 2014, Schneider, Buehn, Montenegro 2010.
90. Kassem 2014.

وقد اختلفت خصائص «الطفرة الشبابية» بين البلدين وعن الدول العربية الأخرى. فمصر شهدتها ممتدّة على عدّة عقود (منذ ستينيات القرن الماضي وحتى ٢٠١٠). أمّا السودان فعرفتها أكثر حدّة ولفترة حتّى أطول من تلك العائدة لمصر (نسبة الـ١٥-٢٤ سنة إلى ١٥-٦٤ ما زالت ٣٦٪ في ٢٠١٥). وتتميّز بلدان وادي النيل (مع اليمن وحدها) بأنّ غالبية السكّان ما زالوا يقطنون في الأرياف، ٥٧٪ في مصر و٦٦٪ في السودان، مع أنّ هذا الأخير بدأ يشهد تسارعاً في هجرة الريف إلى الحضر. ولا يشهد البلدان أيّ تحسّن ملحوظ في المشاركة في قوّة العمل، خصوصاً للنساء (٢٥٪ لمصر و٢٢٪ للسودان). إلّا أنّ مشاركة السودانيين الرجال تنخفض منذ ١٩٩٠ (من ٨٣٪ إلى ٧٦٪ في ٢٠١٥).

وقد وصل مجموع أعداد القادمين الجدد سنوياً إلى قوّة العمل في البلدين إلى ٩١٠ آلاف في ٢٠٠٦-٢٠١٠، ثمّ انخفض إلى ٨٦١ ألفاً في الفترة التالية. ويعود هذا الانخفاض إلى مصر، في حين ازدادت أعداد القادمين الجدد في السودان ٣٤٪. وقد رصدت اليونيسف مستوى عمالة أطفال (٠-١٤ سنة) ٧٪ في مصر^{٨٨} و٢٥٪ في السودان. ما يجعل هذه الأخيرة الأسوأ بين البلدان العربية بعد الصومال.

حالة مصر

لّبي عرض فرص العمل في مصر تقريباً الطلب عليه في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، ثمّ تراجع هذا العرض إلى أقلّ من نصف الطلب في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ التالية. هذا بالرغم من تقلّص الطلب لأكثر من ٢٠٪ بالإجمال و٥٠٪ للنساء. وبالطبع يعود هذا إلى تداعيات أحداث الثورة المصرية والتطوّرات التي تلتها. النموّ الإجمالي لقوّة العمل كان قد بقي طوال العقد الأخير بمستوى النموّ السكانيّ، ٣٪ سنوياً بالإجمال، إلّا أنّه زاد عنه إلى ٢،٩٪ سنوياً بالنسبة للنساء. بحيث تصل نسبة المشتغلين من السكّان ١٥-٦٤ سنة إلى ٤٧٪ (١٩٪ فقط للنساء). هكذا وصل عدد المشتغلين الذكور في مصر العام ٢٠١٢ إلى نحو ٢٤ مليوناً، في حين كان هناك فقط حوالي ٤ ملايين مشتغلة.

الوظيفة الحكومية	النسبة من إجمالي العاملين	النسبة من غير المهيكليين
القطاع العام	4%	
العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص	11%	
العمل المنتظم بأجر غير المهيكلي	15%	25%
العمل الهش بأجر	17%	29%
عائل الأسرة المساهمون خارج الزراعة	2%	3%
عائل الأسرة المساهمون في الزراعة	5%	8%
العمل للحساب الخاص خارج الزراعة	8%	14%
العمل للحساب الخاص في الزراعة	2%	3%
أرباب العمل	10%	17%
إجمالي العاملين	100%	
إجمالي العاملين غير المهيكليين	59%	100%

تقديرات حصّة القطاع غير المهيكلي من الناتج المحليّ الإجمالي في مصر شديدة التباين. إذ تتراوح بين ٣٥٪ و٦٨٪^{٨٩}. كما من الصعب تكوين فكرة واضحة عن حجم العاملين غير المهيكليين، على الرغم من وجود مراكز أبحاث هامة في البلاد. إذ دلّ تحليل للأوضاع في الشغل

المهيكلّة التي يوفّرها للرجال، بحيث يصبح العمل لدى الأسرة هو ملازمتهم الوحيد. فالبطالة تصيب رسمياً ٢٤,٧٪ من النساء مقابل ٩,١٪ للنساء بالرغم من تدني نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية. ومعظم منشآت القطاع الخاصّ تشتترط عند الإعلان عن فرصة عمل أن يكون المتقدمون لها من الرجال. كما أنّ هناك فجوة كبيرة بين أجور الرجال والنساء، فضلاً عن افتقار فرص العمل للحماية الاجتماعية الداعمة للمرأة (إجازات الأمومة المدفوعة، إلخ). كما بيّنت الدراسة تفاوتاً كبيراً بين الأقاليم في ما يخص عمل النساء الأسريّ: ١٠,١٪ و ٨٪ في القاهرة الكبرى والإسكندرية والقنال على التوالي، مقابل ٥١,٤٪ في ريف الوجه القبلي، مع تزايد حصة هذا العمل الأسريّ لدى النساء منذ ١٩٩٨ مقابل تراجعها لدى الرجال. بحيث أضحى صعيد مصر يستأثر بنحو ٦٣٪ من العمل الأسريّ للنساء، خصوصاً في الزراعة.

كذلك قدّر مسح رسميّ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية^{٩٩} في ٢٠١٠ أنّ ٤٪ من الأطفال المصريين بين ٥ و ١١ سنة يعملون، وكذلك ١٣,٣٪ ممّن بين ١٢ و ١٤ سنة. وغالبية عمل الأطفال هذه للذكور (ثلث للعمل في الأسرة غير مدفوع الأجر خصوصاً في الوسط الزراعيّ وثلث عمل بأجر)، أمّا حصة الإناث فهي أقلّ من الثلث (٨٣٪ منه عمل أسريّ وزراعيّ).

هكذا تبدو صورة العمل غير المهيكّل الإجمالية في مصر كما في الجدول ٣,١١، يطغى فيها العمل غير المهيكّل بأجر. بحيث يصل العمل غير المهيكّل خارج الزراعة إلى ٥٠٪، وخارج الزراعة والعمل الحكومي والقطاع العام إلى ٧٩٪!. وتختلف الصورة كثيراً بالنسبة للنساء، حيث يطغى العمل الأسريّ المساهم (الجدول ٣,١٢)، كي يصل العمل النسائيّ غير المهيكّل خارج الزراعة إلى ٢٦٪، وخارج الزراعة والعمل الحكومي والقطاع العام إلى ٧٤٪.

عاشت السودان حرباً أهليّة طويلة بين ١٩٨٣ و ٢٠٠٥ حين تمّ توقيع اتفاق سلام بين المتقاتلين أفضى إلى استقلال جنوب السودان في ٢٠١١. تتخطى وتيرة نموّ قوّة العمل في السودان (٢٠,٩٪ سنوياً) وتيرة نموّ السكّان، حيث ما زالت البلاد في خضمّ الموجة الشبابيّة مع تسارع للهجرة نحو المدن. ويشكّل المشتغلون ٤١٪ من السكّان بين ١٥ و ٦٤

إلى تقدير نسبة هؤلاء العاملين^{٩٠} بـ ٥٩٪ على الأقلّ في ٢٠١٢، في حين كانت ٥٣٪ العام ١٩٩٨، وذلك انطلاقاً من مسوحات قوّة العمل (ELMPS) التي أقيمت في هذين العامين (راجع الجدول ٣,٩). هذا دون أن يكون واضحاً إذا كان كلّ العاملين بأجر المنتظمين (أي الذين ليسوا في أوضاع ليست هشة، موسميّين أو مؤقتين، في القطاع الخاص أو العام) يحصلون على التأمينات الصحيّة أو الاجتماعيّة أو لهم عقود عمل^{٩١}. مع العلم أنّ هناك جزءاً من العاملين بأجر في القطاع الحكومي غير مهيكّلين^{٩٢}. كذلك لا تساعد تقارير الهيئة القوميّة للتأمينات الاجتماعيّة أو الهيئة العامّة للتأمين الصحيّ أو وزارة التضامن الاجتماعيّ في توضيح الصورة^{٩٣} أكثر بالنسبة للعاملين الذي يحصلون على التأمين الصحيّ، سوى أنّ التغطية الصحيّة تطلّ ٥٨٪ من السكّان^{٩٤}.

وقد أظهرت دراسات^{٩٥} تقديراً للعمل غير المهيكّل في غير القطاع الزراعي يساوي ٦١٪ (ما يعني تقريباً ٦٨٪ من مجمل التشغيل، أي أنّ معظم العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص غير مهيكّل)، موضحة أنّ ٩١٪ من عمل الشباب هو غير مهيكّل، وغالبية في القطاع المهيكّل. وبيّنت دراسات أخرى^{٩٦} أنّ حصة العمل الهشّ بأجر من إجماليّ التشغيل قد تضاعفت بين ٢٠٠٦ و ٢٠١٢ من جرّاء تداعيات التطوّرات الأخيرة (من ٨ إلى ١٧٪ من إجماليّ التشغيل). وهو الأكثر ارتباطاً بالفقر. كما أنّ ٧٩٪ من فرص العمل الأولى للشباب هي فرص غير مهيكّلة، مقابل ١٥٪ فقط للشابات اللاتي تبقى غالبيةهنّ عاطلات من دون الانخراط في العمل غير المهيكّل^{٩٧}. هكذا يطغى العمل بأجر على العمل غير المهيكّل في مصر (لأنّه العنصر الطاغى بالنسبة لعمل الذكور)، مع بقاء تساؤلات كثيرة عن تصنيف أوضاع العمل في القطاع الأسريّ (الخدمات، البوابون، إلخ) الواسع الانتشار والذي لا يبدو أنّ المسوحات تشملها.

نسبة العمل غير المهيكّل للنساء تصل إلى ٤١٪ فقط من إجماليّ المشتغلين (راجع الجدول ٣,١٠)، أقلّ بكثير من الرجال، مع انخراط ٥٢٪ من النساء المشتغلين في العمل الحكومي والقطاع العام. وقد حلّلت دراسة لافئة^{٩٨} العمل النسائيّ غير المهيكّل في مصر، مشيرةً إلى أنّ القطاع غير المهيكّل لا يوفّر للنساء حتّى فرص العمل غير

ELMPS 2012	النسبة من إجماليّ العمالات	النسبة من غير المهيكّلات
الوظيفة الحكومية	49%	
القطاع العام	3%	
العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص	7%	
العمل المنتظم بأجر غير المهيكّل	7%	18%
العمل الهشّ بأجر	2%	6%
عمالات الأسرة المساهمات خارج الزراعة	3%	8%
عمالات الأسرة المساهمات في الزراعة	15%	36%
العمل للحساب الخاص خارج الزراعة	8%	20%
العمل للحساب الخاص في الزراعة	2%	4%
رتبات العمل	3%	7%
إجماليّ العمالات	100%	
إجماليّ العمالات غير المهيكّلات	41%	100%

٩١. ٤٥٪ من هؤلاء يعملون في منشآت تضمّ أقلّ من ٤ مشتغلين.

٩٢. راجع تقرير الرصاص عن مصر، ريم عبد الحليم وسعود عمر ٢٠١٧.

٩٣. إذ تتحدّث مثلاً عن ٨,٥ مليوناً مؤمن عليهم، منهم ٣ ملايين أصحاب معاشات (أي ١٣٪ فقط من عدد المشتغلين) و ٥,٥ مليون مستحقّون عليهم.

94. www.hio.gov.eg/Ar/covers/Pages/Charts4.aspx

95. Kolster 2016.

96. Assaad & Craft 2013.

٩٧. ٥٢٪ من المشتغلين النساء يعملن في الحكومة والقطاع العام.

٩٨. سلوى العنتري ونفيسة الدسوقي ٢٠١٥.

99. CAPMAS & ILO 2012-a.

100. (MHRDL 2013).

101. (MHRDL 2013).

١٠٢. ويتخطى عددهم عدد العاملين الحاليين بـ ١٨٪. وستعتمد هذه النسب للعمل غير المهيكّل.

لجدول 3.11 نسب أصناف للتشغيل غير المهيكل في مصر (من مجمل للتشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين		العمالون بأجر		عَمَل الأسرة للمساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
مهيكولون	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	
									متشكات للقطاع المهيكول
	?		32,0%	7,0%		10,0%		10,0%	متشكات للقطاع غير المهيكول
									القطاع الأسري

لجدول 3.12 نسب أصناف عمل للنساء غير المهيكول في مصر (من مجمل للتشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين		العملات بأجر		عملات الأسرة للمساهمات	رَبات العمل		العملات لحسابهن الخاص		
مهيكولات	غير مهيكولات	مهيكولات	غير مهيكولات	غير مهيكولات	مهيكولات	غير مهيكولات	مهيكولات	غير مهيكولات	
									متشكات للقطاع المهيكول
	?		9,8%	18,3%		3,1%		10,0%	متشكات للقطاع غير المهيكول
									القطاع الأسري

نظام تأمينات اجتماعية بـ ٨٠٪، ومن ليس لديهم أية حماية ضد أخطار العمل بـ ٧٠٪. في حين يشكّل العاملون في القطاع الحكومي والعام ٢٠٪ من إجمالي العاملين، والعاملون بالزراعة ٤٤,٦٪. وكذلك أعطى المسح معطيات عن توزيع العمل غير المهيكول في السودان، حيث كانت الظروف هي

سنة (١٩٪ فقط للنساء)١٠٠. واللافت أنّ فرص العمل المخلوقة للنساء قد تضاعفت بين ٢٠١١ و٢٠١٥ عن الفترة السابقة، ولكنّ الطلب على العمل النسائي أيضاً قد تضاعف وبقيت الفرص النسائية لا تلبي الطلب. وقد قدّر آخر مسح لقوّة العمل١٠١ أقيم في ٢٠١١ نسبة العاملين الذين ليس لديهم تأمين صحيّ بـ ٧٤٪ ممّن عملوا أو كانوا يعملون١٠٢، ومن ليس لديهم

لجدول 3.13 نسب أصناف للتشغيل غير المهيكول في السودان (من مجمل للتشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين		العمالون بأجر		عَمَل الأسرة للمساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
مهيكولون	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	مهيكولون	غير مهيكولين	
									متشكات للقطاع المهيكول
	?		20,9%	12,1%		4,9%		39,2%	متشكات للقطاع غير المهيكول
									القطاع الأسري

وعجز بقية البلدان عن استيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين. اليمن أيضاً شهدت حرباً ولكن معظم آثارها بقيت على المستوى الديموغرافيّ الداخليّة. بالتالي عاد جميع سكّان بلدان المشرق العربي ليشهدوا بعد أزمات النزوح الفلسطينيّ ظروفاً سكّانية في منتهى المساواة، غيرت جذرياً من النشاط الاقتصادي ومن قوّة العمل فيها. وقد شهدت جميع هذه البلدان «الموجة الشبابيّة» مع نسبة سكّان 10-24 سنة تخطت الـ ٣٠٪، وحتّى الـ ٤٠٪ في اليمن. هنا أيضاً عدا لبنان الذي كان قد عاش هذه الموجة قبيل حربه الأهليّة في أوائل السبعينيات. كذلك كانت هجرة الريف إلى الحضر تتسارع في بلدان المشرق، أيضاً عدا لبنان والأردن اللذين تخطّى سكّان المدن فيهما منذ عقود ٨٠٪ من الإجمالي. هذا في حين ما زال ٦١٪ من اليمنيين ريفيين. إلّا أنّ الهجرات الداخليّة قد تسارعت في جميع البلدان مع الحروب وأفرغت الأرياف في كثير من المناطق. كما تسارعت الهجرة من هذه البلدان خارج المنطقة، ليس فقط للعمل في دول الخليج، بل أيضاً هجرة لجوء كثيفة إلى أوروبا خصوصاً. هكذا جلبت موجة هجرة السوريين إلى أوروبا الأنظار انطلاقاً من حجمها الكبير جداً سنة ٢٠١٥ ومن تداعياتها، إلّا أنّ هناك موجات مستمرة أقلّ حدّة من العراق واليمن وفلسطين (قطاع غزة خصوصاً) وحتّى من لبنان.

ويسمح تحليل العمل غير المهيكّل في بلدان المشرق العربيّ بمتابعة آثار الحروب والتقلّبات الكبرى وموجات الهجرة الكثيفة على العمل وعلى العمل غير المهيكّل، ما يحتاج إلى دراسات مخصّصة ضرورية على الأقلّ لاستقراء السبل الأنجع في إعادة الإعمار، وخصوصاً إعادة إعمار النشاط الاقتصادي وقوّة العمل.

حالة العراق:

عرف العراق حرباً دامية متتالية منذ أواخر الستينيات، ما زالت قائمة حتّى الآن. ويتميّز بين دول المشرق بأنّ اقتصاده قائم على ربع النفط الذي شكّل في ٢٠١٣ حوالي ٤٦٪ من الناتج المحليّ الإجمالي ٩١٪ من موازنة الحكومة. إلّا أنّ الزراعة تراجعت كثيراً في العراق مع انخفاض حصّتها من الناتج المحلي من ١٨٪ في الستينيات إلى ٥٪ حالياً، والعاملين فيها من ٣٢٪ إلى ٨٪ من مجمل المشتغلين (٢٨٪ بالنسبة للنساء)، بحيث يعيش اليوم في الأرياف أقلّ من ٣٠٪ من السكّان. كما يعاني العراق من موجات نزوح داخليّة كبيرة خصوصاً خلال الحرب الأهليّة في ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، تفاقمت فيما بعد مع بروز داعش. ولم يعد القطاع الخاصّ العراقي بجميع مكوّناته يساهم سوى بـ ٢٥٪ من الناتج، أيّ أنّ الثلاثة الأرباع الأخرى تأتي من نشاطات حكوميّة. وفعلاً جرى بعد غزو العراق في ٢٠٠٣ تسريح الكثير من الموظفين الحكوميين، ليعود بعده التوظيف الحكومي بشكل كبير، حتّى وصل

الأقصى في ولاية جنوب دارفور والأفضل في الخرطوم. هكذا تبدو الصورة العامّة للعمل غير المهيكّل في السودان كما في الشكل ١٣، مع نسبة عمل غير مهيكّل تصل إلى ٧٧٪ (٨٢٪ خارج العمل الحكومي). وقد بيّن المسح أيضاً أنّ ٣٠٪ من المشتغلين يعيشون تحت خطّ الفقر^{١٣}، وأنّ ٥١٪ من العاملين في أوضاع هشّة وغير مستقرّة (٦٥٪ من النساء المشتغلات). كذلك يشارك ١٣،٣٪ من الأطفال في سنّ ١٠ إلى ١٤ سنة في قوّة العمل، خصوصاً أولئك الذين يعيشون في وسط القبائل الرحلّ أو في الوسط الفلاحي، أيّ أنّ ٣٣٠ ألف طفل يعملون (ذكور خصوصاً) في هذه الأعمار. وقد بيّن مسح^{١٤} العام ٢٠٠٨ أنّ الأطفال يمثّلون ٧٪ من قوّة العمل في السودان، أي حوالي ٨٠٠ ألف مشتغل، في الأعمال الريفيّة غالباً كما كعمّال منازل.

صورة عامّة لبلاد وادي النيل

تقارب تصنيفات العمل غير المهيكّل في السودان تلك العائدة للمغرب (الشكل ١٠، ٣)، مع دور أكبر للعمل للحساب الخاص وأقلّ للعمل الأسريّ دون أجر. في حين تتميّز مصر بضعف حصّة العمل النسائي غير المهيكّل، لكن مع فوارق كبيرة مع تونس التي ترتفع فيها معدّلات



مشاركة المرأة الاقتصاديّة.

٣،٤. العمل غير المهيكّل في المشرق العربي

مع ٦٩ مليون نسمة في ٢٠١٥ تضمّ بلدان المشرق العربي (العراق، الأردن، لبنان، فلسطين، سوريا واليمن) ١٨٪ من السكّان العرب. وقد كانت جميع هذه البلدان، عدا لبنان، تعيش في الآونة الأخيرة نموّاً ديموغرافياً نشطاً، بين ٢،٥ و ٢،٨٪ سنوياً. ثمّ جاء غزو العراق ليرمي مئات الآلاف من المهاجرين في سورية والأردن، وليشردّ داخل العراق جزءاً كبيراً من السكّان. وتبعته تقلّبات الربيع العربي والحروب كي تُلقى من جديد بمئات آلاف السوريين إلى دول الجوار (حوالي ربع السكّان)، مفرغةً غالبية الأرياف السوريّة من قاطنيها. هذا غير الدمار الذي أحدثته هذه الحروب

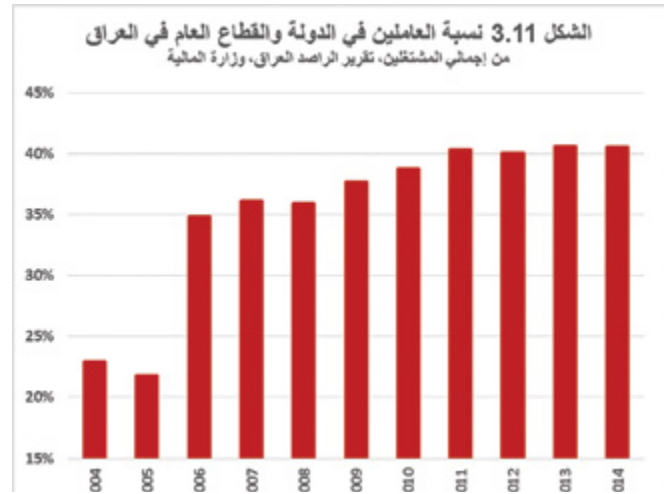
١٠٧. ما يرصده تقرير الرائد عن العراق بشكل واضح.
١٠٨. تقرير العراق، هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦.
١٠٩. تقرير العراق، هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦.
١١٠. حسابات تقرير العراق، هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦.
١١١. تقرير العراق، هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦.

١٠٣. ١،٢٥ دولار للفرد، حسب تعريف أهداف التنمية المستدامة.
١٠٤. حسن أحمد عبد العاطي وأشرف عثمان محمد الحسن ٢٠١٦.
١٠٥. تقرير الرائد عن العراق، هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦: التقرير الوطني للعمل غير المهيكّل في العراق.
١٠٦. بعمر ١٠ سنوات وأكثر، راجع مسح الأسرة في العراق ٢٠١٣؛ خاصّة بعد أن جرت حملة توظيفات كبرى بعد غزو العراق.

وقد أدت الحروب إلى تفاقم الفقر الذي وصل معدّله^{١٠٠} في ٢٠١٤ إلى ٢٣٪ من السكّان على الرغم من أنّ البلاد تمتلك ثالث احتياطيّ عالميّ من النفط. وقد تمّ تقدير مساهمة القطاع غير المهيكّل بـ ١٩٪ من الناتج، وبالتالي ٦٠٪ من ناتج القطاع الخاصّ. وبالطبع يعود ضعف نسبة مساهمة القطاع غير المهيكّل هذه إلى هيمنة النفط على الناتج المحليّ.

واللافت أيضاً في العراق أنّ مسوحات قوّة العمل والأسرة قد أظهرت تراجعاً للمشاركة الاقتصادية لدى الشباب (١٠-٢٤ سنة)، خصوصاً وأنّ مشاركة الشابات قد تراجعت إلى النصف. ما يتوجّب ربطه بتراجع معدّلات البطالة لدى الشباب من ٣٠٪ في ٢٠٠٨ إلى ١٧٪ في ٢٠١٤، ومع ارتفاع معدّل بطالة الشابات بين العاملات من ٣٠٪ إلى ٤٧٪^{١٠١}. ما يعني إيجاباً للعمل النسائي على الأغلب من جرّاء تداعيات الظروف الأمنية التي تعيشها البلاد. ويترافق هذا مع تفاقم حصّة العمل غير المهيكّل للفئات الشبابية، ٩٦٪ لمن بين ١٥ و ١٩ سنة (مع نسبة مشاركة اقتصادية ١٨٪) و ٨٠٪ لمن بين ١٩ و ٢٥ (مع نسبة مشاركة اقتصادية ٤٢٪). وترتفع نسب العمل غير المهيكّل في محافظات النجف (٧٠٪) وبنينوى (٦٧٪) وكربلاء (٦١٪) والمثنى (٦٠٪)، في حين تبقى الأكثر انخفاضاً في محافظات السليمانية (٤٣٪) واربيل (٤٤٪). هكذا تغدو الصورة العاقبة للعمل غير المهيكّل في العراق كما في الجدول ١٤، ٣، ١٤^{١١٣} (في ٢٠١٢ قبل انتشار الدولة الإسلاميّة في العراق والشام-داعش) حيث تصل نسبته الإجماليّة إلى ٥٢٪ وخارج العمل الحكومي إلى ٨٪.

اليوم عدد العاملين في الحكومة والقطاع العام إلى أكثر من ٤٠٪ من مجمل المشتغلين (وأكثر من ٥٠٪ من المشتغللات النساء)^{١٠٢}. في حين رصد مسح الأسرة الأخير أنّ ٥٣٪ من العراقيين يعملون لدى القطاع الحكومي (٥٠،٠٪) والعام (٢٠،٩٪)^{١٠٦}. واللافت أنّ مسوحات الأسر قد بيّنت أنّ ٤٦٪ فقط من العاملين بعمر ١٥ سنة وأكثر مشمولون بنظام



التقاعد والضمان الاجتماعي. ما يعني أنّ العمل غير المهيكّل في العراق يبلغ تقريباً ٥٥٪ من مجمل العاملين، وأنّ جزءاً من العاملين في الحكومة والقطاع العام بقوا غير مهيكّلين^{١٠٧}.

الجدول 3.14 نسب أصناف التّشغيل غير المهيكّل في العراق (من مجمل التّشغيل)

التّشغيل حسب وضعيّة العمل								نوع الوحدة الإنتاجيّة	
أعضاء تعاونيات التّمتجين		العمالون بأجر		صّال الأسرة للمساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون		غير مهيكّلين
			1,6%	0,8%					مشكّات لقطاع المهيكّل
	0,1%		32,4%	3,0%		2,7%		11,1%	مشكّات لقطاع غير المهيكّل
									لقطاع الأسري

ضمن هذه الصورة، يُشكّل العاملون غير المهيكّلين إجمالياً ٤٧٪ من العاملين بأجر (وهم ٧٤٪ من مجمل المشتغلين) و ٧٠٪ من العاملين للحساب الخاص (١٨٪ من مجمل المشتغلين) و ٥٣٪ من أرباب العمل (٥٪ من مجمل المشتغلين) وجميع العاملين لدى الأسر (٤٪). أمّا بالنسبة للنساء وحدهنّ فتأتي الصورة الإجمالية لعمالهنّ غير المهيكّل كما في الشكل ٣، ١٥، ٣^{١١٣} حيث تصل نسبته الإجمالية إلى ٤٨٪ وخارج العمل الحكومي إلى ٩٦٪.

الجدول 3.15 نسب أصناف التّشغيل التّسائي غير المهيكّل في العراق (من مجمل التّشغيل التّسائي)

التّشغيل حسب وضعيّة العمل								نوع الوحدة الإنتاجيّة	
أعضاء تعاونيات التّمتجين		العملات بأجر		عملات الأسرة للمساهمات	ريكات العمل		العملات لحسابهم الخاص		
مهيكّلات	غير مهيكّلات	مهيكّلات	غير مهيكّلات	غير مهيكّلات	مهيكّلات	غير مهيكّلات	مهيكّلات		غير مهيكّلات
			5,2%						مشكّات لقطاع المهيكّل
	0,1%		26,7%	12,9%		0,6%		2,4%	مشكّات لقطاع غير المهيكّل
									لقطاع الأسري

بالتالي من الصعب استقصاء معلومات واضحة عن العمل غير المهيكّل في البلاد، خصوصاً وأنّ نتائج مسوحات قوّة العمل والكتب الإحصائية السنوية لا تبين، حتّى قبل موجات الهجرة الأخيرة للعراقيين والسوريين، معطيات تفصيليّة سوى عن المشتغلين الأردنيين. وعن هؤلاء لا تُعطي إيضاحات حسب المعايير المعتمدة عن العمل غير المهيكّل. كما لا يتضح من هذه المعطيات حجم العمل غير المهيكّل للأردنيين في القطاع الخاصّ المهيكّل (الجدول ٣، ١٦). فقط تُعطي المسوحات حجماً لعمل المهاجرين من العدد الكليّ للمشتغلين، يساوي ١٢٪ في ٢٠١٤، وتبين حصّة الجنسيات الرئيسيّة (٥٧٪ للمصريين و٩٪ للسوريين، وغالبيتهم في الحالتين ذكور). ولكن وللمفارقة، تبين المسوحات أيضاً عدد أذونات العمل الممنوحة لغير الأردنيين تخطّت في سنة ٢٠١٤ المعنيّة ٢٩٪ من إجماليّ المشتغلين.

وكانت وزارة التخطيط والتعاون الدوليّ قد نشرت في ٢٠١٢ بالتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومع منظمات دولية أخرى دراسة بانورامية عن العمل غير المهيكّل مبنية على مسح قوّة العمل في ٢٠١٠. وقد أوضحت هذه الدراسة أنّ ٦٧،٢٪ من المشتغلين في الأردن ليسوا مغطّين بالتأمينات الصحيّة، ما يُعطي قياساً لحجم العمل غير المهيكّل. في حين تشير ذات الدراسة إلى أنّ نسبة العمل غير المهيكّل تصل إلى ٤٤٪ من إجماليّ المشتغلين! ثمّ إنّ ٢٣٪ من الذكور المشتغلين و١٥٪ من الإناث المشتغلين عملهم غير مهيكّل، علماً أنّه في ٢٠١٠ كان ٧٣٪ من الذكور و٩٣٪ من الإناث الأردنيّات يعملنّ بأجر في القطاع العام والخاصّ المهيكّلين!!! كذلك تمّ تقدير حصّة القطاع غير المهيكّل في الاقتصاد بين ٢٠ و٢٦٪. وبالطبع لا يسمح التناقض الكبير بين هذه المعطيات (في تقرير واحد) وغياب أيّة إشارة إلى المشتغلين غير الأردنيين (الفلسطينيين والعراقيين والمصريين في ذلك الحين) بإيضاح حجم وتصنيف العمل غير المهيكّل في الأردن. وكان باحث في دائرة الإحصاء قد انتقد، قبل ذلك المسح بعام، الطريقة التي يجري فيها تقليص المشاركة للاقتصاديّة للنساء وعملهنّ غير المهيكّل^{١١٨}.

ثمّ قامت منظمة العمل الدولية في ٢٠١٥ بدراسة تحلّل فيها أثر الأعداد الكبيرة للاجئين السوريين على سوق العمل الأردني^{١١٩}. حيث أشارت الدراسة بدايةً إلى أنّ ٩٩٪ من السوريين و٥٠٪ تقريباً من الأردنيين عملهم غير مهيكّل. كما بيّنت أنّ البطالة قد تزايدت في الأردن من ١٤،٥٪ في ٢٠١١ إلى ٢٢،١٪ في ٢٠١٤، وهي أصلاً كانت قد ارتفعت قبل ذلك من جزاء الأزمة للاقتصاديّة في ٢٠٠٨-٢٠١٠. وأظهرت أنّ العمّال المهاجرين السوريين ينافسون الأردنيين على الأخصّ في العمل غير المهيكّل، إلّا «أنّ المستوى المرتفع لانعدام هيكلّة العمل في الاقتصاد الأردني (٥٠٪؟) يُمكن أن يترجم بانتشارٍ واسعٍ لعدم احترام الحدّ الأدنى للأجور، بحيث يُلغى أثر فارق الأجور بين الأردنيين والمهاجرين». هذا الأمر صحيحٌ

وتُظهر المسوحات^{١٢٠} أعداد وافدين جدد إلى قوّة أعلى ممّا رصدته منظمة العمل الدولية لفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ (٢٤٣ ألفاً سنوياً مقابل ٢١١ ألفاً)، وأقلّ لفترة ٢٠١١-٢٠١٥ (٢٧٩ ألفاً مقابل ٣٢١ ألفاً)، على الرغم من أنّ هذه الفترة شهدت نزوحاً لسوريين إلى العراق، خصوصاً من مناطق سوريا الشماليّة، انخرط كثيرٌ منهم في قوّة العمل^{١٢١}. لكنّ المسوحات المتوقّمة لا ترصد هذه العمالة المهاجرة. في حالة النساء، تتقارب تقديرات أعداد الوافدات في الفترة الأولى (٤٦ ألفاً سنوياً) مع ملاحظة انخفاض في المشاركة النسائيّة للفترة التالية (٤١ ألفاً قادمة جديدة مقابل ٦٣ ألفاً متوقّعة من منظمة العمل الدولية). أمّا التقديرات لأعداد فرص العمل المخلوقة فهي أيضاً متقاربة أقرب بين المصدرين. إلّا أنّ هذه الأعداد لم تكن تلبيّ الطلب في فترة ٢٠٠٦-٢٠١١ وبقيت في مستواه في الفترة التالية. وتلحظ التقديرات أنّه في جميع الأحوال ٥٣٪ من فرص العمل الجديدة المخلوقة هي غير مهيكلة.

أيضاً تنتشر في العراق ظاهرة عمالة الأطفال^{١٢٢}، إذ تتراوح نسبة العاملين بين ٠،٦٪ في ٨ سنوات ٦،٩٪ في ١٤ سنة. وتطال الظاهرة الذكور (مثلاً ١٠،٥٪ ممن عمرهم ١٤) أكثر من الإناث (٢،٨٪ ممن عمرهم ١٤). وتتميّز محافظات بابل (٧،١٪) وكركوك (٥،٥٪) وميسان (٣،٥٪) وواسط (٢،٦٪) بالنسب الأعلى لمن هم بين ٦ و١٤ سنة. بحيث ترصد المسوحات النسبة الإجماليّة لعمل الأطفال بين ٦ و١٤ سنة إلى ٢٪^{١٢٣} (مقابل ٥٪ ترصدهم اليونيسيف)، ٣٪ للذكور و١٪ للإناث، غالبيتهم في الريف.

حالة الأردن:

شهد الأردن موجات لجوء وهجرة متتالية، من فلسطين نتيجة الاحتلال، ومن العراق بعد غزوها وخلال حربها الأهليّة، ومن سوريا منذ اندلاع الأحداث هناك. كلّ هذه الهجرات شكّلت جزءاً ملحوظاً من سكّان الأردن. فالفلسطينيّون غير المجنّسين كانوا يعدّون أكثر من ١٠٪ من سكّان الأردن، وهناك ما نسبته ٢٨٪ من السكّان مسجلون للاجئين لدى وكالة الغوث الأونروا. وقد حلّ اللاجئون العراقيّون ثمّ السوريّون بنسب ماثلة في ٢٠٠٧ و٢٠١٢-٢٠١٣ تبعاً.

الجدول 3.16 توزيع المشتغلين الأردنيين حسب علاقات العمل 2014 نسبة من إجماليّ المشتغلين الأردنيين			
المجموع	الإناث	الذكور	
87,4%	96,8%	85,6%	العملون بأجر
39,6%	51,5%	37,3%	بينهم في القطاع لعلم
42,5%	42,6%	42,4%	بينهم في القطاع الخاصّ المهيكّل
4,5%	0,6%	5,2%	بينهم في القطاع الخاصّ غير المهيكّل
0,9%	2,0%	0,6%	بينهم في قطاعات أخرى
4,4%	1,3%	4,9%	لربّ العمل
8,0%	1,7%	9,2%	العملون لحسابهم الخاصّ
0,1%	0,0%	0,1%	عقل الأسرة للمساهمون
0,2%	0,2%	0,2%	العملون غير مدفوع الأجر

١١٢. حسابات تقرير العراق، هناء عبد الجبار صالح ٢٠١٦.

١١٣. خاصّة إلى كردستان العراق.

١١٤. مسح الأسرة ٢٠١٢ حسب تقرير العراق، هناء عبد الجبار صالح ٢٠١٦.

١١٥. راجع مسح الأسرة في العراق ٢٠١٢.

١١٦. دائرة الإحصاء العامّة: الكتاب الإحصائيّ السنويّ الأردنيّ، ٢٠١٥.

117. MPIC 2012.

118. Al-Budirate 2009.

119. Stave & Hillesund 2015 and Errighi & Griesse 2016.

في قطاع الإنشاءات الاقتصادي، إلا أنّ قطاع تجارة التجزئة، وهو مشغّل كبير، لم يشهد تراجعاً في نسبة العمالة الأردنيّة، بل إنّ فرص عمل جديدة قد خلقت مع قدوم الوافدين السوريين الجدد^{١٢٢}، من جّاء استثمارات قام بها رجال أعمال سوريّون في الأردن. وتبيّن الدراسة أيضاً أنّ ١٠٪ فقط من السوريين لديهم أذونات عمل، من دون توضيح حجم هذه العمالة مقارنة مع قوّة العمل الأردنيّة والمهاجرة من غير السوريين. انطلاقاً من هذه المعطيات، يُمكن وضع صورة تقريبية حول أنّ العمل غير المهيكّل يُشكّل ٥٠٪ من مجمل عمل الأردنيين (دون الأخذ بالـ ٦٧،٢٪

غير مشمولين بالتأمين الصحيّ)، وأنّ ٥٥٪ من العاملين الأردنيين والمهاجرين غير اللاجئيين السوريين (١٢٪) في القطاع الخاصّ غير مهيكّلين، وأنّ المهاجرين السوريين يشكّلون ٢٠٪ من مجمل العاملين. هكذا تأتي الصورة الإجماليّة للعمل غير المهيكّل في الأردن، كنسب من إجمالي العاملين في البلاد كما في الجدول التالي. بحيث يشكّل مجمل العمل غير المهيكّل في الأردن ٥٧٪ من مجمل المشتغلين (لكن ٨١٪ خارج العمل الحكومي الذي تصل نسبته إلى ٣٠٪). وبالطبع هذا تقدير تقريبي لا يأخذ بالاعتبار مثلاً عمّال الأسرة المساهمين لدى اللاجئيين.

الجدول 3.17 نسب أصناف التّشغيل غير المهيكّل في الأردن (من مجمل التّشغيل)

التّشغيل حسب وضعية العمل										نوع الوحدة الإنتاجية	
أعضاء كعائلات المتكّين		العاملون باجر		عَمال الأسرة المساهمون		رُباب العمل		يسألون لحسابهم الخاص			
مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	غير مهيكلين	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين		
	مهاجرون	لرّثيون	مهاجرون	لرّثيون	مهاجرون	لرّثيون	مهاجرون	لرّثيون	مهاجرون	لرّثيون	
			5,0%	25,3%							مشكّلات لقطاع المهيكّل
			12,5%	3,4%	0,0%	0,1%	0,0%	3,2%	1,2%	6,0%	مشكّلات لقطاع غير المهيكّل
			?								لقطاع الأسريّ

غالبيتها حسب المعايير الدوليّة، بحيث غالباً ما تتوافق المعطيات المنشورة من قبل مؤسسات السلطة وتلك الموجودة لدى المنظّمات الدوليّة. هكذا يتضح أنّ فلسطين ما زالت في خضمّ «الفورة الشبّاطية»، مع اكتمال تمرکز السكّان في الحضر تقريباً. إذ تتخطّى نسبة السكّان ١٥-٢٤ سنة ٣٩٪ من مجمل أولئك بين ١٥ و٦٤. في حين يعيش أكثر من ٧٥٪ من الفلسطينيين في المدن. وتصل معدّلات البطالة في فلسطين إلى أرقام قياسيّة، ٢٥،٩٪ إجماليّاً^{١٢٣} وإلى ٣٦،٢٪ بالنسبة للإناث. هذا على الرغم من أنّ مشاركة المرأة في قوّة العمل تبقى متدنيّة، ١٨،٣٪ في الضفّة الغربيّة و١٩،٧٪ في قطاع غزّة (مقابل ٧٢،٧٪ و٧٠،٧٪ على التوالي للذكور). مع العلم أنّ مشاركة المرأة قد ارتفعت نسبياً في السنوات الأخيرة من ١٣٪ في ٢٠٠٢ إلى ١٨،٨٪ في ٢٠١٥. هكذا يتسارع الطلب على العمل، حيث ارتفع عدد القادمين الجدد السنويّ من حوالي ٣٣ ألفاً في ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ٥٣ ألفاً في ٢٠١١-٢٠١٥. ما يعني وتيرة نموّ عالية لقوّة العمل (٤،٥٪ سنويّاً). حصّة النساء من هذا النموّ ملحوظة، إذ ارتفع عدد القادمات الجدد السنويّ من حوالي ٧ آلاف في ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ١٥ ألفاً في الفترة التالية، أي بوتيرة نموّ لقوّة العمل النسائيّة وصلت إلى ٦،٣٪. ولا يستطيع الاقتصاد الفلسطينيّ المعتمد في جوهره على المساعدات الخارجيّة والتابع للاقتصاد الإسرائيليّ أن يلبي هذا الطلب. حيث لا يتمّ تقريباً خلق سوى ٧٠٪ من فرص العمل اللازمة (٥٠٪ من فرص العمل المطلوبة للنساء). ما يفسّر معدّلات البطالة المرتفعة.

وتجدر الملاحظة هنا أنّ جميع التقارير تتفق على أنّ نسبة العمل غير المهيكّل لدى النساء (٢٦،٧٪) أقلّ بكثير منها للرجال، مع المشاركة الضعيفة للمرأة في قوّة العمل (بين ١٢ و١٤٪، وهي أقلّ نسبة بين البلدان العربيّة) وتفضيلها للعمل الحكومي (٥٢٪ من العاملات) أو الخاصّ المهيكّل. وإذا ما استثنى العمل في الحكومة تصبح نسبة غير المهيكّلات ٥٥٪. وفي غالبية الأحوال لقد زادت قليلاً مع العاملات اللاجئات السوريّات. على صعيديّ آخر، لا ترصد منظّمة اليونيسيف سوى ٢٪ من الأطفال بين ٦ و١٤ عاماً يعملون. وقد أشار تقرير الرائد عن الأردن أنّ دائرة الإحصاءات العامّة كانت قد حدّرت نسبة الأطفال العاملين ٢٠١٠ بـ ٣٣٪، في حين أنّت تقديرات منظّمت المجتمع المدني على ٥٠ ألف طفل. وقد ازداد عمل الأطفال كثيراً مع أزمة اللاجئيين السوريين، إذ اشارت تقارير إلى أنّ ٤٧٪ من أسر اللاجئيين السوريين تعتمد على المداخل التي يأتي بها الأطفال^{١٢٤}. كما أشارت تقديرات أخرى إلى أنّ بين ٣٠ و١٠٠ ألف طفل سوريّ انضموا إلى قوّة العمل^{١٢٥}. وقد تطرّقت دراستان حديثتان بالتفصيل إلى عمالة الأطفال في الأردن، سواء السوريين أو الفلسطينيين أو الأردنيين^{١٢٦}. ما يدلّ على أهميّة الظاهرة.

حالة فلسطين

على الرغم من الاحتلال والشرذمة ونواحي التبعية، تمتاز فلسطين (الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة) بوجود مسوحات وإحصاءات دوريّة ومنظّمة،

١٢٢. تقرير الأردن، أحمد عوض ٢٠١٦: تقييم القطاع غير المنظم في الأردن من حيث فرص العمل والاقتصاد، بناءً على ورقة تقدير موقف، بعنوان «عمل الأطفال في الأردن»، ٢٠١٥، المرصد العمالي الأردني، الموقع الإلكتروني: www.labor-watch.net/ar/paper/346

١٢٣. تقرير الرائد عن فلسطين، فراس جابر وإياد الرباعي ٢٠١٦: العمل غير المهيكّل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلة، انطلاقاً من مسح القوى العاملة ٢٠١٥.

١٢٤. معطيات منظّمة العمل الدولية، تتوافق إجمالاً مع معطيات تقرير الرائد عن فلسطين. لكنّ هذا الأخير يشير إلى ١٠٠ ألف جديد في ٢٠١٤ و٧٠ ألف في ٢٠١٥.

١٢٠. واللغات أنّ نتائج المسح غير المنشور هذه لا تتوافق مع المعطيات الإحصائيّة لمنظّمة العمل الدولية التي تعطي تلقياً في أعداد الوافدين الجدد إلى قوّة العمل في الأردن بين فترتي ٢٠٠٦-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٥ إلى النصف، والأمر ذاته بالنسبة لفرص العمل المخلوقة، وفي جميع الأحوال، وثقت هذه الإحصائيّات أنّ فرص العمل المخلوقة لا تلبّي منذ ٢٠٠٥ الطلب على الشغل. كما أشارت إلى أنّ قوّة العمل في الأردن قد نمت في العقد الأخير بوتيرة وسطية قدرها ٣،٤٪ سنويّاً، وهي أعلى نسبة تشهدتها البلدان العربيّة.

١٢١. ILO & UNICEF SAVE ٢٠١٥: بناءً على معطيات الأمم المتّحدة في ٢٠١٣.

بالنسبة للعمل غير المهيكّل، يعود المسح المخصّص الأخير إلى سنة ٢٠٠٨^{١٣٣}. وقد لحظ هذا المسح أنّ نسبة العاملين غير المهيكّلين تصل إلى ٥٩,٩% (٦٥,٨% في الضفة و٤٢,٥% في القطاع). ويعود الفارق بين المنطقتين الفلسطينيّتين خصوصاً إلى حجم التوظيف الحكومي في القطاع. العمل غير المهيكّل يصيب أكثر الرجال في الضفة (٦٧% من الذكور العاملين) والنساء في القطاع (٥٥,٥% من النساء العاملات). واللافت أنّ المسح قد لحظ تراجعاً في العمل غير المهيكّل مقارنة مع مسح سنة ٢٠٠٤. كذلك يوضح المسح أنّ غالبية المشتغلين غير المهيكّلين يعملون في القطاع المهيكّل وأنّ هذه الظاهرة تطال الضفة أكثر من القطاع. لكن لا يتضح من نتائج المسح الدور الذي يلعبه العمل في إسرائيل والمستوطنات. كما لا يسمح بتحليلات أكثر دقّة، خصوصاً وأنّ نسبة انعدام الهيكلة تتساوى في فلسطين بين النساء والرجال!

وتختلف قطاعات العمل كثيراً بين الضفة والقطاع. حيث يشتغل حوالي ١٦% من عمالي الضفة في الحكومة والقطاع العام مقابل ٣٧% لعمالي القطاع (الإجمالي ٢٢%). كما يشتغل ١٧% تقريباً من عمالي الضفة في إسرائيل والمستوطنات (خصوصاً ٦٤%- في أعمال الإنشاءات) في حين يُمنع ذلك على عمالي الضفة. وتخضع هذه النسبة الملحوظة (١٢% من إجمالي الفلسطينيين العاملين) من المشتغلين في إسرائيل والمستوطنات لتقلّبات الصراع القائم والأوضاع الأمنيّة. وتبقى حصّة المشتغلين في الزراعة ضئيلة: ٩,٦% في الضفة و٦,٦% في القطاع و٨,٩% في إسرائيل والمستوطنات. أضف أنّ معدّلات البطالة مختلفة جداً بين الضفة والقطاع، ١٥% و٣٦% على التوالي للذكور، و٢٧% و٦٠% على التوالي للإناث. كلّ هذا يدفع الشباب الفلسطينيّ، خصوصاً أولئك الذين هم في قطاع غرّة إلى الرغبة في الهجرة، ما أبرز ظاهرة قوارب الهجرة إلى أوروبا مع كوارث الغرق التي رافقتها.

النساء	الرجال	الإجمالي	القطاع	الضفة	
					العاملون بأجر
30%	21%	22%	37%	16%	في القطاع العام
9%	9%	10%	16%	8%	المهيكّلون في القطاع الخاص المهيكّل
27%	43%	40%	27%	45%	غير المهيكّلين في القطاع الخاص المهيكّل
					العاملون للحساب الخاص وأرباب العمل
1%	10%	9%	5%	10%	مهيكّلون
10%	11%	11%	10%	11%	غير مهيكّلين
23%	5%	9%	5%	10%	العاملون الأسريون دون أجر
60%	60%	60%	43%	66%	مجموع غير المهيكّل

هكذا تبدو الصورة الإجماليّة للعمل غير المهيكّل في فلسطين كما في الجدول ٣,١٩. هكذا تصل نسبة العمل غير المهيكّل في فلسطين إلى ٦١% وإلى ٨٨% خارج العمل الحكومي. مع ملاحظة أنّ الضفة تحوز على ٨٢% من إجمالي العمل غير المهيكّل، في حين يشكّل المشتغلون فيها ٧٥% من مجمل المشتغلين في فلسطين. النساء يعملن أقلّ بصفة غير مهيكلة (٥٧%) لأنّ حصتهنّ من العمل الحكومي أكبر (٣٠% مقابل ٢٢% للذكور).

التشغيل حسب وضعية العمل										نوع الوحدة الإنتاجية	
أعضاء تعاونيات المتكّين		العاملون بأجر		عزل الأسرة المساعون		أرباب العمل		يستون لتسليمهم الخاص			
مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين		
											منشآت قطاع المهيكّل
											منشآت قطاع غير المهيكّل
											قطاع الأسري

133. ILO 2012.
134. ILO 2016.
135. ILO 2014-c.
136. Ajluni & Kawar 2015.
137. www.ilo.org/flostat/
138. ILO 2012-a.
139. ILO 2014-c.
140. ILO 2012 & ILO 2014-c.

١٣٦. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨.
١٣٧. تقرير الرائد عن فلسطين، فراس جابر وإياد الرباعي ٢٠١٦.
128. Sabra, Eltalla & Alfai 2015
١٣٩. راجع بلال فلاح ٢٠١٤: القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
١٣٠. انخفضوا إلى ٣٣ ألفاً العام ٢٠٠٧، معين محمد رجب وأحمد فاروق الفرا ٢٠٠٩: سياسة القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق.
131. ILO 2014-b.
١٣٢. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦.

من ناحية أخرى يقدّر المسح الرسمي مساهمة القطاع غير المهيكّل في الناتج المحلي الإجمالي بـ ٩،١٪^{١٤٧} (معظمه في الإنشاءات والزراعة!)، في حين تتراوح تقديرات أخرى بين ٥٧ و ٨٨٪^{١٤٨}، وما زال الموضوع يخضع لتحليلات ونقاشات^{١٤٩}.

اللافت أيضاً أنّ مسوحات العمل غير المهيكّل لا ترصد تحديداً عمالة الأطفال، في حين تشير اليونيسيف إلى أنّ ٧٪ ممّن هم بين ٦ و ١٤ عاماً يعملون. إلّا أنّ الجهاز المركزي للإحصاء يشير إلى أنّ هناك ٤١ ألف طفل دون الـ ١٥ عاماً يعملون حسب مسح ٢٠٠٤^{١٥٠}، يشكّلون ١،٣٪ من السكّان في الفئة العمرية وأكثر من ٧٪ من إجمالي المشتغلين الفلسطينيين. وغالبية هؤلاء الأطفال يعملون ضمن أسرهم دون أجر. كذلك أشارت دراسة أخرى إلى أنّ تشغيل الأطفال يتمّ خصوصاً موسميّاً في الزراعة في إسرائيل والمستوطنات^{١٥١}.

أصْف أنّ الفقر يطال ٢٥،٧٪ من الفلسطينيين، مع تفشٍّ كبير له في قطاع غزّة من جرّاء الحصار والعدوان المتكرّر (٣٨٪ مقارنة مع ١٨،٣٪ للضفة الغربية). كما يصل معدّل الفقر المدقع إلى ١٤،١٪ (٢٣٪ في القطاع ٨،٨٪ في الضفة)^{١٥٢}. تأخذ هذه المعدّلات بالاعتبار المعونات الدولية التي تشكّل جزءاً ملحوظاً من مداخيل الأراضي الفلسطينية، حيث تمّ رصد أنّ ٤٨،٦٪ من الأفراد تقع مداخيلهم تحت خطّ الفقر الوطني (٥٩،٢٪ في القطاع ٢٤،٦٪ في الضفة). كما تنتج عن سياسة إسرائيلية ممنهجة ضدّ قطاع غزّة. وتلحظ الإحصاءات أيضاً أنّ الفقر يرتفع للقاطنين في المخيمات (٣٣،٤٪)، وهو أضعف في الأرياف (٢١،٩٪ فقط). وبالطبع يزداد الفقر مع عدم المشاركة في قوّة العمل ومع البطالة والعمل غير المهيكّل.

حالة لبنان

على عكس فلسطين، يمتاز لبنان بندرة الإحصائيات والمسوحات وبعدم شموليّتها. ليس فقط نتيجة الأبعاد السياسيّة والطائفية للتركيب السكّانية اللبنانيّة وحساسيّة البلاد تجاه النازحين الفلسطينيين، وإنّما أيضاً مع الحجم الملحوظ للعمالة السوريّة في لبنان، بشكلٍ دوريّ قبل انطلاق الصراع في سوريا وبشكلٍ طويل الأمد منذ موجة النزوح الكبيرة، ومع وتائر ملحوظة لهجرة اللبنانيين إلى الخارج.

ويضمّ لبنان سكّاناً في أوضاعٍ مختلفة ينخرطون جميعهم في قوّة العمل: اللبنانيون، واللجّئون الفلسطينيون (بين ٢٦٠ و ٢٨٠ ألفاً العام ٢٠١٢ أي حوالي ٨٪ من السكّان^{١٥٣}، ازدادوا ٨٠ ألفاً في ٢٠١٣ مع وفود اللجّئين الفلسطينيين من سوريا، لتتخطّى النسبة ٩٪، جميعهم مسجّلون لدى وكالة غوث الفلسطينيين الأوروبّاء)، وكذلك السوريّون خصوصاً بعد النزوح الأخير الكثيف خلال الصراع السوريّ (٩٢٨ ألفاً أواخر ٢٠١٣ منهم ٨٠ ألفاً مسجّلون لدى المفوضيّة العليا لللاجئين، أي حوالي ٢٥٪

من السكّان)، كما أيضاً عراقيون ومهاجرون آخرون وعاملون آسيويون أو أفارقة، خصوصاً العاملات المنزليّات كما في دول الخليج (٢٥٠ ألف عاملة منزليّة على الأقلّ حسب تقرير حديث)^{١٥٤}.

وقد عرف لبنان، بما فيه سكّانه الفلسطينيّون، موجته الشبّانية في سبعينيات القرن الماضي وتخطّأها. حيث يعدّ الشباب بين ١٥ و ٢٤ سنة اليوم أقلّ من ٢٩٪ من السكّان. خصوصاً وأنّ معدّلات الهجرة إلى الخارج، وغالبيتها من الشباب، كانت تتراوح بين ١ و ٢٪ سنويّاً خلال فترة الحرب الأهليّة. إلّا أنّ هذا الأمر كان قد تغيّر مع عودة الشباب اللبنانيين بعد انتهاء الحرب ومن ثمّ مع موجات الهجرة العراقيّة وخصوصاً السوريّة التي يهيمن عليها الشباب وخصوصاً الذكور منهم^{١٥٥}، بحيث تشكّل الهجرة حالياً ثلثي النموّ الديموغرافي في لبنان^{١٥٦}. كما أضحى حوالي ٩٠٪ من السكّان يقطنون في المدن (في المخيمات التي أضحت مدناً بالنسبة للفلسطينيين). وعلى الرغم من التقدّم النسبيّ للبلاد عن جوارها، ما زال معدّل المشاركة النسائيّة في قوّة العمل متدنّيّاً، حوالي ٢٣٪.

وحسب معطيات منظّمة العمل الدوليّة^{١٥٧}، كان عدد الوافدين الجدد إلى قوّة العمل قد وصل خلال فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلى ٤٤ ألفاً سنويّاً (ثلثهم تقريباً من النساء). ثمّ ازدادت أعداد هؤلاء الوافدين بشكلٍ كبير إلى ١١٠ ألف تقريباً سنويّاً في فترة ٢٠١١-٢٠١٥ (أيضاً لثلثهم نساء). ما أوصل وتيرة الزيادة الوسطيّة السنويّة لقوّة العمل في مجمل الفترتين إلى ٥٪ (٧٪ للنساء). وبالطبع لا يستطيع الاقتصاد اللبناني مع أزماته البنيويّة والإداريّة خلق فرص عمل توازي هذا الطلب على العمل، مع أنّه يخلق فرصاً لعاملات المنازل اللواتي تزداد أعدادهنّ.

وتختلف المشاركة في قوّة العمل بين فئات السكّان، ٤٣٪ للبنانيين (مسح ٢٠٠٧) و ٤٢٪ للفلسطينيين^{١٥٨} (مسح ٢٠١١)، تدنّت قليلاً مع وفود أولئك القادمين من سوريا) و ٤٧٪ للسوريين^{١٥٩} (مسح ٢٠١٣). وبيّرز هذا الاختلاف أكثر في ما يخصّ الإنثاء، ٢١٪ و ١٥٪ و ١٩٪ على التوالي^{١٤٠}. معظم السوريّات لم يكن يعملن من قبل واضطرن للانخراط بسبب أحوالهنّ المعيشيّة. كما تختلف معدّلات البطالة من ٩٪ للبنانيين^{١٤١} والفلسطينيين^{١٤٢} وإلى ٣٠٪ للسوريين^{١٤٣}. وهنا أيضاً تتعمّق الاختلافات بالنسبة للنساء، ١٨٪ و ١٤٪ و ٦٨٪ على التوالي^{١٤٤}.

هكذا وانطلاقاً من المسوحات المتورّعة يُمكن مقارنة أنّ المشتغلين حالياً في لبنان (٢،٢ مليون) يتألّفون من مليون و ٤٠٠ ألف لبناني (٦٣٪ من الإجمالي)، و ١٣٠ ألف فلسطينيّ (٦٪) و ٤٠٠ ألف سوريّ^{١٤٥} (١٨٪) و ٢٨٠ ألف أجنبيّ آخر (١٣٪)^{١٤٦}. أي أنّ العمّال المهاجرين يشكّلون ثلث العاملين في لبنان وأنّ أعداد المشتغلين المهاجرين الآخريّن تتخطّى تلك التي للفلسطينيين وتقلّ عن تلك التي لللاجئين السوريين. علماً أنّه قبل النزاع السوري كانت هناك تقديرات للمشتغلين السوريين الموسميّين

١٤٤. تمّت مراجعة هذه المعطيات مع الباحث اللبناني الدكتور كمال حمدان الذي لفت الانتباه إلى ارتفاع تقديرات معدّلات المشاركة الاقتصاديّة لللاجئين السوريين عن تلك العائدة للبنانيين. إلّا أنّ مسح منظّمة العمل الدوليّة في ٢٠١٣ مصدر هذه المعطيات قد شمل أربع مناطق لبنانيّة، هي عكار وطرابلس والبقاع والجنوب. وتفتّ المقارنة مع معطيات مسح عن اللبنانيين في ٢٠٠٧ ومسح عن الفلسطينيين في ٢٠١١. يضعّ هذا الرقم العاملين السوريين في لبنان قبل اندلاع الصراع في سوريا، ويشير مسح ILO ٢٠١٣ (C-٢٠١٤) إلى أنّ ٢٠٪ من السوريين المشتغلين كانوا يعملون قبل الصراع في لبنان. وتجدد الملاحظة أنّ هذه التقديرات تتوافق تقريباً مع تقديرات منظّمة العمل الدوليّة الإحصائيّة حول إجمالي العاملين.

١٤١. حسب ABOU JAOUDE ٢٠١٥، مع الإشارة إلى أنّ المسح العنقودي قبل موجة النزوح السوريّ أعطى معدّل ٦،٤٪، في حين يشير البنك الدولي إلى ١١٪ في ذات الفترة وتقارير وزارة العمل إلى معدّلات تتراوح بين ٢٠ و ٢٥٪.

١٤٢. وقد تمّ لفت أنّ معدّل البطالة هذا أدنى من معدّلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من القيود الموضوعيّة في لبنان على عمل الفلسطينيين في كثير من المهن.

١٤٣. ٢٥٠ ألف عاملة منزليّة مهاجرة ٣٠ ألفاً تقريباً من جنسيّات أخرى راجع ILO ٢٠١٤ و ILO ٢٠١٦.

أو الدائمين تفوق أعدادهم اليوم^{٩٧}. وتتضارب المعطيات حول نسبة اللبنانيين المشمولين بتأمينات صحّيّة واجتماعية. حيث تتمّ الإشارة إلى أنّ ٦٦,٩٪ من العاملين بأجر لا يشتركون بأيّ نظام ضمان صحي^{٩٨}، أو إلى أنّ المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي اللبناني لا يشكّلون سوى حوالي ٣٠٪ من قوّة العمل. إلّا أنّ تقارير حديثة تُعطي نسبة ٤٧٪ من اللبنانيين لا يشتركون في أيّ نظام صحيّ، وهي أرقام تعود إلى العام ٢٠٠٧. ومع المعطيات الأحدث تقدّر نسبة العاملين اللبنانيين غير المهيكّلين^{٩٩} بـ ٥٩٪^{١٠٠}، والفلسطينيّين ٩٥٪، والسوريين ٩٩٪، و٩٠٪ بالنسبة للمهاجرين الآخرين. مع ملاحظة أنّ جزءاً من العاملين الفلسطينيين والسوريين وكذلك الجزء الأكبر من العاملين المهاجرين الآخرين بمن فيهم عاملات المنازل يشتركون إلزامياً في صندوق الضمان الاجتماعي اللبناني عبر مشقّليهم أو بشكل مباشر، ولكنّهم لا يحصلون بالمقابل على خدمات هذا التأمين^{١٠١}. أيّ أنّ نسبة المشتغلين غير المهيكّلين تصل إلى ٧٣٪ من إجمالي المشتغلين في لبنان^{١٠٢}، وتتوزّع كما في الجدول ٣,٢٠. مع ملاحظة أنّه إذا ما استثنينا العمل الحكومي تصل نسبة غير المهيكّلين بين اللبنانيين إلى ٦٩٪ (٥٣٪ للذكور و٧٠٪ للنساء).

إجمالي العاملون		مهاجرون آخرون		السوريون		الفلسطينيون		اللبنانيون		إجمالي		إجمالي		
إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	رجال	إجمالي	نساء	
100%	28%	72%	13%	11%	1%	18%	2%	17%	6%	1%	5%	63%	14%	49%
الحصّة من إجمالي المشتغلين في لبنان														
العاملون بأجر														
9%	9%	7%							1%	1%	1%	14%	18%	10%
القطاع الحكومي														
11%	22%	10%	10%	10%	10%	1%	1%	1%	4%	9%	3%	15%	34%	14%
العاملون بأجر المهيكّلون في القطاع الخاص														
29%	45%	22%	80%	80%	80%	22%	9%	23%	36%	60%	30%	20%	20%	20%
العاملون الدائمون بأجر غير المهيكّلون														
23%	13%	26%	10%	10%	10%	72%	85%	71%	31%	12%	35%	10%	7%	11%
العاملون المؤقتون بأجر (مياومون إنج)														
21%	7%	26%							18%	12%	20%	32%	14%	36%
لصاحبهم الخاص														
5%	1%	6%				5%	5%	5%	9%	3%	11%	5%	1%	6%
أرباب العمل														
2%	3%	2%										3%	5%	3%
عاملو الأسرة المساهمون														
0%	0%	0%										1%	1%	1%
المتكثرون														
0%	0%	0%							1%	3%	1%			
أخرى														
100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%	100%
المجموع														
73%	67%	74%	90%	90%	90%	99%	99%	99%	95%	80%	96%	59%	44%	63%
العاملون غير المهيكّلون														

يمثّل هذا الجدول صورة بالطبع تقريبية عن الواقع الحالي لا تسمح بتتبّع التغيّرات التي حصلت منذ ٢٠١١ وآثارها. وتجدر الملاحظة أنّ العاملين في القطاع الحكومي يشكّلون ١١٠ آلاف و٨٦ ألفاً للعسكريين وقوى الأمن. إلّا أنّ ٣٠ ألفاً فقط هم موظّفون دائمون مسجّلون في مجلس الخدمة المدنيّة، أما الباقون فهم متعاقدون^{١٠٣}.

وقد لفت ارتفاع حصّة عمل اللبنانيين لحسابهم الخاص في بلدٍ متوسّط الدخل انتباه منظّمة العمل الدوليّة، خصوصاً وأنّ ٨٪ من هؤلاء العاملين يفضلون البقاء لحسابهم الخاصّ و٦٦٪ من العاملين بأجر يرغبون في أن ينتقلوا إلى العمل للحساب الخاص^{١٠٤}. كذلك يلفت الانتباه تقدير منظّمة العمل الدوليّة الضئيل لحصّة العمل للحساب الخاصّ لدى اللاجئيين السوريين^{١٠٥}، وأنّه لا يتواجد عمال أسرة مساهمون دون أجر لدى الفلسطينيين أو السوريين، وكذلك أنّ السوريّين يعملون وسيطاً ٦٠ ساعة في الأسبوع مقابل ٤٨ ساعة للبنانيين و٤٧ ساعة للفلسطينيين.

هكذا تبدو الصورة الإجمالية التقريبية للعمل غير المهيكّل في لبنان انطلاقاً من المعطيات السابقة كما في الجدول ٣,٢١، مع توازي حصّة العمل للحساب الخاصّ مع العمل بأجر غير المهيكّل بالنسبة للبنانيين، وغلبة العمل بأجر لدى العمال المهاجرين. أمّا بالنسبة للنساء، فيسوده عمل النساء المهاجرات بأجر (الجدول ٣,٢٢).

التّشغيل حسب وضعية العمل										نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المتكثّرين		العاملون بأجر		عزلات الأسرة المساهمون		أرباب العمل		وصالون لحسابهم الخاص		
مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	مهيكلون	غير مهيكلين	
										مشكّلات قطاع المهيكّل
	?	?	22,3%	19,4%	0,0%	2,2%	1,4%	?	1,0%	16,0%
			10,1%	?						مشكّلات قطاع غير المهيكّل
										قطاع الأسريّ

التّشغيل حسب وضعية العمل										نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المتكثّرين		العاملات بأجر		عزلات الأسرة المساهمات		ربات عمل		وصالون لحسابهنّ الخاص		
مهيكلات	غير مهيكلين	مهيكلات	غير مهيكلين	مهيكلات	غير مهيكلين	مهيكلات	غير مهيكلين	مهيكلات	غير مهيكلين	
										مشكّلات قطاع المهيكّل
	?	?	12,0%	13,8%		2,5%	0,4%	?	0,4%	5,6%
			32,5%	?						مشكّلات قطاع غير المهيكّل
										قطاع الأسريّ

من ناحية أخرى، قدّر البنك الدولي حصة القطاع غير المهيكّل من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٣٦٪^{١٥٦}، لكن ليس واضحاً إذا كان هذا التقدير يشمل النشاطات الإجمالية (المخدرات، تهريب البشر، إلخ). وكان المسح العنقودي لعام ٢٠٠٩^{١٥٧} قد بيّن أنّ ١٠,٧٪ من الأطفال اللبنانيين ممتّن هم بين ٥ و١٤٪ يعملون، وتعتمد اليونيسكو رقماً مشابهاً، ٢٪ لفئة ٦-١٤ سنة. لكنّ عمالة الأطفال السوريين انتشرت في لبنان منذ موجة النزوح كي تصل نسبة العاملين ممتّن هم بين ١٠ و١٤ عاماً إلى ٨٪^{١٥٨}، وهذا التقدير قابل للزيادة خصوصاً وأنّ ٦٠٪ من الأطفال في هذه الفئة العمرية غير منخرطين في المدارس. وفي ما يخص الفقر، أشار تقريرٌ حديثٌ^{١٥٩} إلى أنّ ٢٩٪ من سكّان لبنان يرزحون في الفقر، و٨٪ في الفقر المدقع. ويتوافق هذا المعطى مع تقرير لدائرة الإحصاء والبنك الدولي انطلاقاً من مسح نفقات الأسر الذي أجري في ٢٠١١ و٢٠١٢^{١٦١}. لكنّ دراسات أخرى^{١٦١} تشير إلى مستوى فقر يصل إلى ٣٥٪ بالنسبة للبنانيين و٦٦٪ للاجئين الفلسطينيين في الفترة نفسها. وفي كلّ الأحوال غيّرت موجة اللجوء السوري هذا الوضع حيث لا يتعدّى الإيراد الوسطي للعاملين اللاجئين عتبة خط الفقر^{١٦٣}، كما زاد الفقر لدى اللبنانيين خصوصاً في المناطق التي تركز فيها اللاجئين.

حالة سوريا

أدى الصراع القائم في سوريا منذ ستّ سنوات إلى أوضاع كارثية للسكّان وإلى تغيّرات اجتماعية-اقتصادية جوهرية. وكان واضحاً أنّ «التسونامي الشبابي» وتسارع هجرة الريف إلى الحضر، كما الفجوة الكبيرة بين أعداد الوافدين الجدد إلى قوّة العمل من ناحية وأعداد فرص العمل المخلوقة من الناحية الأخرى، وانتشار العمل غير المهيكّل، قد شكّلت جميعها عناصر رئيسية^{١٦٣} أدت إلى الانتفاضة التي قامت أوائل سنة ٢٠١١ وتحوّلت في منتصف العام ٢٠١٢ إلى حرب.

كان عدد سكّان سوريا (بمن فيهم اللاجئين الفلسطينيين والعراقيون) قد وصل في العام ٢٠١٠ إلى ٢١,٨ مليون نسمة مع معدّلات نمو سكاني بقيت مرتفعة^{١٦٤}، تصل إلى ٢,٩٪ إجمالاً. كما أنّ نسبة الشباب ١٥-٢٤ سنة بين فئة ١٥-٦٤ كانت أيضاً مرتفعة، بمستوى ٤٠٪. وقد شهدت وتائر هجرة الريف إلى الحضر قفزات كبيرة، خصوصاً في سنتي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ التي عرفت «إصلاحاً زراعياً مضاداً»^{١٦٥} ومئات الآلاف هجروا قراهم من منطقة الجزيرة. أضف ذلك إلى موجة جفاف^{١٦٦} استثنائية في ٢٠٠٧-٢٠٠٨. وقد أدّت هذه الهجرات إلى انخفاض ملحوظ في معدّلات المشاركة الاقتصادية، مع خروج كثير من العاملين في الزراعة عن قوّة العمل^{١٦٧}. هكذا انخفض معدّل المشاركة الإجمالي في قوّة العمل من ٥٢٪ العام ٢٠٠١ إلى ٤٢,٧٪ العام ٢٠١٠؛ وذلك للإناث من ٢١٪ إلى ١٢,٩٪^{١٦٨}. هكذا فقدت سوريا بين ٢٠٠١ و٢٠٠٨ ٤٣٪ من العمل الزراعي. ومقابل حوالي ٣٠٠ ألف قادم جديد إلى قوّة العمل^{١٦٩} سنوياً في الوسط الحضري، لم يتمّ خلق سوى حوالي ٦٥ ألف فرصة عمل سنوية ووسطياً، لا يتعدّى عدد المهيكّل منها ١٠ آلاف. وقد كان وقع هذه التحوّلات هو الأقسى على العمل النسائي^{١٧٠}. إلّا أنّ ما خفّف قليلاً من آثار هذه الصدمات المتتالية (الإصلاح الزراعي المضاد، إيقاف هيئة مكافحة البطالة، وفود اللاجئين العراقيين، الجفاف، آثار الأزمة العالمية) هو أنّ حوالي ١٠٪ من قوّة العمل السورية كانت تعمل بشكل دوريّ CIRCULAR WORK في لبنان (عمل موسميّ زراعي، أعمال بناء، إلخ) بشكل غير مهيكّل. لكنّ فرص العمل هذه قد تعرّضت أيضاً لتقلّبات خصوصاً إبّان خروج القوّة السورية من لبنان في ٢٠٠٥. هكذا بدت صورة العمل غير المهيكّل في سوريا قبيل انطلاق الانتفاضة والصراع كما في الجدول ١٣,٢٣^{١٧١}. حيث تصل نسبة المشتغلين غير المهيكّلين الإجمالية إلى ٦٥,٦٪، أو ٨٩٪ من العاملين في القطاع الخاص. إذ ترتفع نسبة العمل غير المهيكّل في القطاع الخاص المهيكّل إلى ٥٢٪.

نسب أصناف للتشغيل غير المهيكّل في سوريا 2010 (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين		العمالون بأجر		عزّل الأسرة المساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
مهيكلون	غير مهيكلون	مهيكلون	غير مهيكلون	غير مهيكلون	مهيكلون	غير مهيكلون	مهيكلون	غير مهيكلون	
			273 206	6 337					مشآت قطاع المهيكّل
	?		1 251 810	196 894		179 368		1 433 450	مشآت قطاع غير المهيكّل
			3 913						قطاع الأسرى

160. CAS 2016.

161. ILO 2012-a.

162. ILO 2014-c.

163. Aita 2009.

164. تقرير الرائد عن سوريا، ربيع نصر وزكي محشي ٢٠١٦: العمل غير المهيكّل في سوريا.

165. Aita 2009, op. cit.

166. هناك سجل كبير حول السبب الرئيسي لموجة الهجرة الكثيفة من الأرياف التي شهدتها سوريا بين ٢٠٠٠ و٢٠١٠، بين آثار الإصلاح الزراعي المضاد وآثار الجفاف؛ راجع: AITA ٢٠١٦.

167. انخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي بين ٢٠٠١ و٢٠١٠ من ٢٠٪ إلى ١٤٪ وتمّ في ٢٠٠٦ إيقاف «هيئة مكافحة البطالة» التي شكّلت محاولة ملحوظة للتشغيل في ظروف انهيار العمل الزراعي، راجع AITA ٢٠٠٩.

168. تقرير الرائد عن سوريا و AITA ٢٠٠٩.

169. ألفاً للسروريين المقيمين، يصل إلى ٣٢٤ ألفاً مع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والأكراد غير المنجنين، و٣٥٣ ألفاً مع العراقيين الوافدين بعد غزو البلاد، راجع سمير العيطة ٢٠٠٩: العمل والبطالة في سورية و AITA ٢٠٠٩. في حين رصدت منظمة العمل الدولية (فقط) ١١٠ ألف قادم جديد ووسطياً في السنة إلى قوّة العمل في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، جميعهم ذكوراً، ويتضمن هذا الرقم على الأغلب الانخفاض المتزامن في قوّة العمل الزراعية.

170. Aita 2010.

171. تقرير الرائد عن سوريا، ربيع نصر وزكي محشي ٢٠١٦.

147. Aita 2016.

148. Abou Jaoude 2015

١٤٩. حسب تعريف عدم الشمول بالتأمينات الصحية والاجتماعية.

١٥٠. وقد أشار البنك الدولي في تقرير حديث إلى أنّ نسبة انعدام الهيكلة من التشغيل تصل إلى ٥١,٢٪، راجع B-٢٠١٤ WORLD BANK. وقد تمّ افتراض أنّ ٢٠٪ من العاملين للحساب الخاص مهيكلون.

١٥١. يشير A-٢٠١٢ إلى أنّ ذلك يأتي بالنسبة للفلسطينيين من عدم المعاملة بالمثل في الأراضي الفلسطينية!!

١٥٢. مع غياب المعطيات التفصيلية، تمّ في هذا التقدير اعتبار أنّ جميع العاملين في القطاع الحكومي مهيكلون، كما ١٠٠٪ من أرباب العمل و٨٠٪ من العاملين لحسابهم الخاص. بالتالي يقلّ هذا التقدير على الأغلب من العمل غير المهيكّل.

153. Abou Jaoude 2015

154. Abou Jaoude 2015

155. ILO 2014-c.

156. World Bank 2014-a, Abou Jaoude 2015.

١٥٧. إدارة الإحصاء المركزي في لبنان ٢٠١٠.

158. ILO 2014-c.

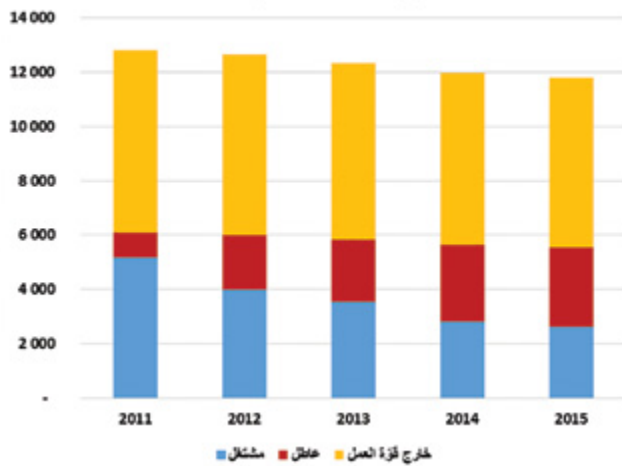
159. Al-Jamal & Eicholtz 2016.

أما الصورة التقريبية للعمل غير المهيكّل النسائي في ٢٠١٠ فهي كما في الجدول ٣،٢٤، ولا تتعدّى ٣٩٪ من إجمالي التشغيل النسائي لأنّ ٥٦٪ من النساء المشتغلات يعملن في الحكومة والقطاع العام، ويتوزّع عمل النساء غير المهيكّل بين العمل بأجر والعمل للحساب الخاص والعمل الأسريّ المساهم.

الجدول 3.23 نسب أصناف التشغيل غير المهيكّل في سوريا 2010 (من مجمل التشغيل)

التشغيل حسب وضعية العمل									نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المتكّين		العمالون بأجر		عَمَلُ الأُسرة المساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	
			5,4%	0,1%					منشآت القطاع المهيكّل
	?		24,5%	3,9%		3,5%		28,1%	منشآت القطاع غير المهيكّل
			0,1%						قطاع الأسريّ

الشكل 3.12 تطوّر المشاركة الاقتصادية وقوّة العمل والعمل في سورية خلال الصراع، المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات



حالة اليمن

عاش اليمن أيضاً ثورة شعبية في ٢٠١١ تحوّلت في ٢٠١٤ إلى صراع عنيف لم ينته بعد. ويقارب عدد سكّانه عدد سكّان سوريا (٢٤,٦ مليوناً العام ٢٠١٠، ٢٦,٨ مليوناً تقريباً في ٢٠١٥) مع معدّل نموّ ديموغرافي انخفض مؤخراً إلى ٢,٥٪ سنوياً. وهو أيضاً يعيش ذروة فورتته الشبابية، إذ ما زالت نسبة الشباب (١٥-٢٤ عاماً من أصل ١٥-٦٤ عاماً) تفوق الـ ٤٠٪. إنّ أنّ نسبة السكّان الحضر ما زالت ضعيفة مقارنة مع سوريا (٣٢٪ مقارنة مع ٥٦٪ في ٢٠١٠)، مع أنّ البلد بدأ يشهد ظاهرة هجرة ريف إلى المدينة^{١٧٧} حيث يتزايد عدد السكّان الحضر بوتيرة أعلى من ٤٪ سنوياً. كما شهد اليمن موجة هجرة كبيرة إلى الخارج، خصوصاً إلى دول الخليج، حتّى منتصف سبعينيات القرن الماضي حين بلغت وتيرة الهجرة حوالي ١٪ من السكّان سنوياً. إنّ أنّ كثيراً من العمّال اليمنيين عادوا إلى بلادهم بعد حرب الخليج في ١٩٩٠، ولا ترصد المسوحات حالياً سوى ١٠٣ ألف عامل في الخارج، معظمهم ذكور، يشكّلون ٢٪ من قوّة العمل وأقل من ١٪ من السكّان. وتبقى المشاركة في قوّة العمل ضعيفة في اليمن، ٣٦٪ إجمالاً، و فقط ٦٪ للنساء (أي الأدنى بين الدول المشمولة بهذه الدراسة)^{١٧٨}. إنّ أنّ حصّة النساء في قوّة العمل تبقى في مستوى الدول العربية الأخرى إذ أنّ نسبة مشاركة الذكور هي أيضاً ضعيفة ٧٠٪. هكذا رصدت منظمة

ومن اللافت أنّ أعلى نسب العمل غير المهيكّل تخصّ محافظات حلب (خصوصاً ريفها) وإدلب والرقّة. وهي جميعها مناطق شهدت تطوّرات اجتماعية كبرى خلال الصراع في سوريا^{١٧٣}. لا تصل نسبة المشتغلين المشمولين بالتأمينات الاجتماعية سوى إلى ٣٣٪ من الإجمالي. إنّ أنّ هذه التأمينات أضحت غير كافية، حيث تمّ تدريجياً تعديل شروط الاستفادة من التأمينات الصحية^{١٧٣} وتقليص العائد من معاشات التقاعد^{١٧٤}. هكذا تمّ رصد أنّ ٣٣٪ من العاملين يعانون وأسرهم من الفقر الشديد (الحدّ الأدنى)، وأنّ هذا الفقر الشديد يصيب أيضاً العاملين المهيكّلين، وإن كان أكبر بالنسبة لغير المهيكّلين. كما يقع نصف المشتغلين تحت خطّ الفقر الأعلى، ويخصّ ٥٦,٥٪ من المشتغلين غير المهيكّلين.

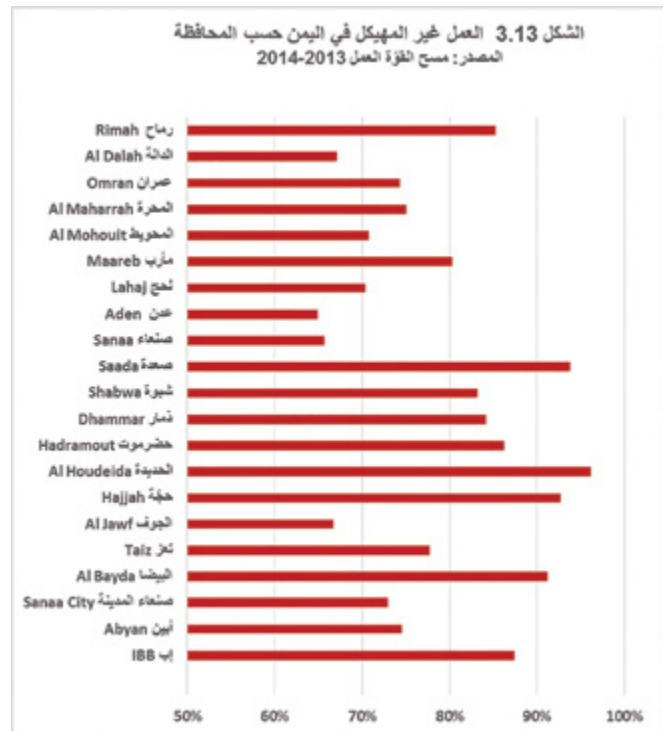
كما أشارت اليونسكو إلى أنّ ٤٪ من الأطفال بين ٦ و١٤ سنة يعملون، إنّ أنّ عمالة الأطفال انتشرت بشكل كبير مع الصراع داخل سوريا ولدى اللاجئين السوريين في الدول المجاورة. وقد أذى الصراع في سوريا الذي ما زال قائماً إلى موجات هجرة ولجوء كبيرة إلى خارج البلاد كما إلى نزوح أعداد كبيرة من السوريين داخل الأراضي السورية^{١٧٥}. كما دمّرت الحرب العديد من المنشآت الصناعية والإنتاجية والبنى التحتية وتعطلت الآلية الاقتصادية لسوريا بشكل واسع. وتبع ذلك انخفاض في أعداد السوريين في سنّ العمل (رغم النموّ الديموغرافي للمقيمين) حتّى ٨-١٠٪ وأواخر ٢٠١٥، وتقلّصت أعداد المشتغلين إلى النصف (وغالبيتهم في عملي غير مهيكّل) ومضاعفة أعداد العاطلين عن العمل أكثر من ثلاثة أضعاف^{١٧٦} (الشكل ٣،١٢). هكذا أضحت نسبة كبيرة من المشتغلين والأسر السورية في حالة فقر، بل فقر شديد، يعيشون على المساعدات والمعونات الدولية. كما انخرط كثيرون، ولدى كلّ أطراف النزاع، في أعمال غير قانونية مرتبطة باقتصادات العنف. بحيث باتت هذه الأعمال بأنواعها (المشاركة في المجموعات المسلحة، بيع المسروقات، تكرير النفط وتجارته، أنشطة تهريب السلع والبشر العابرة للحدود، إنتاج وتجارة المخدرات، إلخ) تطلّ إجمالاً ١٧٪ من إجمالي المشتغلين. وقد كان لكلّ هذا آثاره الكارثية على عمل النساء والأطفال.

العمل الدوليّة أعداد قادمين جدد إلى قوّة العمل تصل إلى أكثر من ٢٥٠ ألفاً سنويّاً^{١٧٩} في فترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، لم تتغيّر بل زادت قليلاً منذ الثورة إلى حوالي ٢٨٠ ألفاً. تُشكّل النساء (الشابات بين الشباب) بينهم ٢٧٪. ما يدلّ على توجّه مشاركة النساء نحو الارتفاع. كما يشير تقرير لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية^{١٨٠} إلى أنّ عدد فرص العمل الواجب خلقها سنويّاً للحفاظ على نسبة البطالة ثابتة كان قد وصل العام ٢٠٠٤ إلى ١٨٨ ألفاً، ١٢١ ألفاً للرجال و٦٧ ألفاً للنساء. ما يعني عدد وافدين سنويّاً أكثر من ذلك. ومن ناحيتها، تشير دراسة لوزارة التخطيط اليمنيّة^{١٨١} إلى أنّ عدد الوافدين الجدد قد بلغ ٢٠٧ آلاف سنة ٢٠٠٩، وأنه يتّوقع أن يصل إلى ٣٧٩ ألفاً العام ٢٠٣٠! وقد تمّ تقدير معدّل البطالة الإجمالي بـ ١٣،٥٪ (١٢،٣٪ للذكور و٢٦،١٪ للنساء). إلّا أنّ اللافت هو المقارنة بين المحافظات اليمنيّة المختلفة، بحيث يُمكن في اليمن أيضاً برهان الترابط بين الأوضاع الاجتماعية للاقتصادية وبين تطوّرات الصراع. إذ كانت محافظات الضالع وصعدة والجوف والمهرة ومأرب تتميّز بمعدّلات بطالة تصل إلى ضعف المعدّل المتوسط الوطني.

وحسب مسح قوّة العمل لعام ٢٠١٣-٢٠١٤^{١٨٢} يشغل ٨١٪ من العاملين اليمنيين بصفة غير مهيكلة (٨٣٪ من النساء)، في حين تصل هذه النسبة إلى ٩١٪ للشباب بين ١٥ و٢٤ سنة. أمّا نسبة العاملين في القطاع غير المهيكل فهي ٧٣٪ (٧١٪ من النساء)، وهنا أيضاً يحوز الشباب على ٨٣٪. بالتالي فإنّ جزءاً ملحوظاً من العاملين في القطاع المهيكل غير مهيكليين، حتّى في القطاع الحكومي، إذ تصل نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام وحدهم إلى ٣٠،٦٪ من الإجمالي، وتصل نسبة العاملين في الوظائف الحكوميّة والدفاع وحدها إلى ١٢،٧٪ من بينهم ١٦،٣٪ غير مهيكليين.

ولا يشكّل العمل غير المهيكل في الزراعة سوى ٣٥٪ من مجمل العمل غير المهيكل (نصفهم تقريباً منخرطون في زراعة القات^{١٨٣} المدوّنة للدخل). في حين تحتلّ التجارة ٢٧٪ من التشغيل غير المهيكل، والنقل ١٠٪ والبناء ١٠٪. وقد ارتفعت نسبة العاملين لحسابهم الخاصّ في اليمن من ٢٥٪ العام ٢٠٠٤ إلى ٣١٪ العام ٢٠١٣، قابله تراجع حاد في عدد العاملين بأجر من ٦١٪ إلى ٥٠٪، منهم ٣١٪ يعملون في المؤسّسات الحكوميّة والقطاع العام، جزء ملحوظ منهم غير مهيكل^{١٨٤}. أي أنّ مساهمة القطاع الخاص في العمل بأجر هي فقط ١٩٪. ويلاحظ أنّ العمل غير المهيكل يشكّل الغالبية المطلقة في غالبية المناطق، سوى في بعض المحافظات كصنعاء وعدن والدالة والجوف، حيث يتواجد معظم العمل الحكوميّ (الشكل ١٣، ٣).

هكذا تبدو الصورة الإجماليّة للعمل غير المهيكل في اليمن كما في الجدول ٣،٢٥، حيث تتوازي حصّة العمل للحساب الخاص والعمل بأجر، وتنفرد قضيّة العمل غير المهيكل في القطاع المهيكل، خصوصاً القطاع الحكومي والعام. أمّا بالنسبة للنساء فالتوزيع شديد الاختلاف (الجدول ٣،٢٦)، حيث يبرز دور عاملات الأسرة المساهمات (اللواتي ينتجّن سلعاً للسوق وليس لمنزلهنّ) والعاملات لحسابهنّ الخاص. علماً أنّ أكثر من نصف المشتغلات يعملنّ في القطاع الزراعي.



١٧٩. وكانت هيئة مكافحة البطالة تركز عليها. حيث أصبحت إلب معقل «جبهة النصر» (فتح الشام) لاحقاً والرقّة معقل «الدولة الإسلاميّة في العراق والشام».

١٨٠. المؤقنة في المستشفيات والمستوصفات الحكوميّة، التي كانت مجانيّة للجميع ومن ثمّ تحوّلت إلى نظام مدفوع التكاليف جزئياً، ممّا عرقل إمكانيّة الاستفادة الفعّالة الأضعف من هذه التأمينات.

١٨١. بحيث لم تعد الدخول من معاشات التقاعد تشكّل سوى ٤٦،٦٪ من وسطي دخل الأسرة؛ راجع تقرير الرائد عن سوريا.

١٨٢. المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٦: التشتت القسري، حالة الإنسان في سورية.

١٨٣. تقرير الرائد عن سوريا، ربيع نصر وزكي محشي ٢٠١٦.

١٨٤. انخفضت حصّة الزراعة في التشغيل من ٤٤٪ العام ١٩٩٩ إلى ٢٩٪ العام ٢٠١٣-٢٠١٤؛ راجع ILO YEMEN ٢٠١٥.

١٨٥. أعطت الإحصائيات والمسوحات في ٢٠٠٤ و٢٠١٠ معدّلات مشاركة نسائيّة تراوحت بين ٨ و١٠٪. إلّا أنّ هذه المعدّلات تنصّر النساء اللاتي يعملنّ في المنازل لاحتياجاتهنّ الخاصّة، التي حذفت حسب تعريف ICLS ١٩ في نتائج مسح ٢٠١٣-٢٠١٤. وتجدر الملاحظة أنّ المسح رصد أكثر من ١،٩ مليون سيّدة يعملنّ لاحتياجاتهنّ الخاصّة، أي حوالي ٥ أضعاف قوّة العمل النسائيّة.

١٨٦. قارن مع أرقام سوريا.

180. UNDP 2006.
181. MPIC 2010.
182. ILO Yemen 2015.
183. IFAD 2010.

١٨٤. شهد القطاع الحكومي قفزة في التوظيف خصوصاً بعد توحيد اليمنين، من ١٦٦ ألفاً لليمنين قبل التوحيد إلى ٣٣٣ ألفاً العام ١٩٩٥. ثمّ تطوّر بشكل مستمرّ حتى وصل إلى ٥٣٣ ألفاً في ٢٠١٣-٢٠١٤. معظم هذا التوظيف الحكومي هو لخريجي التعليم العالي، وهو يشكّل الفرصة الأكبر لعمل النساء، في حين ينتقد بشدّة من قبل البنك الدوليّ. راجع: WORLD BANK MISSION TO YEMEN, ١٩٩٦.

الجدول 3.25 نسب أصناف للتشغيل غير المهيكّل في اليمن 2013-2014 (من مجمل التشغيل)

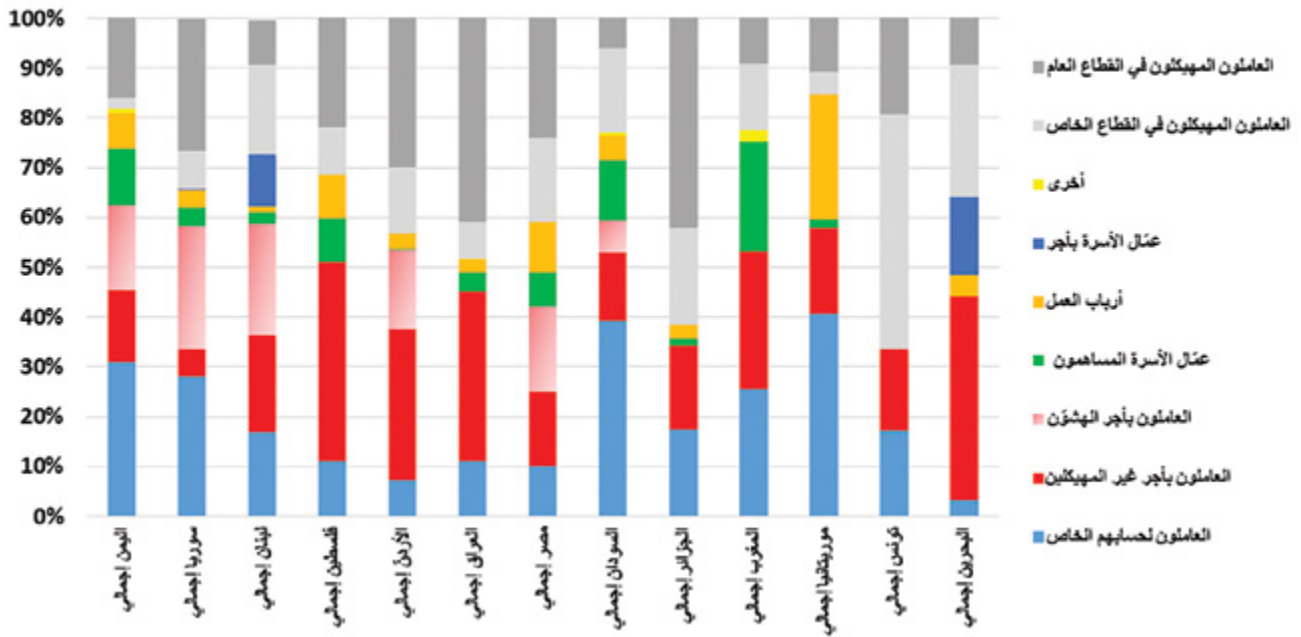
للتشغيل حسب وضعية العمل								نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين	العمالون بأجر		عمال الأمرة للمساهمون	أرباب العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
	مهيكّلون	غير مهيكّلين	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	مهيكّلون	غير مهيكّلين	
			14%					منشآت القطاع المهيكّل
			17%	11%	7%		31%	منشآت القطاع غير المهيكّل
								قطاع الأسرى

الجدول 3.26 نسب أصناف للتشغيل التمثلي غير المهيكّل في اليمن 2013-2014 (من مجمل التشغيل التمثلي)

للتشغيل حسب وضعية العمل								نوع الوحدة الإنتاجية
أعضاء تعاونيات المنتجين	العمالون بأجر		عمال الأمرة للمساهمات	ربات العمل		العمالون لحسابهم الخاص		
	مهيكّلات	غير مهيكّلات	غير مهيكّلات	مهيكّلات	غير مهيكّلات	مهيكّلات	غير مهيكّلات	
								منشآت القطاع المهيكّل
	0,0%		16,2%	39%	2%		26%	منشآت القطاع غير المهيكّل
								قطاع الأسرى

من ناحية أخرى، يعود آخر مسح يتعلّق بالفقر في اليمن إلى العام ٢٠٠٥^{١٨٥}، بجهد مشترك بين الحكومة والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية. وقد رصد هذا المسح تراجعاً في مستويات الفقر المدقع من ٤٠,١% من السكّان سنة ١٩٩٨ إلى ٣٤,٨% في ٢٠٠٥. وقد أتى هذا التراجع خصوصاً في المناطق الحضرية. وتمّ رصد أعلى معدّلات الفقر (٦٤%) في محافظة عمران، خصوصاً في الريف. كذلك رصدت اليونيسيف أنّ ٢٣% من الأطفال اليمنيين ممّن هم بين ٥ و١٤ سنة يشغلون، وأنّ الظاهرة تخصّ الإناث أكثر من الذكور. وهذا يعني أنّ عمالة الأطفال تشكّل جزءاً ملحوظاً من قوّة العمل اليمنية، وخصوصاً للنساء^{١٨٦}. أي أنّ الأطفال الذكور المشتغلون يمثّلون حوالي ٢٠% من مجمل العاملين الذكور، في حين أنّ الطفلات الإناث يشكّلن ٢٨% من مجمل العاملات الإناث!!! وفي جميع الأحوال، لقد ساءت أحوال العمل والمعيشة في اليمن مع تحوّل ثورتها إلى حرب منذ ٢٠١٤، لتصل إذا ما قارنّا مع تداعيات الحرب في سوريا، إلى كارثة إنسانية حقيقية.

الشكل 3.14 توزّع أصناف العمل غير المهيكل في البلدان العربية، كنسبة من إجمالي المشتغلين

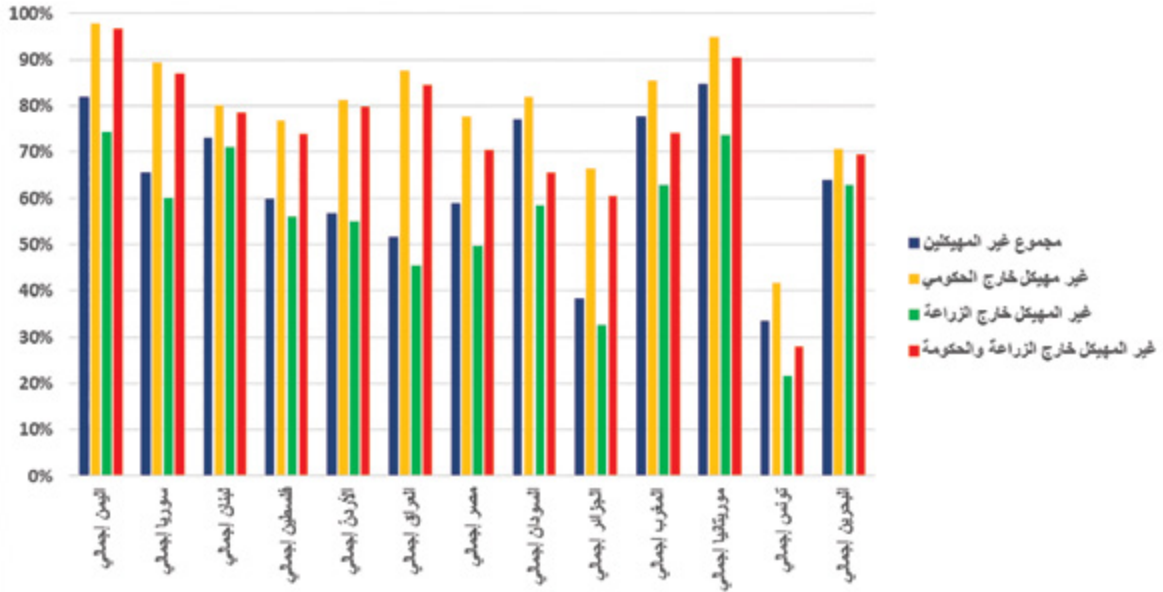


للسحاب الخاص (بين ٣٠ و ٤٠٪ من إجمالي التشغيل). في حين تبقى حصة هذا الصنف من العمل غير المهيكل جّد محدودة (أقلّ من ١٢٪) في البحرين (٣٪) والأردن ٧٪ والعراق وفلسطين (١١٪) ومصر (١٠٪). حصة العمل بأجر غير المهيكل هي الأعلى في البحرين (٥٦٪ من إجمالي التشغيل) وكذلك في لبنان (٥٢٪). وفي الحالتين العمالة المهاجرة هي المعنيّة أكثر. في حين تتقلّص هذه الحصة في تونس والجزائر وموريتانيا إلى ١٧٪، لأسباب مختلفة، منها الجودة النسبيّة لمنظومة التأمين الصحيّ والاجتماعيّ في تونس، وسعة التوظيف الحكومي في الجزائر (مع ملاحظة أنّ جزءاً من هذا التوظيف غير مهيكل بشكلٍ حقيقيّ كما في بلدان أخرى)، وضعف فرص العمل بأجر في موريتانيا. حسب نتائج المسوحات، تتميّز المغرب بحصة كبيرة لعمل الأسرة المساهم دون أجر (٢٢٪)، في حين تبقى هذه الحصة ملحوظة في السودان (١٢٪) وفي اليمن (١١٪) وفلسطين (٩٪) ومصر (٧٪). كما ترصد المسوحات حصة لافتة لأرباب العمل غير المهيكلين (٢٥٪).

٣.٥. الصورة العامّة للعمل غير المهيكل في البلدان المدروسة

تتخطّى نسبة العمل غير المهيكل في معظم البلدان المدروسة الـ ٦٠٪ من إجمالي التشغيل. وحدها تنفرد تونس مع نسبة ٣٤٪، تليها الجزائر مع ٣٩٪. وتبقى الصورة متوسّطة بالنسبة للعراق (٥٢٪) والأردن (٥٧٪) ومصر (٥٩٪) والبحرين (٦٤٪). في حين ترتفع في جميع الدول الأخرى إلى أكثر من ٦٨٪ مع ذروة ٨٥٪ لموريتانيا (الشكل ٣، ١٤). إلّا أنّ الصورة تختلف إذا ما استثنينا العمل الحكومي المهيكل. حيث ترتفع حصة تونس من العمل غير المهيكل إلى ٤٢٪ في حين تصل تلك للجزائر إلى ٦٦٪. ويأتي هذا التغيير من أنّ حصة العمل الحكومي وفي القطاع العام ١٩٪ في تونس و ٤٣٪ في الجزائر. ومع هذا الاستثناء يصل العراق إلى ٨٨٪ والأردن إلى ٨١٪ ومصر إلى ٧٨٪ والبحرين إلى ٧١٪. تبرز بلدان اليمن وسوريا والسودان وموريتانيا بحصص عالية للعمل

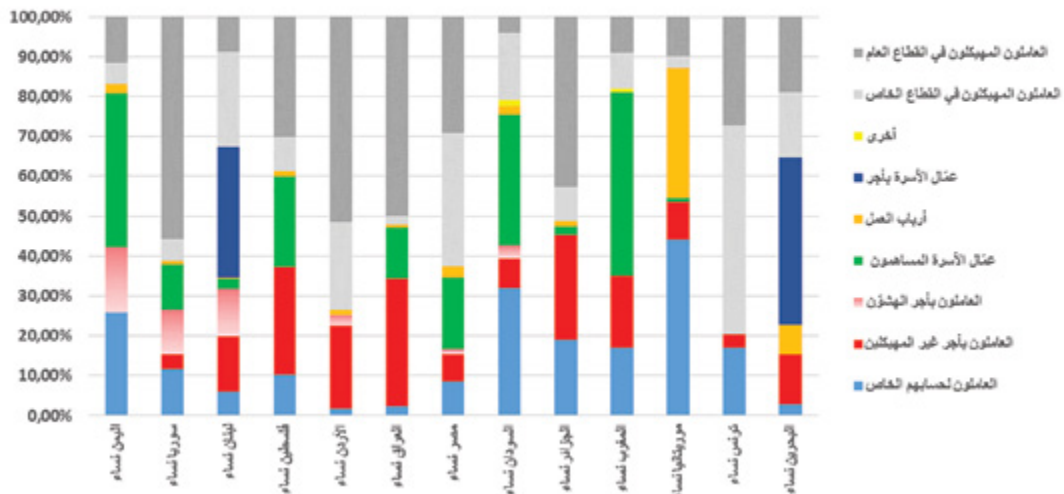
الشكل 3.15 العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة، مع ودون الزراعة والقطاع الحكومي



فبالنسبة للإناث، وهدهما موريتانيا والسودان تبقيان مع حصص عالية من العمل للحساب الخاص (٤٤٪ و ٣٣٪). أمّا اليمن فتتخفّف فيها الحصّة إلى ٢٦٪ تليها الجزائر (١٩٪) وتونس (١٧٪) والمغرب (١٧٪) ثمّ سوريا (١٢٪). أمّا بقية الدول العربيّة فتبقى فيها حصّة العمل النسائي للحساب الخاص دون الـ ١٠٪، مع بروز الحصص الأدنى في الأردن والعراق (٢٪) والبحرين (٣٪). وفي ما يخص العمل النسائي بأجر غير المهيكّل، تبقى أعلى الحصص للبحرين (٥٤٪) ولبنان (٥٨٪) نتيجة أهميّة العمل المنزلي النسائي للمهاجرات. مع ملاحظة أنّ هاتين الدولتين تتميزان بحصّة عمل بأجر غير مهيكّل نسائي أعلى من الإجمالي (وبالتالي أعلى من تلك العائدة للذكور). كذلك ترتفع حصّة العمل النسائي بأجر غير المهيكّل في الأردن إلى ٤٦٪ للسبب ذاته. الحصّة الأدنى تشهدتها تونس (٣٪) بفضل أنظمة التأمينات الاجتماعيّة، ومصر (٨٪) لندرة العمل النسائي بأجر.

وفي جميع الأحوال، تختلف نتائج هذا التحليل كثيراً عن المعطيات المعروفة عن العمل غير المهيكّل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^{١٨٧}، التي تعطي حصّة للعمل غير المهيكّل خارج العمل الزراعي بحوالي ٤٧٪. إذ ترتفع هذه الحصّة إلى ٧٤٪ في اليمن وموريتانيا و٧١٪ في لبنان و٦٣٪ في المغرب والبحرين و٦٠٪ في سوريا و٥٩٪ في السودان و٥٦٪ في فلسطين. وحدها تنفرد تونس بحصّة ضعيفة (٢٢٪) للعمل غير المهيكّل خارج الشغل في الزراعة. إلّا أنّ هذه الحصص تعود وترتفع وبشكل كبير أحياناً إذا ما تمّ استثناء العمل في الحكومة والقطاع العام إضافة إلى الزراعة (الشكل ١٥، ٣). لكن فقط إلى ٢٨٪ في تونس. هذه المقارنات تخفّف أساساً عمل الرجال غير المهيكّل مع الضعف العام للمشاركة الاقتصاديّة للنساء في البلدان العربيّة. إلّا أنّ الصورة تختلف عندما تتمّ مقارنة أصناف العمل غير المهيكّل للنساء وهدهنّ (الشكل ١٦، ٣).

الشكل 3.16 توزّع أصناف العمل غير المهيكّل النسائي في البلدان العربيّة، كنسبة من إجمالي المشتغلات



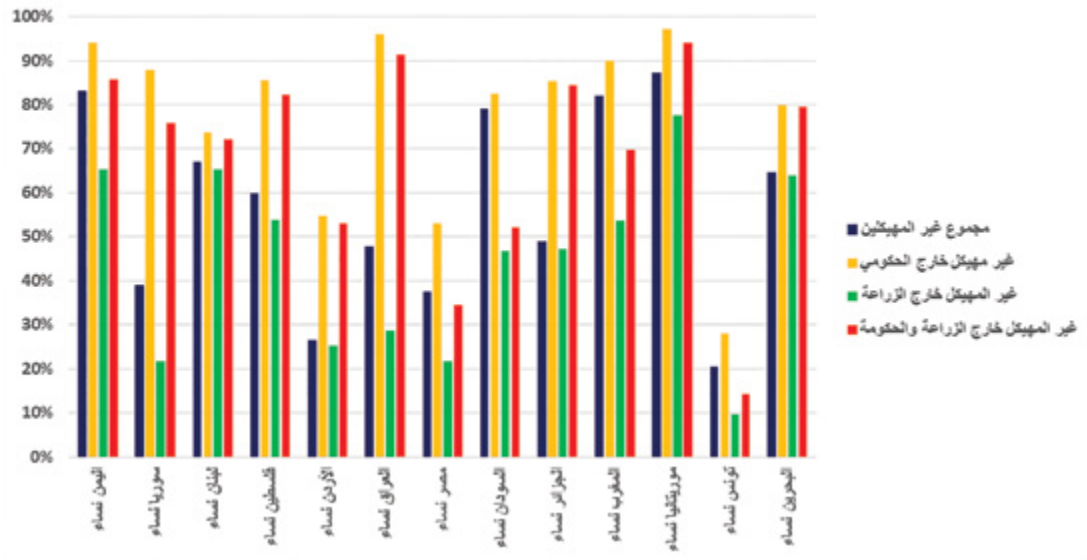
كما سوريا (٢٢٪) ومصر (٢٢٪) والأردن (٢٥٪) والعراق (٢٩٪) لكن في هذه الحالات الأخيرة لتفضيل النساء العمل في القطاع الحكومي (راجع الشكل ١٧، ٣).

كلّ هذا يدلّ على أنّه من المفترض أن تختلف السياسات كما النضالات من أجل الحقوق بين البلدان العربيّة مع اختلاف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعيّة. إذ لا يُمكن التوجّه بالأدوات ذاتها لتحقيق حقوق العمل بأجر غير المهيكّل، خصوصاً في حالة العمل بأجر لدى الأسر، ولتنشيط العمل للحساب الخاص ومنحه حقوقاً، وكذلك تجاه العمل الأسريّ المساهم دون أجر أو نحو أرباب العمل غير المهيكّلين. كما تختلف الأمور بين العمل الزراعي والعمل الحضريّ. وبالطبع من المفترض أن تهتمّ تلك السياسات والنضالات بشكلي يتوجّه بشكل خاصّ إلى العمل النسائيّ.

حصّة عمل الأسرة النسائيّ المساهم دون أجر تصل إلى ٤٦٪ من مجمل العمل النسائيّ في المغرب، وإلى ٣٩٪ في اليمن و٣٣٪ في السودان و٢٣٪ في فلسطين. في حين تبقى مصر (١٨٪) والعراق (١٣٪) وسوريا (١٢٪) مع حصص ملحوظة. كما تحوز موريتانيا حصّة عالية لربّات العمل غير المهيكّلات (٣٣٪).

كذلك تختلف هذه النتائج عن تلك المعروفة عن العمل النسائيّ غير المهيكّل في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^{١٨٨}، التي تعطي حصّة للعمل النسائيّ غير المهيكّل خارج العمل الزراعي بحوالي ٣٥٪. حيث تصل هذه الحصّة في موريتانيا إلى ٧٨٪ و٦٥٪ في اليمن ولبنان و٦٤٪ في البحرين و٥٩٪ في السودان و٥٤٪ في فلسطين والمغرب و٥٠٪ في مصر و٤٧٪ في الجزائر. وهنا أيضاً تنفرد تونس بحصّة متدنية (١٠٪)،

الشكل 3.17 العمل النسائي غير المهيكّل في البلدان العربيّة، مع ودون الزراعة والقطاع الحكومي



٤. توصيف حالات العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة

أبرز الفصل السابق أنّ العمل غير المهيكّل يشكّل غالبية علاقات العمل في البلدان العربيّة، خصوصاً خارج الزراعة والعمل الحكوميّ. وقد عرضت تقارير الراصد الوطنيّة دراسات حالات، بحيث يشمل مشهدها الإجمالي معظم أصناف العمل غير الهيكّل. يعرض هذا الفصل هذه الحالات والأصناف لتبيان خصائصها واختلافاتها، بالتحديد لأنّ آليات الدفاع عن حقوق العاملين فيها والسياسات المرجّوة لتأمين هذه الحقوق كما سبل المعيشة يُمكن أن تختلف كثيراً.

٤.١ العمل للحساب الخاصّ

الباعة المتجولون

هكذا يركّز تقرير الراصد عن المغرب^{١٨٩} على حالات الباعة المتجولين، وهي الحالة التي تصدّرت صورة علاقات العمل في البلدان العربيّة بعد قدوم البوعزيزي على الانتحار في تونس العام ٢٠١٠. حيث تبعته في ٢٠١٦ في المغرب قضية انتحار «بائعة البغبرير مي فتيحة»^{١٩٠} (والبغبرير باللهجة المغربيّة نوع من حلوى المعجنات ينتشر في شهر رمضان) بطريقة إحراق النفس ذاتها وللأسباب نفسها، التي هزّت المجتمع والسلطة. ويُطلق المغاربة تعبير «الفراشة» على هؤلاء العاملين المتجولين لحسابهم الخاصّ. يبيّن التقرير أنّ هناك ثلاثة أبعاد لعلاقات العمل لهذا الصنف من العمل غير المهيكّل: مكان العمل ووسيلة العمل (أي العربية التي تعرض البضاعة) والسلعة المباعة وآلية الحصول عليها. ويحتلّ مكان العمل أهميّة خصوصاً لأنّ إمكانية بيع المنتج ترتبط به بشكل مباشر، حيث يجب أن يتموضع البائع في مكان مرتاد من قبل جمهور واسع (مثلاً في ساحة عامّة أو قرب محطة للحافلات أو القطارات أو قرب مسجد) كي يكون احتمال البيع والرزق أكثر حظاً. هكذا تُبرز الحالة أنّ علاقة العمل في ما يخص المكان هي أساساً علاقة مع الجهات الحكوميّة أو السلطات المحليّة التي تنظّم التواجد في هذه الأماكن التي هي «ملك عامّ». بحيث تشكّل التجارة المتجولة بصيغة ما «استغلالاً غير قانونيّ للملك العمومي»^{١٩١}، تتضارب فيه مصلحة الباعة المتجولين مع المصلحة العامّة في تأمين عدم عرقلة سير البشر والعربات والتنظيم العمرانيّ. إلّا أنّ الباعة المتجولين يتركّزون أكثر ما يتركّزون في الأحياء الشعبيّة والعشوائيات، التي هي أصلاً ليست منظّمة ولاثقّة. كذلك تتضارب مصلحة العامل المتجول مع مصالح أصحاب محلات البيع المستقرّة التي تدفع أجوراً لمحلاتها ورسومياً للبلديات وضرائب حكوميّة.

كذلك يبيّن تقرير المغرب أنّ الانخراط في البيع المتجول ليس خياراً

وإنّما وسيلة لضمان لقمة العيش لفئات هي الأكثر فقراً ولا يتطلّب تأهيلاً كبيراً (مع أنّ بعض الجامعيين كالبوعزيزي قد انخرطوا فيه، خصوصاً في المدن الطرفيّة البعيدة عن العواصم) وخصوصاً رأسماليّاً كبيراً ثابتاً (ثمن العربية) أو للتدوير (ثمن البضاعة اليوميّة). ومع تقلّص النشاط في الزراعة والصناعة في البلدان العربيّة تكمن فرص العمل الأساسيّة في التجارة والخدمات. بحيث أضحت الباعة المتجولون يشكّلون جزءاً ملحوظاً من فرص العمل، يؤمّن وجودهم سلعاً رخيصة لفئات شعبيّة غير قادرة أصلاً على التّبضع من المحال والمراكز التجاريّة الرسميّة.

إلّا أنّ تضارب المصالح هذا قلّما تمّت دراسته^{١٩٢} وإجراء مسوحات لتبيان إشكاليّاته وإيجاد حلول تؤمّن معيشة البائعين كما المصلحة العامّة والمصالح الأخرى. حيث تتمثّل السياسة الرئيسيّة تجاه الباعة المتجولين إمّا بالتساهل وغضّ النظر أو بحملات قمع مع مصادرة وسيلة العمل والبضاعة المحمّلة عليها، ما يشكّل كارثة للمشتغلين. كما أنّ شمول هذا النوع من العمل بالتأمينات الاجتماعيّة تعترضه عوائق في نصوص القوانين التي تنصّ تحديداً على استفادة العاملين بأجر وهدم منها^{١٩٣}.

كذلك يُمكن لمسوحات حول هذا الصنف من العمل غير المهيكّل أن تضيء على الأبعاد الأخرى لعلاقات العمل. إذ هناك أوضاع لا تكون فيها وسيلة العمل (العربية) ملكاً للبائع المتجول، ولا حتّى السلعة المباعة. ويضحي العامل المتجول في الحقيقة عاملاً غير مهيكّل بأجر أو بحصّة من أرباح المبيعات. يركّز تقرير السودان^{١٩٤} على حالة أخرى من العمل للحساب الخاصّ، هي حالة بائعات الشاي، وهنّ أيضاً متجولات (المرتبّع ٤،١)

المرتبّع ٤،١

«المشكلة الآن في الحصول على البذور والأدوات» هكذا تقول حواء عيسى الأرملة الخمسينية والأم لستة أطفال، إنها تقضي فترات الصباح تنظف قطعة من الأرض لإعدادها للزراعة، وتمضي فتراتهما المسائية تبضع الشاي والقهوة. «انني أجمع ما أربح من مال حتى أشتري البذور وسأبدأ في الزراعة حالما أحصل على ما يكفي لشراء البذور... قد يستغرق ذلك وقتاً طويلاً، فثمن البذور مرتفع بالمقارنة مع كوب الشاي الذي يتبعه حواء وزبونها الوحيد اليوم هو كاتب هذه القصة». اللجنة الدولية للصليب الأحمر، النزوح الداخلي في مواجهة النزاعات المسلحة: مواجهة التحديات، مايو ٢٠١٠

يصل عددهنّ في ولاية الخرطوم وحدها إلى ١٤ ألفاً^{١٩٥}. وتبرز أهميّة هذه الحالة فيما ترمز إليه في مسار تسارع هجرة الريف إلى المدينة، وموجات

١٩٧. وزارة التنمية الاجتماعيّة، السودان ٢٠١٣.

١٩٩. وزارة التنمية الاجتماعيّة السودان ٢٠١٣.

٢٠٠. علي النصيري ٢٠١٦.

٢٠١. فرانس جابر وإياد الرياحي ٢٠١٦.

٢٠٢. انظر أيضاً فرانس طنينيّة: «بائعات العنب» بين سندان العوز وملاحقة مفتشي البلديات في رام الله: www.maannnews.net/Content.aspx?id=796209

٢٠٣. هناء عبد الجبار صالح ٢٠١٦.

١٨٩. فوزي بوخريص ٢٠١٧.

190. youtube.be/kBZOFKXD5cs

192. www.youtube.be/kBZOFKXD5cs

194. Salahdine & al. 1991.

١٩٥. نص الظهير (القانون) ١٨٤-٧٣-١ لعام ١٩٧٢ كما ورد في فوزي بوخريص ٢٠١٧.

١٩٦. حسن أحمد عبد العاطي وأشرف عثمان محمد الحسن ٢٠١٦.

النزوح من جزاء الحروب والصراعات المسلّحة الداخليّة والتداعيات البيئيّة (الجفاف الطبيعي أو بسبب احتكار مياه الزراعة^{١٩٦}). فقد بيّن مسح^{١٩٧} أجري على بائعات الشاي في الخرطوم أنّ معظمهنّ (٨٩٪) نازحات، لكن ليس أساساً بسبب النزاعات أو الجفاف (١٠٪ من الحالات) وإنّما لأسباب اقتصادية (٤٧٪) واجتماعيّة (٣٧٪). تعمل غالبيةهنّ لأكثر من ٨ ساعات يومياً. وهي مهتهنّ الوحيدة، ونصفهنّ تقريباً غير متزوّجات يحملنّ على عاتقهنّ إعالة أسر. هنا أيضاً يبرز مكان العمل كعنصر أساسي من علاقات العمل، إذ أنّ ٥٧٪ منهنّ يسدّدن رسوماً للبلديات مقابل مكوثهنّ في أماكن عامّة، إلّا أنّهنّ يتعرّضن على الرغم من ذلك اعتبارياً لحملات من الشرطة والسلطات (يسمونها «الكشّة» في السودان) تتضمّن مصادرة وسائل عملهنّ وكميَّات الشاي البسيطة. وقد لفتت حالة بائعات الشاي الأنظار بعد أن اختارت وزارة الخارجيّة الأمريكيّة في ٢٠١٦ السيدة عوضيّة محمد كوكو كإحدى أشجع عشر نساء في العالم، وهي بائعة شاي مناضلة أسست الجمعيّة التعاونية لبائعات الشاي والأطعمة والجمعيّة التعاونيّة النسويّة المتعدّدة الأغراض. كما أشار تقرير اليمن^{١٩٨} أيضاً إلى حالات مماثلة كبائعات الخبز والحناء وبائعي الخضار والذرة الصفراء («السبول» باللهجة اليمنيّة) على الأرصفة، مع تبيان أنّ الأطفال منخرطون بكثافة في هذا النوع من التشغيل، كبيع المناديل والمساح على الطرق وفي الساحات العامّة. ولفت تقرير فلسطين^{١٩٩} الانتباه إلى حالة «بائعات العنب» اللواتي تمنع السلطات البلديّة في رام الله والبييرة بيعهنّ للعنب الخليّ الذي تتخطّينّ معه الحواجز الإسرائيليّة العديدة في حين يملأ العنب^{٢٠٠} أراضي ١٩٤٨ الإسرائيليّ الأسواق الفلسطينيّة. تقرير العراق^{٢٠١} ركّز أيضاً على حالة الباعة المتجوّلين (التسمية الرسميّة هي «الوحدات المتنقّلة») التي تمّ مسح^{٢٠٢} لأحوالهم في ٢٠١٥ شمل كافة المحافظات العراقيّة عدا الأنبار وصلاح الدين ونيوى التي سيطر عليها تنظيم «داعش». هكذا تمّ رصد ٧٧٢ سوقاً يعمل فيها هؤلاء البائعون وحوالي ٣٨ ألف «وحدة متنقّلة». وقد بيّن المسح أنّ وسيلة العمل المتنقلة (عربة أو سيارة أو دراجة نارية) لا تشكّل سوى ربع الحالات، في حين تمثّل المنضدة البسيطة («جنبر» بالتعبير العراقي، ٣٠٪) و«البسطية» (أي «البسطة» أو القماشة المفترشة على الأرض والتي توضع عليها السلع، ٢٥٪) غالبية الحالات. فقط ١١٪ من البائعين يملكون مكان بيع صغيراً شبه ثابت («كشك»). السلعة المباعّة في ٤٤٪ من الحالات هي طعام أو شراب. لكنّ، على عكس السودان، غالبية العاملين المتجوّلين ذكور (٩٥٪)؛ في حين تتميّز محافظة ميسان بأعلى نسبة للنساء البائعات المتجوّلات (٢٢٪). كذلك يبرز المسح أن حوالي نصف البائعين بدؤوا بهذا العمل منذ أكثر من عشر سنين، حيث يتمّ لفت الانتباه إلى أنّ هذه الظاهرة كانت نادرة في العراق قبل الحصار

الذي فرض عليه والغزو الذي لحقه. كذلك يظهر أنّ معظم الباعة المتجوّلين لجؤوا لهذا العمل لعدم وجود فرص أخرى، على الرغم من أنّ قلة منهم أميون (١٥٪ فقط) أو غير متعلّمين، وأنّ الأمر لم يكن خياراً بل حاجةً للمعيشة. ويعاني هؤلاء الباعة من صعوبات مختلفة، أهمّها مالية وشدة المنافسة وقلة الطلب والتعرّض للظروف البيئيّة (المطر، العواصف الترابية، إلخ) والملاحقات من السلطات الحكوميّة وغياب الدعم وكذلك من الوضع الأمنيّ غير المستقرّ. كما أظهر المسح أنّ ليس جميع الباعة المتجوّلين يعملون لحسابهم الخاصّ. فمن أصل ٤٦ ألفاً في هذه المهنة شكّل العاملون بأجر ٧٪ منهم، ٢٢٪ منهم أطفال. عدد ساعات العمل ٧ إلى ٨ ساعات يومياً لسبعة أيّام في الأسبوع. بالنسبة للبحرين، تمّت الإشارة أعلاه^{٢٠٣} إلى الأعداد الملحوظة للمهاجرين دون إقامة قانونيّة («العمالة السائبة» أو «فري فيزا») المنتهية إقامتهم والذين يشتغلون في أعمالٍ وضيعة كغسيل السيارات وبيع السلع والخدمات في الشوارع. غالبيةهم من الهند والبنغال (المرتبّع ٤،٢).

المرتبّع ٤،٢

لم يتوقع الشاب الباكستاني عاصم زياه أنه سيكون يوماً ممن يجلسون في الشارع ويشار إليهم على أنهم عمالة سائبة. لكن أربعة شهور بلا راتب في الشركة التي يعمل فيها جعلته في حال غير متوقع. فلدى زياه ورقة رسمية تفيد بأنه يطالب الشركة التي كان يعمل معها بمبلغ رواتبه التي لم يحصل عليها. ولذلك توقف عن العمل معها، وهو حالياً بلا عمل قانوني يوفر منه احتياجاته واحتياجات عائلته في باكستان. لذلك لم يجد سوى العمل بهذه الطريقة التي فرضت عليه ولم يخترها. ولم يملك زياه ما يعبر به عن حاله سوى قول: «أحنا نفر مسكين، يجي مني يبي (يريد) يشتغل، يبي معاش زين، ما يبي يقعد في الشارع كل يوم يحارس كستمر (عميل) يوم يجي ويوم ما يجي» وذلك في إشارة لقلة الزبائن إذ يوضح «يمكن كل يوم يجي هني ١٥٠ عامل. بس ٧٠ يحصل شغل وباقي نفر يرجع بيت. بحريني ما في شغل. تقرير الرائد عن البحرين، حسن العالي ٢٠١٧.

في هذه الحالة تبرز إشكاليّات علاقات العمل أوّلًا مع تجار التّأشير في بلادهم. حيث يستدين العامل لدفع ثمن باهظ لهذه التّأشيرة. وثانياً مع «الكفيل» صاحب السجّل الذي أقدم على أساسه العامل، لمدة سنتين نمطيّاً، والذي يتشارك مع تاجر العمالة المهاجرة في ثمن التّأشيرة، ويتقاضى «أتاوة» عن كلّ تمديد، على الرغم من أنّ القانون يحرم ذلك. وثالثاً مع التجار الذين يؤمنون له السلع التي يبيعهها في الطرقات. وأخيراً وليس آخراً مع السلطات الحكوميّة التي يستفيد التجار و«الكفلاء»

الخارجة عن سلطة الدولة. إلّا أنّ تعاونيات وجمعيات نشأت مع استدامة الصراع، باتت تشغل جزءاً من العائلات السابقات وتسوّق منتجاتها مباشرة في الأسواق الخارجية، مع تطوير في أشكال المنتج أحياناً. وقد تطرّق تقرير الأردن^{٢٠٧} أيضاً إلى حالي عمل أسريّ للحساب الخاص. وأولهما حالة «مها» الأردنية التي تخرّجت في الجامعة بتخصّص علوم سياسية ولم تجد عملاً. فأطلقت من منزلها تجارة بيع الملابس والعلطور وأدوات التجميل. ويشير إلى كيفية استخدام قروض «صندوق المرأة» للمساعدة على إنشاء هذه الأعمال وسدّ الاحتياجات. انخراطها في هذا العمل لم يكن اختيارياً على عكس الحالة الثانية لـ«هيفاء» الأردنية الأخرى التي انطلقت في إنتاج وبيع الملابس للأطفال والتي باتت تدّر دخلاً جيّداً منه لم تستطع الحصول على مثيله في عملٍ بأجر. وهي تستخدم وسائل التواصل الاجتماعيّة الحديثة للتسويق. لكنّها لا تقدر على الانتقال إلى متجر (مهيكّل) لأنّ التكاليف العقاريّة باهظة ولأنّ عائلتها لا ترغب في مساعدتها على ذلك. كما تخشى من عدم تقبّل الرجل لهذا العمل في حال الزواج. واللافت أنّ التقرير يلفت الانتباه إلى حالات أخرى للنساء لا يستطعن إطلاق العمل من منازلهنّ... لأنّهنّ لاجئات. كما يلفت تقرير لبنان^{٢٠٨} الانتباه إلى أحوال النساء الفلسطينيات في المخيمات اللاتي يعملن في منازلهنّ في بيع الثياب والتطريز وفي خدمات بسيطة كالجمال والتصفيف الشعر.

٤,٢ العمل غير المهيكّل بأجر

العمل غير المهيكّل في القطاع المهيكّل

ينفرد تقرير لبنان^{٢٠٩} في تفصيل العمل غير المهيكّل بأجر في القطاع الحكومي. حيث يشير إلى أنّ أجهزة الإدارة المدنيّة والعسكريّة والمؤسسات التعليميّة تستوعب حوالي ١٠٪ من المشتغلين اللبنانيين (١٣١ ألفاً) يضاف إليهم ٢٧ ألف مدرّس متعاقد و٧ آلاف عامل غير مهيكّل هنّ (مياومون، عتّالة، إلخ). ويبين التقرير أنّه إذا ما تمّ استثناء الأجهزة العسكريّة والأمنيّة (٧٢٪ من المثبتين) تصل نسبة العاملين غير المهيكّلين، أي المحرومين من الحماية الاجتماعيّة، إلى ٤٧٪ في القطاع التربوي و٤٤٪ في الجهاز المدني. صحيح أنّ تشغيل معظم هؤلاء غير المهيكّلين بدأ مؤقتاً، إلّا أنّه أضحى واقعاً مستداماً منذ عدّة عقود مع تجميد التوظيف الحكومي. بعض هؤلاء، خصوصاً في المصالح الخدميّة، يتمّ توظيفهم بشكل غير مباشر عبر مقاولين في الباطن يشغلونهم بصفة غير مهيكّلة. هكذا عدّد التقرير مؤسسات مصالح مياه الشرب في المناطق اللبنانيّة المختلفة حيث ٥٠٪ من العاملين غير مهيكّلين، وكهرباء لبنان حيث تشتغل الغالبية بصفة غير مهيكّلة حسب الطلب، إن كان للإصلاحات أو لجباية الفواتير، ومؤسسة أوجيرو للاتصالات وإدارة حصر التبغ والتبناك (الريجي) والضمان الاجتماعي

من ثغرات القانون أو التساهل، في حين لا تتمّ تسوية أوضاع هؤلاء العاملين وإن مكثوا لفترة طويلة في البحرين. وتتخطّى إشكاليّات هؤلاء العاملين قضايا علاقات العمل، إذ إنّ ظروف سكنهم تبقى في كثير من الأحيان للإنسانيّة^{٢١٠}. هكذا رصد تقرير البحرين حدوث ٥٠ حالة انتحار ضمن العمالة المهاجرة العام ٢٠١٢ مقابل ٢٢ حالة في ٢٠١١.

العمل الأسريّ للحساب الخاص

ويضيء تقرير العراق على ناحية أخرى من العمل للحساب الخاص وهي العمل ضمن القطاع الأسريّ. والفارق مع الحالة السابقة أنّ مكان العمل لا يشكّل جزءاً من علاقات العمل، لأنّه البيت أو المنزل. ويعرض التقرير نتائج استبيان نُظّم في ٢٠١٢ على أساس الأسرة كوحدة إنتاجيّة، شمل جميع المحافظات في الريف والحضر عدا إقليم كردستان. هكذا تمّ رصد ١٠٤٠٢ مشتغلين ضمن ٥٥٣٥ أسرة تمّ استبيانها^{٢١١}، ونسبة المشتغلين إلى الأسر هي الأعلى في الريف وفي محافظات القادسيّة وكربلاء. ولا يتعدّى عدد العاملين بأجر ضمن الأسر ١٪. في حين تشكّل ربّات الأسر القائمة على هذه الصناعات البيتيّة للأسواق ٣٦٪ من المجموع. أهمّ نشاطات هذه الأسر في مجال تصنيع الألبان (عمل في الوسط الفلاحيّ)، تليها خياطة الملابس والعباءات.

لكنّ المسح لم يتضمّن تحليلاً لعلاقة العمل الرئيسيّة بالنسبة لهذا الصنف من العمل غير المهيكّل، التي تكمن في سبل الحصول على المواد الأولية وخصوصاً في التسويق. يبيّن الاستبيان فقط أنّ العاملين يشكّلون المنافسة والأسعار المنخفضة وإغراق الأسواق بالمنتجات المستوردة. ويعطي تقرير سوريا^{٢١٢} إضاءة أخرى عبر تحليل صناعة «الأغباني» وهو تطريز تقليديّ من نوع خاصّ تستخدم فيه الخيوط الحريريّة والمقصّبة، وذو رسوم هندسيّة جماليّة. وتعدّ هذه الصناعة جزءاً من التراث اللامدّي لسوريا. هنا أيضاً مكان العمل هو على الأغلب المنزل ووسيلة الإنتاج آلة خياطة عاديّة. وتكمن علاقة العمل الأساسيّة مع تاجر «الأغباني» الذي يقوم بالتسويق، بحيث تقوم العائلات لحسابهنّ الخاصّ (غالبية المشتغلين نساء) بالعمل بالقطعة أو بمتر القماش المطرّز في غالبية الأحيان. التاجر هو الذي يزود بالقماش وبخيوط التطريز ويتحكّم بالعملية الإنتاجيّة (قبول أو رفض المنتج مثلاً)، بحيث تباع السلعة في السوق أكثر من ٧ أضعاف قيمة تطريزها في حين يشكّل العمل الجزء الرئيسي من كلفة الإنتاج. وقد تمّ إحصاء ٦ آلاف سيّدة يعملن في هذه المهنة في ريف دمشق، مع ٦٤ تاجراً مسجّلاً لها في غرفة التجارة.

تضرّرت هذه المهنة والمشتغلين فيها كثيراً من جزاء الحرب، وتقلّص الإنتاج بشكل كبير لأسباب متنوّعة (توقّف المواد الأولية، تقلّص السوق مع تراجع السياحة والمشاركة في المعارض الخارجية، وعدم الاستقرار الأمنيّ، إلخ)، خصوصاً وأنّ غالبية المشتغلين يقطنن في ضاحية دوما

٢٠٩. أحمد عوض ٢٠١٦.

٢١٠. ربيع فخري ٢٠١٧.

٢١١. ربيع فخري ٢٠١٧.

٢١٢. ريم عبد الحليم وسعود عمر ٢٠١٧.

٢١٣. القانون ١٢ لعام ٢٠٠٣.

٢١٤. حسن العالي ٢٠١٧.

٢٠٤. الجهاز المركزي للإحصاء العراق ٢٠١٥-ب. الفقرة ٣، ١.

206. www.alwasatnews.com/news/726612.html

٢٠٧. الجهاز المركزي للإحصاء، العراق ٢٠١٢: مسح الصناعات البيتيّة.

٢٠٨. ربيع نصر وزكي محشي ٢٠١٦.

ومستشفى رفيق الحريري الحكومي الجامعي ووزارة المالية. كلُّها تشغّل غالبية بأجر غير مهيكلة، بحيث تتركز الخدمات الحكوميّة بشكل كبير على العاملين غير المهيكليين.

يخلق هذا الأمر إشكاليّة حقيقيّة في علاقات العمل، حيث تتناقض مصالح المشتغلين الحكوميين المثبتين وأولئك غير المهيكليين. ما يُضفي إرباكاً وتحيّزاً في النضالات النقابيّة مثلًا في المطالبة بتعديل الأجور مع التضخّم، لأنّ المثبتين يشكّلون غالبية أعضاء النقابات. كذلك يشير تقرير لبنان إلى العاملين بأجر غير المهيكليين المهاجرين، الفلسطينيين وخصوصاً السوريين. هؤلاء يعملون خصوصاً في أشغال البناء وفي المزارع والمصانع وكذلك كبوّابين للعمارات في بيروت والمدن الكبرى. غالبيتهم كانت تعمل بصفة دوريّة قبل الصراع في سوريا وأضحوا اليوم يقطنون وعائلاتهم في لبنان. هؤلاء لا يحقّ لهم العمل رسمياً وإنّما الإقامة المؤقتة من دون عمل. وفي حال قاموا بأي مطلب يُمكن أن تُلغى إقامتهم ويردّوا إلى الحدود. ما يعني علاقة عمل هشة خاضعة كلياً لرغبات ربّ العمل.

كذلك يُبرز تقرير مصر^{٢١} تفاصيل حاليّتين من العمل بأجر في القطاع المهيكلي. ففي حالة عمّال المخابز البلدية، يتمّ تحديد أجر العاملين من قبل وزارة التموين بشكلٍ عُرفيٍّ غير ثابت، إذ يتمّ احتساب التكاليف وطرحها من سعر الخبز المحدّد من الدولة، ويوزّع «الربح» على «الفرّان» و«العجان» و«الخرّاط» (من يقطعّ العجينة) و«السلجّي» (الذي يقوم برصّ الخبز بعد نضوجه) و«الطولجي» (الذي يفرد الخبز) وغيرهم حسب تراتبيّة معيّنة. في حين تختلف طريقة حساب التكاليف بين مخبز وآخر. ولا يحصل عمّال المخابز البلدية على التأمينات الاجتماعيّة حكماً لأنّ عقود العمل جماعيّة وليست فرديّة، ويحصل التلاعب بأسماء المشمولين بها، ولا تدفع لهم أجور أيام العطل الرسميّة والإجازات، بما فيها المرضيّة. هذا في حين من المفترض أن تنتظم علاقاتهم في العمل من خلال القانون ١٢ لعام ٢٠٠٣ («قانون العمل الموحد») والقانون ٧٩ لعام ١٩٧٥ الخاصّ بالتأمين الاجتماعيّ للعاملين بالدولة والمؤسسات العامّة وكذلك القرار ١٧٥ لعام ١٩٨١ الذي ينظّم هذه التأمينات. واللافت أنّ مكتب تشغيل بمديريّة القوى العاملة هو الذي يقوم «برعاية وتشغيل» عمّال المخابز. ويقوم هذا المكتب والنقابة العامّة الحكوميّة ووزارة التموين على لجنة تحدّد في المحافظات من يستطيع العمل في المخابز ومن منهم يتمّ استخراج بطاقة التأمين الصحيّ له. في هذه الحالة ترتبط إشكاليّة علاقات العمل في توصيف الأجر والحقّ فيه وفي العطل والمزايا، بما فيها الحقّ في التأمينات الاجتماعيّة والتفاوض الجماعيّ المستقلّ.

عمّال الحالة الثانية التي يفضّلها تقرير مصر هم عمّال المناجم والمحاجر الذين يخضعون إلى قانون العمل الموحد^{٢٢} وإلى قانونٍ خاصّ بهم، رقم

٢٧ لسنة ١٩٨١. لا يوجد أيّ تأمينات اجتماعيّة لهؤلاء العمّال، خصوصاً أنّ توظيف العاملين غالباً ما يكون عبر متعهّدين بالباطن («العهدّة» بالتعبير المصريّ). وتبرز إشكاليّات متعدّدة في علاقات العمل في هذه الحالة تبدأ من قضايا النقل إلى مكان العمل وساعات العمل ومخاطره الكثيرة، وتشمل التأمينات الاجتماعيّة وعقد العمل مع المشغّل الرئيس (في القطاعين العام والخاص) بما فيها إخضاع هؤلاء العاملين إلى «قانون الأعمال الشاقّة» (قرار رقم ٢٧٠ لعام ٢٠٠٧). وبدوره يشير تقرير البحرين^{٢٣} لـ ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ مدرّسة وحاضنة بحرينيّة يعملن في رياض الأطفال، بعقدٍ سنويٍّ يتجدّد. ما لا يسمح لهنّ بالمطالبة بالإجازة السنويّة والتأمين الاجتماعيّ. حيث يذكر أنّ رئيسة نقابة رياض الأطفال تشير إلى أنّ إدارات الرياض تقوم، خلافاً للقانون، باستقطاع مستحقات العاملات عن إجازاتهنّ الرسميّة. كما يتمّ إجبار العاملات على دفع حصّتهن وحصّة صاحب العمل عن التأمينات من دون الاستفادة من خدماتها. ويشمل هذا الإجحاف بالحقوق كثيراً من العاملات والعاملين بنظام عمليّ جزئيّ.

العمل غير المهيكلي بأجر في القطاع غير المهيكلي

يُدرج تقرير موريتانيا^{٢٤} حالة ورشة ميكانيك لتصليح سيارات في بلدية لكصر في نواكشوط تتضمّن صاحب عمل و٦ عمّال بأجر، ومندرجين اثنين لا يتلقّون أجراً مقابل الخبرة والتجربة المهنيّة التي يستفيدون منها. المنشأة غير مهيكلة والعاملون بأجر غير مهيكليين لا يحصلون على أيّ تأمينات اجتماعية. وفي حين يشير التقرير إلى الضغوط على الأجور وعلى ظروف العمل التي تأتي من كثرة العمالة الأجنبيّة المهاجرة. يورد التقرير أيضاً حالة عامل مهاجر من دولة مالي يعمل بظروفٍ تشبه ظروف الموريتانيين ولكن بأجر أقلّ من النصف. كذلك يتحدّث التقرير عن حالة عاملات موريتانيات ذهبن للعمل في المملكة العربيّة السعوديّة وبقين سنتين هناك، وعن المشاكل التي كنّ يعانينها من عدم سداد الرواتب والمضايقات الأخرى بينها شدة ساعات العمل. كما يشير التقرير إلى حالة عامل في مجزرة (محلّ بيع لحوم) يتقاضى أجراً ثابتاً وآخر يتعلّق بالخدمات التي يقدّمها للزبائن. في حين يشغل ١١ ساعة يوميّاً.

العمل غير المهيكلي في القطاع الأسري

تنتشر ظاهرة عمّال المنازل، وغالبيتهم عاملات، بشكلٍ كبير في البلدان العربيّة. هكذا ذكر تقرير البحرين^{٢٥} أنّ هيئة تنظيم سوق العمل في البحرين أعلنت عن إبلاغها بـ ١١٠٨٠ حادثة هروب لعاملات منزليّات مهاجرات بين الشهر الأول والتاسع من ٢٠١٥ (المرتبّع ٤،٣).

في الحرب وبانت تُعيل كعاملة منزليّة وحيدةً ابنتها التي تضطرّ إلى اصطحابها معها.

٤,٣ الأطفال العاملون

يشير تقرير الأردن^{٢١٦} إلى حالة «مهتّد» البالغ ١٣ سنة من العمر، الذي ساعد في تحميل بضائع الزبائن في سوق الخضار في وسط مدينة عمّان. «مهتّد» معيل وحيد لعائلته المتضمّنة إخوته الأربعة الأصغر سنّاً، بعد إصابة والده وعجزه عن العمل. على الرغم من شقّة هذا العمل فهو يفضّله عن عمله السابق حيث تعرّض لاعتداءٍ جسديّ وجنسيّ. هكذا يقول منهّد: «السوق مليء بالأطفال؛ ويجب أن يكون الطفل قوياً ولديه اهتمام عندما يذهب إلى العمل، وإلا شيء ما سيحدث». حالة أخرى هي لطفل في العمر ذاته، لكن ذو احتياجات خاصّة، إذ إنّه يتنقّل بكرسي متحرّك. يشتغل في بيع «الملوخية والسبانخ» أو الحلويات حسب الموسم، لأنّ أجر والده الذي يعمل حارساً في إحدى الشركات لا يكفي لتغطية معيشة الأسرة.

كذلك تستقطب الأطفال في موريتانيا أعمال الحراسة ونقل البضائع بالعربات المجرورة بالحمبر والبيع المتجوّل للتمور المجففة والمناديل والأقمشة وألعاب الأطفال، وكذلك تنظيف السمك، خصوصاً في سوق السمك المركزيّ، والبناء وبيع شرائح الهواتف النقالة. أمّا في الأرياف فيمتنون الرعي والقطف وبيع المواشي والحموم (الفحم باللهجة الموريتانية) مقابل غداء أو ملابس. وفي السودان تمّت الإشارة^{٢١٧} إلى أنّ الأطفال الذكور يعملون في مسح الأحذية وغسل السيارات والورش الحرفيّة الصغيرة، والإناث في العمالة المنزليّة والنظافة، كلّها في ظروف صعبة وأحياناً غير إنسانيّة. وقد انتشرت ظاهرة تشدّد الأطفال بعيداً عن الأهل منذ موجات الجفاف والحروب الأهليّة.

٥. السياسات تجاه العمل غير المهيكّل والنضالات من أجل الحقوق

٥.١ العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة والسجل النظريّ حوله

أوضحت الفصول السابقة أنّ العمل غير المهيكّل هو الحقيقة الرئيسيّة في طبيعة العمل في البلدان العربيّة، خصوصاً العمل خارج الإدارات الحكوميّة والقطاع العام. كما بيّنت أصناف هذا العمل غير المهيكّل المتعدّدة، خصوصاً بين العمل بأجر وذلك للحساب الخاص، وبين المواطنين والمقيمين الآخرين عمّالاً مستخدمين كانوا أم مهاجرين أو لاجئين. بحيث لا يُمكن شمل السياسات الحكوميّة تجاهه والنضالات الاجتماعيّة لنيل حقوق

المربّع ٤,٣

وعن تعديل الشروط التي تنظم علاقة صاحب العمل بعمال المنازل، يقول وزير العمل جميل حميدان «لدينا مشكلة دولية بهذا الخصوص، فنحن تحت ضغط كبير من الدول المصدرة للعمالة المنزلية. فالدول المصدرة تفاوض دولياً وتضع حداً أدنى للأجور ربما يفوق قدرة المواطن. فهم يريدون معاملة العمالة المنزلية بذات الامتيازات التي تتمّ للعمالة العادية». وعن أسباب ارتفاع كلفة استقدام العمالة المنزلية قال حميدان: «التكاليف ارتفعت خليجياً، وأجرينا دراسة عن أسباب ارتفاع الكلفة والتي تبين أنها تعود للدول المصدرة، وبعد البحث مع الدول المصدرة تبين أن السبب في الوسطاء الذين يدخلون في الصفقة ويرفعون الكلفة، ونعمل على اعتماد المكاتب الحكومية لمجلس التعاون في الدول المصدرة للعمالة»، لافتاً إلى إن مكاتب توريد العمالة الآسيوية لا تلتزم بالقوانين.

ورد حميدان على مطالب النواب في جعل عقد العمالة المنزلية ثلاثياً يضمّ العامل وربّ العمل والمكتب أو رابعياً بإضافة السفارة: «إنّ إدخال السفارات في التعاقد محظور دولياً، كما أنّنا نطالب بعدم تدخلهم في العلاقة بين العامل وربّ العمل. وقد برزت ظاهرة بالذات لدى العمالة المنزلية الفلبينية. فقد سجّلت العديد من الحالات التي تهرب فيها من منزل كفيها وتلجأ إلى سفارتها التي تقوم بالاتصال بالكفيل والطلب منه إما شراء تذكرة لها لإعادتها إلى بلدها أو التوقيع على أوراق للتنازل عن كفالتها بغرض تحويلها إلى كفيل آخر. وقد أقامت السفارة سكناً كبيراً ملحقاً بالسفارة لإيواء العاملات المنزليات اللاتي يلجأن إليها. ويقول نائب القنصل في السفارة الفلبينية في البحرين ريكي أرغون حول كيفية تعامل السفارة مع العمالة التي تلجأ إليها أنّ السفارة تتعامل مع هذه الشكاوى في بادئ الأمر، في حال كانت العاملة المنزلية مسجلة وإقامتها قانونية يتمّ التعامل مع الكفيل، وفي حال رفض الأخير التعامل معنا نلجأ إلى المكتب الذي قام باستقدام العاملة، وفي حالات كثيرة إذا كان هناك سوء معاملة يكون هناك إجراءات قانونية أخرى تكون عن طريق مركز الشرطة والنيابة العامة (جريدة الوسط، العدد ٤٦٨٨). ولا يوجد لغاية اليوم موقف حكومي واضح من ممارسات (!) السفارة الفلبينية في البحرين برغم تكرار شكاوى المواطنين من هذه التصرفات. تقرير الراصد عن البحرين، حسن العالي ٢٠١٧.

وتأتي هذه الظاهرة نتيجة الظروف التي غالباً ما تعيشها العاملات في المنازل، ولكن أيضاً ضمن تجارة بشر وتسريب النساء إلى الملاهي الليليّة والدعارة. هنا أيضاً تبرز تعقيدات علاقات العمل بين العامل وربّ العمل والمستقدم المهاجر والكفيل وحكومات بلد التشغيل وبلد المهاجر الأصليّ.

كما يصف تقرير الأردن^{٢١٥} حالة «حنان» اللاجئة السوريّة التي توفي زوجها

٢١٥. محمد أحمد المحبوبي ٢٠١٧.

٢١٦. حسن العالي ٢٠١٧.

٢١٧. أحمد عوض ٢٠١٦.

٢١٨. أحمد عوض ٢٠١٦.

٢١٩. حسن أحمد عبد العاطي وأشرف عثمان محمد الحسن ٢٠١٦.

العاملين فيه في آليّة واحدة، وإنّما في آليّات تتعدّد مع تعدّد أصناف هذا العمل غير المهيكّل وعلاقات العمل التي تحكمه. من المفيد بدايةً وضع نتائج معطيات العمل غير المهيكّل وشرح أصنافه ضمن نقاش المدارس الفكرية التي تتساجل حوله. فالنسب الكبيرة لغير المهيكّلين وندرة المشتغلين المهيكّلين في القطاع الخاص المهيكّل تدحض قول المدرسة المثنوية DUALIST عن ثنائية غير مترابطة في سوق العمل. خصوصاً وأنّه لا يوجد في البلدان العربية نموّ حقيقي للعمل في الصناعات والمنشآت «الحديثة»^{٢١٨}. وليس الشغل للحساب الخاص فقط صمّام أمان، بل هو واقع العمل لجزء كبير من المشتغلين يوازي تقريباً الجزء العامل بأجر، إذا ما استثنينا العمل الحكومي وفي الزراعة. إلّا أنّ توصيات هذه المدرسة تبقى محقّة في ضرورة حماية العاملين اجتماعياً وفي تأمين البنى التحتية لهم.

تنطبق أوضاع العمل في البلدان العربية أكثر على طرقات المدرسة البنيوية STRUCTURALIST في أنّ توسّع انعدام الهيكلة يرتبط بتطور بنية الرأسمالية العالمية وعلاقة إنتاجها. وفعلاً انتشر العمل غير المهيكّل خارج الزراعة بشكل أكبر في البلدان العربية ما بعد سبعينيات القرن الماضي حين دخلت جميع الاقتصادات العربية في العولمة و«الانفتاح الاقتصادي» بشكل واسع. إلّا أنّ الطابع الربيعي RENT SEEKING يسود الاقتصادات العربية، سواءً من ريع الموارد الطبيعية (النفط، الغاز، الفوسفات، إلخ) أو المكان (قناة السويس)، والرأسمالية الإنتاجية المعنية ليست محلية بل عالمية. وقد تمّت ملاحظة أنّ نسبة الاستثمارات الخاصة من الناتج المحلي لم ترتفع مع سياسات الخصخصة بمقدار تقلص نسبة الاستثمار العام^{٢١٩}. لكن هنا أيضاً تبقى توصيات هذه المدرسة محقّة في تحميل الحكومات مسؤولية معالجة هذا الاختلال غير المهيكّل وتنظيم علاقات العمل. لكن الأمر يتطلّب بالمقابل تنظيمياً للجهة الأخرى من علاقات العمل، أي للشركات وأرباب العمل، عبر «سياسة صناعية INDUSTRIAL POLICY» توسّع قاعدة القيمة المضافة المنتجة محلياً.

تلقى مدرسة الشرعة LEGALIST اللوم على البيروقراطية والأنظمة والقوانين المعقّدة وعلى تواطؤ الحكومات مع المصالح التجارية لكبح طموحات أرباب العمل ورواد الأعمال. صحيح أنّ البيروقراطية ثقيلة الوطء وبطيئة التغيير في بعض البلدان العربية مثل مصر والجزائر، لكنّ هذا لا ينطبق على دول أخرى مثل البحرين أو لبنان. وبالفعل تحتاج قوانين العمل في جميع البلدان العربية للتطوير، وكذلك التشريعات المتعلقة بريادة الأعمال. لكن هل يغيّر هذا من أوضاع الاستثمارات الإنتاجية وظروف العمل بشكل جوهري، خصوصاً في بلدان كثيفة السكّان وتُعاني من مشاكل اجتماعية متعدّدة (تسارع هجرة الريف إلى المدينة مثلاً)؟ تحليل الأوضاع العربية المتماثلة من ناحية انتشار

العمل غير المهيكّل مع الاختلاف الكبير في التشريعات يدلّ على أنّ المشكلة أعمق من ذلك. توصي هذه المدرسة بتسهيل تسجيل الوحدات الإنتاجية وتطوير قوانين الملكية لتحويل أصول هذه الوحدات إلى أصول رأسمالية. لكنّ التساؤل هو عن قيمة هذه الأصول، خصوصاً غير المهيكلة، إذا كانت غالبية النشاطات الاقتصادية تكمن في التجارة والخدمات. وكذلك عمّا يسبق ماذا؟ أتقديم الخدمات للمواطنين، بما فيها التأمينات الاجتماعية، أم تحصيل الضرائب والرسوم والاقتطاعات الاجتماعية للميزانية العامة؟

أخيراً تناقض معطيات البلدان العربية الطرح الأساس للمدرسة الإرادية VOLUNTARIST التي ترى أنّ غالبية النشاط غير المهيكّل اختياري تهزّباً من الضرائب والرسوم، وموازنة بين الكلف والمنافع. بالتحديد لأنّ غالبية العاملين غير المهيكّلين ليس لديهم خيار آخر، خصوصاً الشباب والنساء، مع الفجوة الكبيرة بين أعداد القادمين الجدد إلى قوّة العمل وعدد الفرص المخلوقة، بما فيه غير المهيكلة.

لا يُمكن إذاً وضع السياسات أو طرح النضالات حول العمل غير المهيكّل انطلاقاً فقط من توجّه السوق وقضايا هيكلة المنشآت أو عدم هيكلتها. إذ يشكّل العمل غير المهيكّل بأجر في المنشآت المهيكلة، حتّى الحكومية منها، جزءاً ملحوظاً من مجمل التشغيل في كثير من البلدان العربية. والتوجّه الأمثل هو الانطلاق من قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لكلّ صنف من أصناف العمل غير المهيكّل، خصوصاً التأمينات الاجتماعية والصحية، ووضع السياسات وطرح النضالات عليها جميعها وبالترامن. هكذا لا تكمن القضية أساساً في هيكلة المنشآت بحدّ ذاتها، بل في حصول العاملين على حقوقهم مهما كان صنف عملهم غير المهيكّل، وإن كانوا مواطنين أو عمالاً أجنبياً، مستخدمين أو لاجئين.

٥,٢. السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكّل

تتمثّل السياسات الحكومية تجاه العمل غير المهيكّل بشقين، غالباً ما يتمّ إهمال الثاني منهما. يخصّ الشقّ الأوّل الأطر والتشريعات، دستوراً وقوانين وقرارات، وكذلك سياسات تحفيزية مباشرة أو غير مباشرة، مثل منح القروض لتوسيع الأعمال. ويخصّ الشقّ الثاني مؤسّسات سوق العمل بالمعنى المتكامل. إذ لا تنحصر هذه المؤسّسات فقط بمكاتب التشغيل، وإنّما تشمل جميع المؤسّسات المعنية بالرقابة في أماكن العمل (بالضبط كما تتمّ الرقابة على صناعة الدواء أو الغذاء) وتطبيق التشريعات، وتضمّ أيضاً المؤسّسات التي تعنى بدراسة مشاريع العاملين للحساب الخاص أو المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنح القروض لتوسيع الأعمال، أو الرقابة على هذه المؤسّسات كي تنفّذ

لمواد أساسية تهدف إلى مكافحة الفقر. لم تأتِ فعاليتها إلا من خلال مؤسسات تضبط التنفيذ. ويتم في تونس تقدير حجم نفقات أنظمة إعادة التوزيع بـ ٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وأنظمة المعونات والدعم بـ ١٠٪ أخرى.

نادرة هي الدول العربية الأخرى التي انطلقت في مسيرة تشريعية ومؤسساتية لتوسيع شمولية أنظمة إعادة التوزيع للتأمينات الاجتماعية أبعد من الموظفين الحكوميين. بل تأكلت حتى القيمة الحقيقية لمعاشات التقاعد للوظيفة الحكومية مع عدم ربط هذه المعاشات مع التضخم. وتصبّ غالبية الحكومات العربية جهودها على أنظمة المعونات والدعم أو على برامج تشجيع التشغيل. وقليلاً ما جرى تحليل حقيقي لمداخل ونفقات توسيع أنظمة التأمينات الاجتماعية، في حين هناك ضغوط حقيقية، خصوصاً من صندوق النقد الدولي، لتقليص الدعم الحكومي (للمواد الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية)، وزيادة الضرائب والرسوم غير المباشرة (كضريبة القيمة المضافة)، في ظلّ ضآلة إيرادات الضرائب المباشرة والمحدودة الكبيرة للضرائب على الأملاك والثروة. هناك مخاطر تكمن في الخضوع لهذه الضغوطات. ليس فقط على صعيد عدم الانصاف، بل أيضاً في زيادة حصة العمل غير المهيكّل وتضائل إيراداته، بحيث تؤدي الأمور إلى تفجيرات اجتماعية ثم إلى حروب داخلية.

وفي ما هو أبعد من التساؤلات حول ضرورات هيكل العمل غير المهيكّل أم لا، هناك سؤال أساسي قلماً يتمّ طرحه. فيما أنّ غالبية البلدان العربية تتميز بموجتها الشبابية، أي بأنّ نسبة السكّان الشباب مرتفعة ضمن السكّان في سنّ العمل، ما الذي يمنع إقامة نظام إعادة توزيع اجتماعي متوازن يشمل بإيراداته العمل غير المهيكّل الذي يصيب الشباب بشكل خاص ويحمي بنفقاته خصوصاً الفئات الأكبر سنّاً التي تعرف نسباً أعلى من المرض أو التوقّف عن العمل؟ ولماذا لا ت تمّ الاستفادة من فرصة «الموجة الشبابية» اليوم قبل أن «يشيخ» المجتمع، كما في بعض الدول المتقدمة، وتصبح إمكانية تحقيق التوازن المالي لهكذا نظام أصعب؟

واللافت أنّ السياسات الحالية كما النقاشات مع صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة العمل الدولية سوية لا تتطرق لهذه القضية، وتنحصر في تحليل الأنظمة الضريبية، إيرادات ونفقات، دون نظرة شاملة إلى مجمل «المساهمات الاجتماعية». ولا يجد أحدُ حرجاً في فرض ضريبة مبيعات أو ضريبة قيمة مضافة «كإقتطاعات اجتماعية غير مباشرة» تشمل الجميع لا مقابل لها سوى موازنة الميزانية الحكومية بدل فرض المساهمة الأوسع شمولاً في تأمينات اجتماعية «كإقتطاع اجتماعي» يجد مقابله خدمات محدّدة وملموسة من الجمهور.

السياسات التحفيزية تجاه العمل غير المهيكّل

تشمل السياسات الأخرى مكافحة الفقر وكذلك تحفيز وتنشيط المنشآت الصغيرة والمتوسطة، خصوصاً عبر القروض المتناهية الصغر. وتوزّع هذه السياسات بين تنشيط خلق منشآت جديدة وبين

الغرض المطلوب. وتضمّ أيضاً مؤسسات فضّ نزاعات العمل عبر القضاء العام أو التحكيم. وبالطبع لا يمكن للأطر والتشريعات أن تجد طريقها لتحسين الواقع إذا لم يكن هناك مؤسسات تنفيذية تقوم على تنفيذ أحكام التشريعات وإطلاق السياسات التحفيزية وإذا لم يكن هناك مؤسسات لفضّ النزاعات.

وفي ما يخص هذه السياسات الحكومية، الأمر اللافت الأساس في معظم البلدان العربية هو أنّ العمل غير المهيكّل ليس موضوعاً مركزياً تهتمّ به الحكومات لوضع السياسات بشقيها، على الرغم من وجود وزارات عمل متخصصة. والبرهان الأوّل على ذلك هو غياب المسوحات المتخصصة تجاهه لتبيان أصفاه وتطوراتها وخصائصها، إلا نادراً وبضغوط من المنظمات الأممية. كما أنّ النظرة العامة إلى دور وزارات العمل تقتصر على تأمين فرص العمل، مع إهمال دورها الرقابي في تأمين حقوق العاملين والحفاظ عليها.

التأمينات الاجتماعية والصحية

غالباً ما تتحدّث سياسات الحكومات العربية عن تنشيط التشغيل والرعاية الاجتماعية، بل تضع بعضها رؤى استراتيجيّة مع منظمة العمل الدولية من أجل «العمل اللائق»^{٢٢٠}. إلا أنّه نادراً ما يتمّ الحديث عن التوسيع الأفقي للتأمينات الاجتماعية والصحية التي تشمل في جميع البلدان منذ الاستقلال الموظفين الحكوميين. ونادراً ما يتمّ الحديث عن الالتزام باتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٢ لعام ١٩٥٢ التي تخصّ الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية، والتي تشمل الصحة والطبابة وتعويض التعطلّ من جرّاء المرض، ورعاية الأمومة، وحوادث العمل، والإعاقه، والشيخوخة ومعاشات التقاعد، ووفاء معين الأسرة والبطالة. وحدها تونس تنطحت تاريخياً لهذا^{٢٢١}. فانطلاقاً من نظام تأمين الموظفين الحكوميين الموروث من الحقبة الاستعمارية، تمّ في بداية ستينيات القرن الماضي خلق صناديق ضمان اجتماعي للعاملين (المهيكّلين) في القطاع الخاص^{٢٢٢}. وبعدها تمّ في ١٩٧٠ تعديل القوانين كي يتمّ شمل بعض العاملين شبه الدائمين بأجر في القطاع الزراعي. ثمّ تمّ في العام ١٩٧٤ توسيع الحماية الاجتماعية للموظفين الحكوميين نحو المشتغلين غير الدائمين في الحكومة والقطاع العام. وفي ١٩٨١ جرى توسيع الحماية الاجتماعية للعاملين بالزراعة كي يشمل الموسمين والمؤقتين (المعيار هو العمل ٤٥ يوماً لدى نفس المشغل، مع إدخال نظام تأمين شيخوخة). وفي ١٩٨٢ جرى خلق نظام تأميني يخصّ غير العاملين بأجر، جرى تحسينه في ٢٠٠٢ لأخذ هشاشة العمل بالاعتبار ولشمول المزارعين والصيادين الصغار، وعاملي المنازل أو الحرفيين الذين يشتغلون بالقطعة. كلّ هذه الأنظمة هي أنظمة إعادة توزيع بين الفئات الاجتماعية والعمرية، يُضاف إليها أنظمة معونات ودعم

٢٢٠. سمير العيطة: منهجية تقرير الرائد، ٢٠١٥.

221. Achcar 2013.
222. ILO 2012-b, ILO 2010, Ajluni & Kawar 2015, etc.
223. CRES 2016.

٢٢٤. القوانين ٦٠-٣٠ و ٣٣-٦٠ في ١٤/١٢/١٩٦٠.

225. Charnes 2010.

٢٢٦. فوزي بوخرص ٢٠١٧.

تنشيط المؤسسات القائمة، ويلحظ بعض الباحثين^{٣٣٣} المعضلة الكامنة في السياسات تجاه العمل غير المهيكّل. إذ قد يؤدي توسيع شموليّة التأمينات الاجتماعيّة إلى إبطاء رواد الأعمال الصغار كي يوسّعوا أنشطتهم ويوظّفوا عاملين دائمين، ويدفعهم على العكس إلى إبقاء منشآتهم صغيرة والتهرّب وزيادة انعدام الهيكلية. من ناحية أخرى، يكمن أحد سبل دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دعم هذه المنشآت، خصوصاً لتقليل كلفة العمل.

تتميّز المغرب^{٣٣٤} بتجربتها في مجال القروض المتناهية الصغر منذ تسعينيات القرن الماضي (عبر برنامج «مقاولتي» مثلاً)، حيث توّفر حالياً حوالي ٥٠٪ من مجمل القروض المتناهية الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتشرف على هذه القروض جمعيات محلية مدعومة من الحكومة كما من المنظّمات الدوليّة. وتشمل مئات الآلاف من العاملين لحسابهم الخاص (٦١٪ نساء) خصوصاً في الأرياف والمناطق الهامشيّة. وفي الحقيقة، تحلّ هذه السياسات محلّ الدعم الحكومي للمواد الأساسيّة الذي يسود في كثير من البلدان الأخرى والذي لا تعتمد المغرب.

لم يتوفّر تقييم مفصّل لنتائج هذا النوع من السياسات، إلّا أن الحصّة الحالية الكبيرة للعمل غير المهيكّل في المغرب (٧٨٪ من إجمالي التشغيل، و٨٣٪ بالنسبة للإناث، وأكثر من ٨٠٪ خارج العمل الحكومي) وكذلك للفقر لا يدلّ على أنّ هذه السياسة تتمتّع بالنجاعة المرجوة. وتدلّ مقارنة المغرب مع دول أخرى (سوريا قبل الأزمة، الأردن، مصر، إلخ) إلى بعض النتائج الإيجابية، خصوصاً لمن هم الأكثر فقراً خصوصاً في حالات كوارث الجفاف أو تسارع وتأثر هجرة الريف إلى المدينة. إلّا أنّه سرعان ما تعترضها إشكاليّات مؤسّساتية (ضبط المنظّمات التي تقوم بتوزيعها، بما فيه من قبل المصرف المركزي، وغياب الترابط بين جمعيات توزيع القروض ومؤسسات سوق العمل، وفقدان الثقة بالدولة لتأمين الخدمات الاجتماعيّة، واستبدالها أحياناً بمؤسسات ذات طابع فئويّ، إلخ) واجتماعيّة (العجز عن سداد القروض، وعن توسيع الأعمال، إلخ). وفي جميع الأحوال، تبقى هذه السياسات ضمن الإجراءات الطارئة لمكافحة الفقر أكثر منه لتنشيط الاقتصاد وتنظيم سوق العمل.

ويقوم النوع الآخر من السياسات على تحفيز ريادة الأعمال خصوصاً للشباب، وتتوجّه كما سياسة القروض الصغرى إلى العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل. بالتالي كثيراً ما يتمّ المزج بين هذه السياسات وتلك العائدة للقروض المتناهية الصغر. إلّا أنّ سياسات تحفيز ريادة الأعمال تقوم أصلاً مقابل هيكلية ولو جزئيّة للمنشآت مقابل خدمات غير مادية مثل تأمين المساعدة القانونيّة والخبرات التقنيّة بما فيها دراسة الأسواق والدعم للوصول إليها، وتأمين أمكنة (حاضنات) للانطلاق هذه الأعمال، وكذلك تدريباً وتأهيلًا. قضيّة الهيكلية لهذه السياسات قضيّة أساسيّة، حيث يُعطى مثال تركيا التي منحت حوافز في إعفاءات من الاقتطاعات الاجتماعيّة (الضرائب والرسوم، واقتطاعات التأمينات) لمُدّة زمنيّة (خمس سنوات في حالة تركيا) حتّى تقدر أن تصل المنشآت إلى وضعيّة هيكلية طبيعيّة مع ترسخها في السوق للاقتصاديّة. حتّى إنّ

(كما في الحالة التركيّة) تتمّ معالجة تحايل بعض رواد الأعمال وإغلاق منشآتهم بعد خمس سنوات ثمّ الانطلاق بمنشأة جديدة مماثلة كي تستمرّ الاستفادة من الحوافز. وهناك تجارب في بعض البلدان العربيّة حول هذا النوع من السياسات، إلّا أنّ نتائجها تبقى محدودة جداً (بضعة آلاف المستفيدين بدلاً من عشرات بل مئات آلاف منهم في سياسات القروض المتناهية الصغر) إذ يتطلّب العمل عليها مؤسّسات سوق عمل خبيرة وذات فعاليّة تقوم عليها، سواء بإدارة مباشرة من الدولة أو عبر مؤسّسات مدنيّة.

وفي الحقيقة يتمّ في معرض هذه السياسات تغييب قضيّة جوهريّة في علاقات العمل وهي مكانه. إذ لا يُمكن معالجة الأمور بالطريقة ذاتها بين من يقيم منشأة ثابتة في المكان العام ومن يعمل ضمن سكن الأسرة ومن هم باعة متجولون. وقضيّة مكان المنشأة (مكان العمل) ترتبط بدورها بالتنظيم العمراني والإقليميّ. فالمنشأة الثابتة تتطلّب تخصيصاً للنشاطات الاقتصاديّة في المجال المعمور واستئجاراً للمكان وضوابط لنوعيّة البضاعة أو الخدمة المباعة (مثلاً ضوابط حول نظافة الأطعمة)، فهي بالتالي منشأة مهيكلة جزئيّاً من دون أن تشمل هذه الهيكلية حقوقاً اجتماعيّة واقتصاديّة. هذا إلّا إذا كان مجمل المجال العمراني هو «عشوائيات» غير نظاميّة^{٣٣٥}. والقضيّة هي ذاتها في حال العمل ضمن مسكن الأسرة، سوى أنّ هناك إشكاليّة في اختلاط الأمور بين حرمة المسكن والنشاط الاقتصاديّ. أمّا في حالة الباعة المتجولين، فالهيكلية الجزئيّة تكمن في إدارة الفضاء العام خصوصاً من قبل البلديات المحلية. هكذا لا تُمثّل حادثة البوعزيزي إشكاليّة هيكلية بمعنى تسجيل المؤسّسة رسمياً ولا شمول البائع بالتأمينات الاجتماعيّة، بقدر ما أبرزت إشكاليّة إدارة الفضاء العام، وأبعد منها التنظيم العمراني والإقليميّ، والفجوة بين المراكز الحضريّة الكبرى والمناطق الطرفيّة والعشوائيات. حيث من الطبيعيّ أن يلجأ الباعة المتجولون إلى التموّض في الساحات المزدحمة أو في أماكن يكثر التراود إليها كي يوسّعوا قاعدة زبائنهم. ويكمن التناقض الأساس هنا ضمن السياسات الحكوميّة: فهل يجب إخلاء الساحات من الباعة المتجولين، حفاظاً على راحة المارة، أم تشجيع العمل للحساب الخاص لكسب الرزق؟ والمسؤوليّة الرئيسيّة في حلّ هذا التناقض تقع على الإدارة الحكوميّة والبلديّة في التنظيم العمرانيّ مؤمنة «أمكنة لائقة للبيع» حيث حركة السكّان من ناحية وسهولة تحرّك المارة من ناحية أخرى. كذلك يُمكن التساؤل عمّن يتحمّل المسؤوليّة فيما إذا تمّوضع مركز تجاري كبير قرب المساحات المكتظة بحيث يتمّ مع بعض العاملين القلائل وبناتيّة أفضل إزاحة جميع الباعة الصغار ثابتين أو متجولين من السوق؟ ومن المسؤول عندما تأتي شركات كبرى مثل UBER وتقضي على عمل أصحاب التاكسي؟ فهل يُترك الأمر للسوق تضبط نفسها بنفسها أم تكون فرص العمل والرزق البديلة همّاً أساسيّاً للإدارات البلديّة والحكوميّة؟

هذا بالنسبة للنشاطات التجاريّة العاديّة. والأمر أوسع من ذلك بالنسبة للتنظيم الإقليميّ AMÉNAGEMENT DU TERRITOIRE. فمن المسؤول عن نوعيّة النشاطات الاقتصاديّة التي يُمكن تنميتها في

من ناحية أخرى معظم النقابات الوطنيّة غير مستقلّة عن الحكومة وعن أجهزتها، ما يقوّض من إمكانيّة قيامها بالدفاع عن قضايا العاملين، وخصوصاً غير المهيكّلين، بشكلٍ حقيقيّ ووضع مصالحهم وحقوقهم كأولويّة لها.

٥,٤. إضاعات على حالات بلدان عربيّة

البحرين

في البحرين كما في بقية دول مجلس التعاون الخليجي، برزت قضية انقسام سوق العمل بين المواطنين والعمّال الأجانب المتقدمين كقضية رئيسيّة منذ زمن. ومنها خرجت قضايا «بحرنة» و«سعودة» و«كوتنة» (إلخ) العمل إلى الرأي العام. وكانت الدراسات الاستراتيجية^{٢٢٧} التي طلبتها الحكومة قد خلصت إلى أنّ سبب الانقسام والتفاوت يعود إلى رخص اليد العاملة الأجنبيّة وعدم وجود المهارات اللازمة بين البحرينيين. وأنّ الحلّ يكمن في الإصلاح الاقتصاديّ وتوسيع النشاطات الاقتصادية المنتجة من ناحية، وعلى إصلاح التعليم بما فيه التأهيل المهنيّ من ناحية ثانية، وعلى إصلاح سوق العمل من ناحية ثالثة، خصوصاً عبر رفع كلفة العمّال الأجانب إداريّاً بشكلٍ كبير. وقد تمّ انطلاقةً من الركيزة الثالثة تأسيس «هيئة تنظيم سوق العمل»^{٢٢٨} العام ٢٠٠٦، بحيث يخصّص جزء من إيرادات هذه الهيئة، خصوصاً على العمالة الأجنبيّة، لصندوق تشغيل سميّ «تمكين». إلّا أنّ التفاوض بين الحكومة والقطاع الخاصّ قد أدّى إلى خفض الرسوم المفروضة على العمالة الأجنبيّة بشكلٍ كبير^{٢٢٩}، ما ألغى مفاعيل الهدف الأساسي لإصلاح سوق العمل، بحيث شهدت البحرين تسارعاً في نموّ العمالة الأجنبيّة بدلاً من العكس^{٢٣٠}. في حين كانت هذه الرسوم كافية لتأمين هيكله العمّال الأجانب بشكلٍ كامل، أي منحهم حقاً كامل تأميناتهم الاجتماعيّة. إلّا أنّ الربيع العربي وتدابيرته في البحرين قد أدّى إلى بداية مراجعة لهذا التحوير في أهداف السياسات وإلى بداية دخول البلاد إلى مرحلة يأخذ فيها التفاوض الجماعيّ دوراً مهماً^{٢٣١}. كذلك لعب المجلس الأعلى للمرأة الذي أُسس العام ٢٠٠١ دوراً في تفعيل تمكين المرأة اقتصادياً، خصوصاً في زيادة الأعمال وفي العمل الحكومي (الشرطة مثلاً). كذلك انضمت البحرين إلى اتفاقية «السيداو» للقضاء على كافة أشكال التمييز ضدّ النساء وشرعت في ٢٠١٤ بتعديل قوانينها انطلاقاً من ذلك. وأطلقت البحرين في ٢٠١٠ برنامجاً مرحلياً للعمل اللائق بالتعاون مع منظمة العمل الدوليّة. إلّا أنّه تمّ إيقاف العمل به بعد انتفاضة العام ٢٠١١ وانخراط الاتحاد العام للنقابات العماليّة دعماً للمطالب الاجتماعيّة. كذلك ما زالت المسوحات المتخصصة عن قوّة العمل نادرة، ما قد يعني تعميماً مقصوداً على الواقع. من ناحية أخرى، ليس واضحاً إن كانت وزارة العمل أو هيئة تنظيم سوق العمل لها الكادر الكافي وتقوم بالتفتيش

المناطق الطرفيّة من البلاد والتي غالباً ما تكون حصص العمل غير المهيكّل هي الأكبر فيها؟ ومن يضع السياسات للاستفادة من خصائص هذه المناطق، بما فيها التأهيل على تصنيع حرفيّ مميّز، ولربطها بالبنى التحتيّة والمواصلات بالمناطق المركزيّة؟

واضح من كلّ هذا أنّ سياسات تحفيز زيادة الأعمال تتطلب ما هو أبعد بكثير من «حاضنات» نموذجيّة وحسب من سياسات تشغيل نشطة ACTIVE LABOUR MARKET POLICIES، يتضمّن أساساً سياسات اقتصادية تعوّض حقيقة عن ضالة الاستثمار الخاصّ أمام تناقص الاستثمار الحكوميّ منذ الاستقلال وتعالج الأزمات الناتجة عن «الانفتاح الاقتصادي» والقفزات التقنيّة وعن الفجوات الاقتصادية والاجتماعيّة الكبيرة بين المراكز الحضرية والأطراف بما فيها العشوائيات. والمخاطرة الكبرى أنّه في ظلّ غياب هذه السياسات المتكاملة ستبقى الاضطرابات الاجتماعيّة التي انفجرت مع «الربيع العربي» من دون استقرار. فكيف تُمكن العودة إلى الاستقرار إذا بقي الـ٣ ملايين قادم جديد سنويّاً إلى قوّة العمل في البلدان العربيّة من دون عمل «كريم» ومن دون حقوق ومن دون ممثّلين عن مصالحهم في أزرقة وساحات العشوائيات؟ لا لم تكن للاقتصادات العربيّة على الخطّ الصحيح في ٢٠١٠^{٢٣٢} وقد تأزمت أكثر منذ ذلك الحين مع الركود الاقتصاديّ والحروب.

٥,٣. النضالات الاجتماعيّة من أجل حقوق

العاملين غير المهيكّلين

مقابل السياسات الحكوميّة، أو غيابها في غالبية الأحيان، لا يُمكن أن تتحسن أوضاع العاملين غير المهيكّلين بأصنافهم من دون التفاوض الجماعيّ وآلياته. صحيح أنّ ردّة الفعل الفرديّة، كما في حال الانتحار، يُمكن أن تلفت أنظار الرأي العام إلى قضايا العاملين غير المهيكّلين. إلّا أنّه سرعان ما يُمكن أن يترخّل شأن هذا «الحدث» الفرديّ ضمن غيره من الأحداث التي تتخّم وسائل الإعلام كلّ يوم. بالتالي لا يُمكن التوصل إلى الحقوق من دون حشدٍ للعاملين غير المهيكّلين وتنظيم لحملات المطالبة للتوصل إلى تفاوضٍ جماعيّ مع أرباب العمل ومع الحكومات. إحدى الإشكاليّات الكبرى في البلدان العربيّة أنّ النقابات الموروثة من حقبات سابقة يتكوّن غالبية أعضائها من مشغّلين مهيكّلين، يعمل غالبيتهم في القطاع العام. في حين تتناقض مصالح هؤلاء العاملين المهيكّلين مع الآخرين غير المهيكّلين، وتضحى قضاياهم هي قضايا مستويات أجور مقابل التضخّم وحفاظ على مزايا. صحيح أنّ ارتفاع الحدّ الرسميّ للأجور أو تثبيت مزايا يرفع مستوى الأجور للجميع ويخلق ضغوطاً لتحسين ظروف عمل غير المهيكّلين، إلّا أنّ الإشكاليّات الأساسيّة في تقسيم سوق العمل بين المهيكّل وغير المهيكّل تبقى قائمة ويمكن أن تتعمّق.

^{٢٢٥}. أنشأ اتحاد العمل البحرينيّ العام ١٩٥٤ ولكته تمّ حلّه رسمياً منذ الاستقلال.

^{٢٢٦}. حسن العالبي ٢٠١٧.

^{٢٢٧}. راجع الفقرة ٣,١. واللافت أنّ الحجج المقدمّة للتمييز تتعلق بعدم رغبة المهاجرين في الإقامة الطويلة وتعلّم اللغة العربيّة، مع تغييب السجّال عن سياسة مقصودة باستبعاد العاملين من بلدان عربيّة أخرى.

^{٢٢٨}. www.cm6-microfinance.ma/.

^{٢٢٩}. فوزي بوخرص ٢٠١٧.

^{٢٣٠}. www.emploi.gov.ma/index.php/ar/emploi/programmes-actifs-de-promotion-de-l%E2%80%99emplo

^{٢٢٧}. Roy & Alsayyad 2004.

^{٢٢٨}. Charnes 2010.

^{٢٢٩}. دراسة شركة ماكينزي لوليّ عهد البحرين بحسب حسن العالبي ٢٠١٧.

^{٢٣٠}. www.lmra.bh/portal/ar/home/index.

^{٢٣١}. De Bel-Air 2015.

^{٢٣٢}. Hertog 2014.

^{٢٣٣}. Louër 2015.

في أمكنة العمل لتطبيق المعايير. كما من غير الواضح من هي الجهة التي يُمكن الشكوى إليها، إفرادياً أو جماعياً، في حال التعدي على حقوق وهل صلاحياتها تنفيذية أم قضائية، وهل هي مستقلة، تُلزم كافة الأطراف؟ إذ لماذا تلجأ العاملات الأجنبيات إلى سفاراتها^{٣٣٣} في حال التعدي على الحقوق في حين أنّ قضية الحقوق محليّة؟

على الرغم من ذلك تبقى البحرين الأفضل بين دول الخليج العربيّ في جهودها للالتزام بحقوق الإنسان والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمعايير الدولية، كما بالنسبة لشمول العمّال الأجانب بالتأمينات حتّى لو كان ذلك بشروط. وقد أنشأت العام ٢٠٠٣-٢٠٠٤ «لجنة الاقتصاد غير المنظم»، وهي بادرة فريدة في الدول العربيّة، ضمت وزارة العمل والمجلس الأعلى للتدريب المهنيّ وغرفة تجارة وصناعة البحرين والاتحاد العام لنقابات العمّال ومؤسسات أخرى كبنك البحرين للتنمية ومركز البحرين للحاضنات الصناعية، إلّا أنّ أعمال هذه اللجنة أوقفت ولم يتمّ استبدالها بلجنة دائمة. إلّا أنّ تواجدها المؤقت قد أضاء على أهميّة قضايا العمل غير المهيكّل للرأي العام، خصوصاً خلال ندوة عامة خاصّة بذلك تمّ تنظيمها في ٢٠٠٥.

لجهة النضالات النقابية، لا بدّ بدءاً من الإشارة إلى أنّ نقابات البحرين بقيت سرّيّة وغير مرصّصة من السبعينيّات^{٣٣٤} وحتّى العام ٢٠٠٢. ثمّ تأسّس الاتحاد العام لنقابات عمّال البحرين العام ٢٠٠٤ في ظلّ المشروع الذي تحوّلت فيه البحرين من إمارة إلى مملكة. لا تتوقّف معطيات عن عضويّة النقابات، خصوصاً لناحية شمولها للعمّال الأجانب. إلّا أنّه من اللافت أنّ إشكاليّات انقسام سوق العمل بين المواطنين والأجانب (خصوصاً من شبه القارة الهنديّة) تعود إلى فترة ما قبل الاستقلال. حيث تمّ خلق التناقض بين الفئتين إبان الإضرابات التي عمّت عمّال الصناعة البحرينيين (في النفط والألمنيوم وشركات الطيران). وقد خاض الاتحاد العام عدّة نضالات مطلبيّة دعماً للعمّال الأجانب، وغالبيتهم غير مهيكّلين. نضالات حول المصطلحات الرسميّة لاستبدال تعبير العمّال الأجانب أو العمالة الوافدة بالعمّال المهاجرين، وتعبير خدم المنازل بالعمالة المنزليّة، ونضالات لشمول العمالة المنزليّة ضمن قانون العمل في ٢٠٠٥، بما فيه حقّهم بالتنظيم النقابي. ونضالات في ٢٠٠٩ لتطبيق المادة ٢٥ من قانون هيئة تنظيم سوق العمل والذي يقضي بحريّة تنقّل العامل المهاجر من «كفيل» إلى آخر. ونضالات بين ٢٠١٢ و٢٠١٦ لحقوق عمّال السفن التي يتركها مالكوها المفلسون في المياه الإقليميّة البحرينيّة. ونضالات لدعم حقوق العمالة المنزليّة والاتفاقيّة ١٨٩ التي تبناها مؤتمر العمل الدوليّ. ونضالات من أجل الـ٥٠ ألف عامل غير المهيكّل «فري فيزا». كما شملت النضالات النقابيّة حقوق عاملات غير مهيكّلات بحرينيّات، مثل تلك المشتغلات في رياض الأطفال. إلّا أنّ السجل ما زال قائماً، حتّى ضمن النقابات العماليّة، حول تعريف العمالة غير البحرينيّة^{٣٣٥}. أهي عمالة مهاجرة أم عمالة وافدة متعاقدة مؤقتة؟ وبالطبع تختلف الحقوق المترتبة على هذه العمالة باختلاف التعريف. كذلك لا تبرز النضالات واضحة بخصوص انعدام هيكلّة العمل للحساب الخاص وريادة الأعمال الذي يخصّ البحرينيّون والبحرينيّات أكثر

من انعدام هيكلّة العمل بأجر^{٣٣٥}. وليس واضحاً إن كان هؤلاء العمّال أو هاته العاملات منظمين نقابياً للدفاع عن حقوقهم وحقوقهنّ؟

المغرب

المغرب بلدٌ كبير السكّان مع موارد طبيعيّة محدودة، مصدر كبير للعمالة المهاجرة وكذلك مستقبل لها وإن بشكلي أقلّ. يتميّز بين البلدان العربيّة بأنّه أحدث وزارة معنيّة اسمياً بانعدام الهيكلّة، وهي وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقميّ، مع وزير منتدب مكّلف بالمقاولات الصغرى وإدماج القطاع غير المنظم. إضافة إلى ذلك تتواجد وزارة أخرى للصناعة التقليديّة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني ووزارة للتشغيل والشؤون الاجتماعيّة. وواضح من هذا التوزيع للصلاحيات أنّ التركيز هو على إدماج المنشآت غير المهيكلة في الاقتصاد. وبالفعل ركّزت سياسات الحكومة المغربيّة منذ ١٩٩٨ على المنشآت المتوسّطة والصغيرة، خصوصاً عبر قروض MICROSTART مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي^{٣٣٦}. ومن ثمّ تعدّدت مؤسسات الإقراض الصغير MICROFINANCE بشكلي كبير والجمعيات الأهليّة والمدنيّة التي تعمل على أساسها. بحيث يوقّر المغرب اليوم أكثر من ٥٠٪ من مجمل القروض الصغرى في كلّ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA مع حوالى ٨٢٠ ألف زبون يُرمى إلى توسعتهم إلى أكثر من ثلاثة ملايين. إلّا أنّ هذا التوسّع قد خلق حالات كثيرة من الاستدانة المفرطة والعجز عن السداد^{٣٣٧}، خصوصاً وأنّ غالبية (٦٦٪) المستدينين نساء. كذلك تمّ إطلاق برامج دعم لمبادرات ريادة الأعمال، خصوصاً لدى الشباب، كما لمبادرة «مقاولتي»^{٣٣٨}. إلّا أنّ حصيلته بعد سنوات من عمله تدلّ على محدوديّة أثره (٣٤٠٠ مستفيد فقط). كما أنّ هناك برامج كثيرة مماثلة وبرامج لعصرنة التجارة، خارج التجارة القريبة في الأحياء. على الرغم من بعض النجاحات في ريادة الأعمال والتي تمّ لفت أنظار الإعلام إليها، يتفادى هذا التركيز على أرباب العمل الصغار وعلى العاملين لحسابهم الخاصّ ناحية أساسيّة في العمل غير المهيكّل في المغرب، أنّ غالبية غير المهيكّلين هم عاملون بأجر في القطاع المهيكّل أو عمّال أسرة مساهمون. وتبقى الإشكاليّة قائمة عن منح التأمينات الاجتماعيّة لجميع غير المهيكّلين الذين يحصون ٨٠٪ من مجمل المشتغلين و٦٧٪ من غير العاملين بالزراعة و٥٨٪ من العاملين بأجر. وأنّ عدم الحماية الاجتماعيّة هذا يصيب النساء المشتغلات أكثر من الرجال^{٣٣٩}. بحيث تبدو برامج القروض الصغيرة في سياق محاربة الفقر والفقر المدقع أكثر منه في سياق تأمين الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة.

بقي معظم العاملين بأجر غير المهيكّلين بعيدين عن النقابات المغربيّة، على الرغم من التاريخ العريق لهذه النقابات في البلاد. كما بقيت منشآت القطاع غير المهيكّل (والعاملون لحسابهم الخاصّ وأرباب العمل غير المهيكّلين) طويلًا بعيدة عن التنظيم المهنيّ أو النقابيّ. إلّا أنّ الآونة الأخيرة شهدت إنشاء بعض النقابات الخاصّة بالعمل غير المهيكّل ك«التنسيقية الوطنيّة للباة المتجوّلين والتجار على الرصيف»^{٣٤٠} وجمعيّة

اتفاقي تفاوضي. على الرغم من كلّ ذلك، كان للنقابات الفرعية المصرية وكذلك المستقلة منها وبعض الجمعيات المدنية نضالات عديدة للدفاع عن حقوق العاملين غير المهيكّلين. سواء في ما يخص العاملين بأجر^{٢٤٦} أو العاملين لحسابهم الخاص^{٢٤٧}.

حالات أخرى

في الجزائر، لا يبدو العمل غير المهيكّل موضوعاً تركز عليه السياسات الحكومية والنضالات النقابية، بالتحديد لتضخم القطاع العام، والنسبة الضعيفة الإجمالية للعمل غير المهيكّل (٣٩٪ من إجمالي المشتغلين). وتتركز السياسات على توسيع التوظيف الحكومي وعلى الدعم المادي للمنشآت التي توظف شباباً ولمبادرات زيادة الأعمال الشابة. إلّا أنّ نسبة العمل غير المهيكّل، إذا ما استثنى التوظيف الحكومي والعام، عالية مثلها مثل تلك الموجودة في البلدان العربية الأخرى (٦٦٪)، ما سيطرح تساؤلات حول إمكانية استدامة السياسات الحالية.

في حالة موريتانيا، لا توجد سياسات مميزة تجاه العمل غير المهيكّل بعيدة عن الجهد الأساسي في البلاد لمحاربة الفقر^{٢٤٨} ولإيجاد فرص كسب رزق للشباب. فكلّ عمل خارج الحكومة هو عمل غير مهيكّل، إلّا نادراً. بالتالي لا تطرح قضايا حقوق العمّال غير المهيكّلين تقريباً سوى من وجهة حقوق الإنسان الأساسية، بما فيها أولاً المساواة، ليس فقط بين النساء والرجال، بل بين فئات المجتمع والسكان مع تواجد فوارق طبقية بين هذه الفئات: الموريتانيون مقابل المهاجرين الأفارقة، وسياسات «مرتنة» فرص العمل (أي جعلها موريتانية)، و«الحرّاطين» (العبيد المسلمون) مقابل «البيض» و«الزرّوق» وغير ذلك.

لا يختلف الأمر كثيراً في السودان واليمن حيث تكمن أولوية السياسات الحكومية في محاربة الفقر وإيجاد فرص عمل للشباب. بحيث لا تأتي التأمينات الصحية إلّا من خلال خدمات صحية تحاول الحكومة وجمعيات مدنية وأهلية تأمينها على نطاق واسع. هذا على الرغم من أنّ قانون التأمينات الاجتماعية يلزم اشتراك أصحاب الأعمال والعمّال للمنشآت حتّى بعامل واحد^{٢٤٩}.

من ناحيته أطلق الأردنّ حديثاً، في نيسان ٢٠١٥، «إطار عمل وطني للقطاع غير المنظم»^{٢٥٠} بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، «يتضمّن منهجية متكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير المنظم». وأتى ذلك نتيجة مشاور بين وزارة العمل غرفة صناعة الأردن، والاتحاد العام لنقابات العمال في الأردن، ودائرة الإحصاءات العامة، ووزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. كذلك أعدت وزارة العمل العراقية مشروع قانون عمل جديد كي يشمل الضمان الاجتماعي «العاملين للحساب الخاص والعاملين غير المهيكّلين»^{٢٥١}، بانتظار وضعه للتصويت في مجلس النواب. كما تمّ

«نساء الجنوب» بأكادير التي تدعم تنظيم العاملات في القطاعات غير المهيكلة بمنطقة سوس-ماسة-درعة. وهناك بعض النجاح في النضالات، مثلاً لتأمين تفاوض بين الباعة المتجولين والسلطات المحلية وأصحاب المتاجر لإتاحة فضاءات عمل لتمرکز الباعة المتجولين في المراكز والساحات المكتظة بالسكان. حتّى إنّ هذه النضالات أفضت إلى طرح «برنامج وطني لاقتصاد القرب» ينظم التّجار المتجولين إلى فئات ويهيئ أسواق قرب لهم. إلّا أنّ هذا الطرح والدراسات التي أقيمت من أجله لم تأت بسياسة تعتمد عليها الدولة، إذ رفض ملك المغرب شخصياً الاستراتيجية المقدمّة على أنها «غير مقنعة» وأنه لم تتمّ استشارة «تنسيقية التّجار المتجولين من أجلها»^{٢٥١}.

في جميع الأحوال، تبقى السياسات المعمول بها كما النضالات النقابية دون التحدّي الذي يشكّله وجود ٨٠٪ من المشتغلين المغاربة في أوضاع غير مهيكلة. خصوصاً وأنّ التحدّي الأساس هو التأمينات الاجتماعية، وهو في الأساس سياسة توزيع بين الفئات العمرية من السكان، ولا يشكّل نظرياً مشكلة حقيقية في بلد غالبية سكّانه شباب.

مصر

تشابه التجربة المصرية تلك تجربة المغرب في تركيز السياسات الحكومية على القروض الصغرى لمواجهة توسّع العمل غير المهيكّل مع الانخراط في العولمة. إلّا أنّ ناحية أخرى من السياسات توجهت نحو العمل غير المهيكّل بأجر، وهو الغالبية المطلقة للعمل غير المهيكّل^{٢٥٢}. فقد أصدرت وزارة القوى العاملة والهجرة في ٢٠٠٣ «لائحة منظمة لتشغيل العمالة غير المنتظمة»^{٢٥٣}، وعلى الأخصّ عمّال الزراعة الموسميّين وعمّال البحر وعمّال المناجم والمحاجر وعمّال المقاولات، تبعها في ٢٠٠٧ «لائحة مالية وإدارية لوحدات تشغيل ورعاية العمالة غير المنتظمة»^{٢٥٤} في مختلف المحافظات والمناطق، تمّ تعديلها العام ٢٠١١ ومن ثمّ العام ٢٠١٤. الهدف الأساس من هذا الإجراء هو إيجاد نظام رعاية اجتماعية وصحية للعاملين في ظروف هشة أو مؤقتة. مع تمويل للرعاية وللجهاز الإداري المعنيّ مباشرة من الأجر. لكنّ نتائج هذه السياسة غير واضحة، خصوصاً مع الإشكاليات والنضالات التي ما زالت تخصّ أحد أنواع العمل الأساسية المستهدفة: عمّال المقالع والمحاجر^{٢٥٥}. مثلها مثل سياسات أخرى، كحالة المقاول في الباطن حيث تمنع المادة ١٦ من قانون العمل رقم ١٢ لعام ٢٠٠٣ المقاول بالباطن. إلّا أنّ الواقع بقي مخالفاً بشدّة لنصّ القانون.

ولناحية النضالات، ما زالت النقابات المستقلة مقيّدة في مصر. ولا يسمح لها بالتعاقد الجماعيّ مع أرباب العمل، فالأمر محصور بالاتحاد العام لنقابات عمّال مصر. واللافت أن بعض نصوص القرارات الحكومية تنصّ صراحة على ضرورة التزام النقابات من دون أن يأتي الأمر نتيجة

٢٤١. راجع الفقرة ٣،٢ أعلاه.

242. www.facebook.com/tanssikiia/

٢٤٣. فوزي بوخيض ٢٠١٧.

٢٤٤. راجع الفقرة ٣،٣ أعلاه.

٢٤٥. راجع الفقرة ٤،٢ أعلاه.

٢٤٦. راجع حالتي عمّال المقالع والمحاجر وعمّال المخازن والأفران في الفقرة ٤،٢ أعلاه.

٢٤٧. راجع حالة جمعية بائعي الأظعمة في محافظة المنيا في تقرير الرائد عن مصر، ريم عبد الحليم وسعود عمر ٢٠١٧.

٢٤٨. وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، موريتانيا ٢٠١٣.

٢٤٩. قانون التأمينات الاجتماعية رقم ٢٦ لعام ١٩٩١ والقرار المعدل العام ٢٠٠٣، راجع علي النصيري ٢٠١٦.

٢٥٠. أحمد عوض ٢٠١٦ و ٢٠١٦ index.html و 364150/lang-ar/index.html

٢٥١. هناك عبد الجبار صالح ٢٠١٦.

٢٥٢. فراس جابر وإياد الرياحي ٢٠١٦.

253. www.ngosyria.org/Institute/The_Syria_Trust_for_Development

وضع «خارطة طريق استراتيجية للحماية الاجتماعية ٢٠١٥-٢٠١٩»، تتضمن تشمل «القطاع غير المنظم بالتأمينات الاجتماعية». وقد شاركت النقابات ومنظمات المجتمع المدني في ورشات العمل والجهود إلى أدت إلى هذه السياسات العامة. وفي العراق كما في الأردن هناك برامج للقروض الصغرى ولدعم رواد الأعمال الشباب. حتى هذا الجهد بالحد الأدنى على صعيد السياسات تجاه العمل غير المهيكّل لا وجود له في لبنان، الذي يعيش أزمة سياسية مستدامة. بحيث تحلّ أجهزة طائفية مكان الدولة لتأمين الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية، غالباً تحت غطاء منظمات مدنيّة. وتلعب وكالة غوث اللاجئين هذا الدور بالنسبة للاجئين الفلسطينيين، والمفوضية العليا للاجئين والمنظمات الأممية الأخرى بالنسبة للسوريين. كذلك يغيب هذا الجهد على صعيد السياسات في فلسطين. حتى إنّ القانون الجديد الذي عدّل أنظمة الضمان الاجتماعي والذي أقرّ في شهر آذار ٢٠١٦ قد ألغى إمكانية شمول العاملين غير المهيكّلين، إلّا إذا تمّ دفع مساهمة العامل وربّ العمل سوياً^{٢٠٢}. هذا بالرغم من الجهود التي بذلتها المنظمات المدنيّة وبعض النقابات، وعلى الرغم من حملة وطنية ونقاش مجتمعي واسع. إلّا أنّ هذا الجهد النقابي والمجتمعي قد أفضى إلى بعض التحسينات الجزئية في القانون. كذلك أجهض «الصندوق الفلسطينيّ للتشغيل والكرامة» الذي كان يهدف إلى وقف عمل الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيليّة. ظهر الصندوق فجأة العام ٢٠٠٣ واختفى فجأة. أخيراً لا بدّ من الإشارة إلى حالة «هيئة مكافحة البطالة» التي أنشئت العام ٢٠٠٤ في سوريا مع رأس مال يتخطى المليار دولار أمريكي وتوسّعت سريعاً في القروض الصغرى بعد أزمة النزوح الكبير من الريف إلى المدينة في ٢٠٠٣-٢٠٠٤. ثمّ أوقفت فجأة العام ٢٠٠٦، واستبدلت بـ«الأمانة السورية للتنمية»^{٢٠٣} التي تديرها زوجة رئيس الجمهوريّة.

٦. خلاصات وتوصيات

الخلاصات

يُضيء هذا التقرير الإقليمي كما التقارير الوطنية والإقليمية الأخرى لراصد الحقوق الاجتماعية والاقتصادية على بعض إشكاليات العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة.

فهو يُبرز أنّ الحصول على معلومات دقيقة حول العمل غير المهيكّل يبقى مهمة شاقّة في البلدان العربيّة، لندرة المسوحات الدورية لقوة العمل ولعدم التزام هذه المسوحات بمعايير منظمة العمل الدولية. صحيح أنّ هذه المسوحات تحتاج إلى الخبرة وإلى مؤسسات تعمل بمنهجية لتحصيلها، إلّا أنّ نتائج مسوحات أخرى كثيرة تصدر دورياً حول الناتج المحلي الإجمالي وحول التدفّقات الماليّة وغير ذلك. ما يخلق تساؤلات حول أسباب هذا الضعف في مسوحات قوة العمل.

كما يُبرز التقرير أنّ حصّة العمل غير المهيكّل من إجمالي التشغيل أعلى من النسب المشار إليها في مصادر أخرى، إذا ما أخذت التغطية الاجتماعية والصحيّة كمعيار أساسي. إذ تتراوح في معظم الدول العربيّة بين ٥٠ و٨٥٪. وتكمن الأسباب الأساسيّة لهذا الاختلاف في تقدير هيكل

عمل المهاجرين في الخليج، وفي تقدير حجم العمالة المهاجرة التي تبقى غير مهيكلة في غالبيتها في بعض الدول مثل لبنان والأردن، وفي تقدير هيكل العاملين في الحكومة والقطاع العام في كثير من الدول مثل الجزائر والعراق واليمن ومصر، وتفصيل أخرى متعدّدة لا تُبرزها بوضوح النتائج المنشورة لمسوحات قوة العمل. هذا عدا عن أنّ الاضطرابات التي تلت «الربيع العربي» والحروب قد فاقمت من انعدام الهيكلية في السنوات الأخيرة ولم ترصدها المسوحات حتى الآن.

وبالطبع تؤثر أهمية العمل الزراعي (غير المهيكّل إجمالاً) على الاختلافات بين البلدان في ما يخص نسبة التشغيل غير المهيكّل، إلّا أنّ حصّة العمل غير المهيكّل تبقى كبيرة في جميعها حتى في العمل الحضريّ. أمّا العمل الحكومي وفي القطاع العام فأثره أكبر. إذ ترتفع حصّة العمل غير المهيكّل خارج الزراعة والعمل الحكومي في غالبية البلدان العربيّة إلى أكثر من ٧٠٪، ما يجعل العمل غير المهيكّل هو الحقيقة الأساسيّة للعمل الحضريّ في القطاع الخاص.

ويختلف الوضع بالنسبة للإناث اللاتي تدنّت مشاركتهنّ الاقتصادية عن مستويات المناطق الأخرى في العالم. حيث غالباً ما تنخفض حصّة العمل غير المهيكّل من إجمالي العمل النسائي عن تلك العائدة للرجال. ويعود ذلك إلى انخراط النساء بشكل أكبر في العمل الحكومي وفي القطاع العام، بالضبط للحصول على حقوق اجتماعية واقتصادية لا يحصلنّ عليها في الأصناف الأخرى من العمل. هكذا يأتي أثر ظاهرة العمل الحكومي بالنسبة للإناث كبيراً جداً، إذ تزداد حصّة العمل غير المهيكّل إذا ما استثنى العمل الحكومي أكثر بكثير (وتتضاعف أحياناً) ممّا إذا استثنى أيضاً العمل الزراعي.

هذه النتائج تنقّض إحدى الصور النمطية عن العمل غير المهيكّل، على أنّه ينتج عن صرامة القوانين والبيروقراطية. حيث تأتي أعلى معدّلات انعدام الهيكلية في الدول الأقلّ خضوعاً للقوانين والبيروقراطية، والعكس بالعكس. كما أنّ انعدام الهيكلية قد توسّع في جميع البلدان العربيّة المدروسة في حين شهدت هذه البلدان في العقدين الأخيرين «انفتاحاً اقتصادياً» وتخفيفاً للبيروقراطية وانخراطاً في العولمة وفي سياسات «الإصلاح الهيكلي» لصندوق النقد الدوليّ.

وفيما عدا حالات مثل السودان وموريتانيا، يطغى العمل بأجر، بما فيه ذلك في ظروف عمل مؤقتة أو هشة، على أصناف العمل غير المهيكّل الأخرى في البلدان العربيّة. ما ينقض أيضاً فكرة أنّ العمل غير المهيكّل هو أساساً خيار. فمع قسور أعداد فرص العمل المهيكلة المطروحة مقارنة مع أعداد الوافدين الجدد، من جرّاء «التسونامي الشبابي» لا خيار أمام الكثيرين من الشباب سوى الانخراط في أيّ نوع من العمل يؤمّن المعيشة، حتى لو كان هسّاً أو مؤقتاً. كما يستفيد أرباب العمل من هذا التزاخم على سوق العمل الحضريّ للتهرب من الهيكلية. هكذا ترصد جميع الدراسات المرجعية النسب الأعلى للعمل غير المهيكّل بأجر لدى الشباب. كما أنّ أطروحة الخيار لا معنى لها في البلدان التي يشكّل فيها المهاجرون، كعمالة مستوردة كما في بلدان الخليج أو كلاجئين كما في لبنان والأردن، الجزء الأساسي من العمالة غير المهيكلة.

ولخلق فرص لنشاطات اقتصادية في هذه الأطراف مع توجّه الزراعة نحو المزيد من الإنتاجية وتسارع هجرة الريف إلى المدينة، أو لمعالجة إشكاليات «العشوائيات» التي يتموضع فيها هؤلاء المهاجرون وتأمين مجمل البنى التحتية والخدمات الاجتماعية لهم. كما يأخذ بعضاً إضافياً مع آثار القفزات التكنولوجية والأزمات الاقتصادية التي لا يمكن تحميل عبئها على من هم الأكثر هشاشة.

في هذه الظروف من التوسع الكبير للعمل غير المهيكّل في البلدان العربية، تبرز بعض النضالات النقابية ومن المجتمع المدني للدفاع عن حقوق العاملين غير المهيكّلين كمبادرات شجاعة وضرورية لخلق مناخ تفاوضي يجنب الانفجارات المتتالية التي انطلقت مع «الربيع العربي».

العمل بأجر يطغى أيضاً في حالة الإناث، خصوصاً إذا ما تمّ شمل عمال المنازل وعمال الأسرة المساهمين (الذين يتبعون لربّ عمل ولكن لا يتقاضون أجراً حقيقياً) ضمن منظور العمل بأجر. ما يُلقى ضوءاً خاصاً ليس فقط على قضية أنّ العمل غير المهيكّل خيار، وإنما أيضاً على المنظور الثقافي لضعف مشاركة النساء في قوّة العمل. فهل تمتنع النساء عن هذه المشاركة لأسباب ثقافية أم لأنّ عملها بأجر غير محميّ الحقوق؟ ولأنّ سوق العمل بأجر مكتظّ بالذكور ويسود فيه العمل الهشّ والمؤقت؟ كما تُلقى هذه النتائج ضوءاً على سجال ضرورة هيكل العمل غير المهيكّل أم عدمها. فالقضية في معظمها ليست قضية مبادرة أعمال اقتصادية ENTREPRENEURSHIP وهيكل منشآت وإنما تأمين حقوق هؤلاء العاملين بأجر، وتأطير علاقات العمل بين العامل وربّ العمل من خلال مؤسسات قوّة العمل. وبالطبع يخضّ العمل بأجر (بما فيه الهشّ أو دون أجر) أولئك الأقلّ تأهيلاً ويُمكن بصده طرح سياسات تتعلّق بالتدريب والتأهيل التعليمي والمهنيّ، كي يتحوّل ربّما هؤلاء العاملون نحو ريادة الأعمال أو العمل للحساب الخاصّ. إلّا أنّ حجم الظاهرة يتطلّب أكثر من ذلك نضالات وسياسات «لهيكل» هؤلاء العاملين على الأقلّ لضمان حقوقهم في التأمينات الاجتماعية. خصوصاً وأنّ المعنيين يتكوّنون في كثيرٍ من الأحيان من عمالة منزلية ومن عمالة في قطاع خاصّ مهيكّل، بما فيه الحكومي، ومن عمالة مقاوله بالباطن لقطاع خاصّ مهيكّل. وأنّ هناك أوضاعاً تتقاضى فيها صناديق التأمينات إيرادات من العاملين ولا تؤمّن لهم بالمقابل الخدمات الاجتماعية (مراجعة حالي البحرين ولبنان). بالتالي، تكمن القضية لهذا الصنف من العمل غير المهيكّل، أي العمل بأجر، في شموليّة خدمات التأمينات الاجتماعية، كما في تحصيل إيراداتها. وهناك تجربة تونسية رائدة في هذا المجال، كان لوجود اتحاد نقابات قويّ يناضل لتوسعة شموليّة التأمينات الاجتماعية أفقياً دور كبير فيها. يتكوّن الصنف الرئيس الآخر للعمل غير المهيكّل في البلدان العربية من العاملين لحسابهم الخاصّ وأرباب العمل، الذين يشكّلون حصّة ملحوظة في موريتانيا والسودان واليمن والمغرب. تعمل به الإناث أقلّ من الرجال، عدا حالة موريتانيا الخاصة. القضية هنا هي فعلاً قضية منشآت اقتصادية وتنشيطها وتنمية إنتاجيتها، إضافةً لشمول الحقوق الاجتماعية والتأمينات للقائمين على هذه المنشآت وللعاملين فيها. ويُمكن أن يكون الانخراط في هذا النوع من العمل اختياريّاً، ما يدلّ عليه ارتفاع مداخيل بعض العاملين به مقارنةً مع مداخيل العاملين بأجر غير المهيكّلين. إلّا أنّ هذا الصنف من العمل يتضمّن كثيراً من الباعة المتجوّلين الفقراء الذين يكسبون رزقهم من هذا النشاط بالحدّ الأدنى، مثل حالة البوعزيزي في تونس. كما تأخذ علاقات العمل بُعداً خاصاً من خلال دور مكان العمل، وتطرح قضايا سياسات أوسع من تلك المعتادة لمكافحة الفقر عبر القروض المنتهية الصغر أو لتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء الحاضنات خصوصاً بذلك. فمفهوم «الهيكل» يأخذ في هذه الحالة أبعاد التنظيم الإقليميّ والعمرانيّ، سواء في الحضر أو الريف. إن كان لردم الهوة في التنمية بين المراكز الحضرية والأطراف الريفية

التوصيات

تركز هذه التوصيات على الأمور التي تخص منظمات المجتمع المدني العربية وعلى النضالات التي تقوم بها والحملات والحوارات التي تقيمها مع حكوماتها ومع المنظمات الدولية.

النضالات

• يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية تكثيف حملات التوعية، داخلياً وخارجياً، حول أنّ العمل غير المهيكّل هو حقيقة علاقات العمل السائدة في البلدان العربية، كي تضع الحكومات كما المنظمات الدولية قضايا حقوق هؤلاء المشتغلين والمشتغلات ضمن أولويات الاهتمام والسياسات. وتتضمن هذه التوعية إلقاء الضوء على المعيشة في العشوائيات وعلى الفجوة التنموية بين المراكز العمرانية والمناطق الطرفية من البلاد.

• يجب أيضاً تكثيف التوعية على أنّ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي حقوق إنسان ملزمة لجميع الدول وتشمل كلّ السكّان، المواطنين والمهاجرين على السواء، العمالة المهاجرة الوافدة كما المهاجرين اللاجئين. وتتضمن حملات التوعية هذه الإضاءة على أوضاع العاملين غير المهيكّلين، خصوصاً أكثرهم هشاشة، والدفاع عن قضاياهم. وتتضمن هذه التوعية التركيز على مفاهيم الحقوق العامة والخدمات العامة والحيّز العام.

• ما يجب على منظمات المجتمع المدني العربية تشجيع قيام نقابات مستقلة لتمثيل مصالح فئات العمل غير المهيكّل وتحفيز انخراط العاملين فيها وكذلك تشجيع التعاون وتبادل التجارب بين هذه النقابات في جميع المناطق وتمثيلها في اتحادات مستقلة كي تنخرط في حوارات مع بقية النقابات وفي مفاوضات مع السلطات البلدية والمناطقية والحكومية. ويشمل هذا تشجيع التنظيم النقابي للعاملين المهاجرين، الوافدين للعمل أم اللاجئين.

• ويجب على منظمات المجتمع المدني العربية تشجيع قيام جمعيات ونقابات خاصة بالنساء تحقّق مشاركة الإناث الاقتصادية وتدافع عن حقوقهنّ الإنسانيّة وفي العمل. ويتضمن ذلك الجمعيات والنقابات التي تمثّل العاملات المنزليات، المواطنات أم المهاجرات وكذلك تلك التي تدافع عن حقوق عاملات الأسر المساهمات دون أجر.

• يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية وضع أولوية لشمول العاملين غير المهيكّلين بالتأمينات الاجتماعية، العاملين بأجر ولحسابهم الخاص وعمال الأسرة المساهمين. وتتضمن هذه التأمينات الصحة والطبابة وتعويض التعطلّ من جرّاء المرض، ورعاية الأمومة، وحوادث العمل، والإعاقة، والشيخوخة ومعاشات التقاعد، ووفاء معين الأسرة والبطالة.

• في حوارها مع الحكومات والمنظمات المالية الدولية، يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية وضع جميع الاقتطاعات الاجتماعية على طاولة تفاوض واحدة. كي يتمّ التفاوض على سياسات

الدعم وعلى الضرائب غير المباشرة وعلى التأمينات الاجتماعية في آن واحد.

• يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية تبني وضع سياسات مكافحة الفقر وتنشيط وتحفيز زيادة الأعمال ضمن منظور تنمويّ شامل، يتضمّن التنمية والتنظيم العمراني للمدن والتنمية الإقليمية لتأمين سدّ الفجوة بين المراكز والأطراف وتنويع الاقتصادات المحليّة. كي يكون هذا المنظور التنمويّ الشامل هو موضوع الحوار والتفاوض مع السلطات المحليّة والإقليمية والحكوميّة.

• يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية تبني موقف يعتبر أنّ مكان العمل هو جزء أساسي من علاقات العمل، وأنّه يدخل في حيّز التفاوض الجماعي سواء في ما يخصّ الباعة المتجولين أو العمل في المنازل وضمن الأسرة.

• كما يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية الدخول في حوارات مع غرف التجارة والصناعة على المستوى المحلي وعلى مستوى الاتحادات العامة في البلاد، للتفاوض حول حقوق العاملين بأجر غير المهيكّلين وعن السبل لضّم الجهود لمعالجة قضايا العمل للحساب الخاص وزيادة الأعمال.

• ويجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية خلق تعاون دولي مع المنظمات التي تنشط في بلاد أخرى للدفاع عن العاملين غير المهيكّلين وتبادل التجارب والخبرات والنضالات وحملات التوعية والمناصرة معها.

• كذلك يجب على منظمات المجتمع المدني والنقابات العربية الضغط على الحكومات لخلق مؤسسات لسوق العمل أو لتعديل المؤسسات القائمة كي تكون شريكة أساسية فيها كما أرباب العمل. وتتضمّن هذه المؤسسات مكاتب التشغيل وجميع المؤسسات المعنية بالرقابة في أماكن العمل وتطبيق التشريعات، ومؤسسات فضّ نزاعات العمل عبر القضاء التحكيمي أو العام.

المسوحات حول العمل غير المهيكّل

• يجب الضغط على الحكومات العربية لإقامة مسوحات دورية ونشرها حول قوّة العمل، تشمل المواطنين والمهاجرين، مع تفاصيل عن العمل غير المهيكّل حسب معايير منظمة العمل الدولية.

• ولتحفيز ذلك، يمكن للنقابات ومنظمات المجتمع الأهليّ العربية أن تقوم بنفسها بهذه المسوحات، بشكل يغطّي كافة أراضي البلاد أو مناطق معينة للإضاءة على إشكاليّات العمل غير المهيكّل.

• كما يُمكن لمنظمات المجتمع المدنيّ العربية أن تخلق تعاوناً بينها لتبادل الخبرات حول هذه المسوحات وسبل إجرائها.

• من الضروريّ تركيز هذه المسوحات على قضايا إشكاليّة مثل هشاشة العمل بأجر، ومكان العمل بالنسبة للعاملين لحسابهم

الخاص وأرباب العمل، ومناخ العمل والأعمال في العشوائيات، والفجوات بين المناطق المختلفة في البلاد، وحقوق العمّال

المهاجرين، بما فيها التأمينات الاجتماعية.

التأمينات الاجتماعية والصحية

- يجب الاستفادة من التجربة التونسية، في مجال التوسيع الأفقي لشمولية التغطية الصحية والاجتماعية للعاملين، بإطلاق دراسة معمّقة حولها وحول مؤسساتها، ومقارنتها مع بقية التجارب العربية ومع دول تشابه في طبيعة سوق عملها البلدان العربية.
- يجب إقامة دراسات اقتصادية-اجتماعية في كل بلد عربي عن موضوع التوسيع الأفقي لشمولية التغطية الصحية وتوازن موازناته في ظلّ «الموجة الشبابية». ويمكن إقامة تعاون بين منظمات المجتمع المدني العربية للتنمية لتبادل الخبرات حول هذا الموضوع.
- في الحملات والحوارات مع الحكومات والمنظمات الدولية، يجب اللنطلاق من مفهوم مجمل «اللاقتطاعات الاجتماعية» بدلاً من الضرائب وحدها، بالضبط كما توصي به منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، بحيث تدخل التأمينات الاجتماعية بإيراداتها ونفقاتها ضمن التصوّر الكلي والتفاوض الاجتماعي الذي لا يجب أن يقتصر فقط على قضايا سياسات الدعم والضرائب غير المباشرة.

سياسات مكافحة الفقر وتحفيز الأعمال

- يجب الاستفادة من التجربة المغربية في مجال القروض المتناهية الصغر، بإطلاق دراسة شاملة حول تقييم آثارها ونتائجها على العمل غير المهيكل، ومقارنتها مع الممارسات في الدول العربية الأخرى ومع دول تشابه في طبيعة سوق عملها الدول العربية.
- يجب إجراء تقييم شامل لسياسات تحفيز تنشيط الأعمال وريادتها في البلدان العربية، وتبيان ما تقدّمه حسب المناطق المختلفة في كلّ بلد، أبعد من القروض المتناهية الصغر أو صناديق الاستثمار، كما إبراز العلاقة بين هذه السياسات وسياسات التنظيم الإقليمي والعمراني.
- يجب إجراء دراسات مخصّصة حول ظروف المعيشة والعمل في العشوائيات المحيطة بالمراكز الحضرية وفي المناطق الطرفية، لإبراز أوضاع السكّان فيها بما فيه عملهم غير المهيكل، وتبيان آثار غياب التنظيم العمراني والإقليمي على زيادة العمل غير المهيكل.

المراجع

تقارير الراصد

أحمد عوض: تقييم القطاع غير المنظم في الأردن من حيث فرص العمل والاقتصاد؛ ٢٠١٦.

حسن أحمد عبد العاطي وأشرف عثمان محمد الحسن: العمل غير المنظم في السودان؛ ٢٠١٦/٥.

حسن العالي: العمل غير المهيكّل في البحرين؛ شباط ٢٠١٧.

ربيع فخرى: اللانظاميّة في لبنان، تشخيص وتحليل؛ ٢٠١٧/١.

ربيع نصر وزكي محشي: العمل غير المهيكّل في سوريا؛ ٢٠١٦/٩.

ريم عبد الحليم وسعود عمر: العمل غير المهيكّل في الحالة المصريّة؛ مقارنة حقوقيّة؛ ٢٠١٧/٢.

سمير العيطة: العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة، منهجيّة تقرير الراصد؛ ٢٠١٥/٨/٢٥.

صلاح الدين الجورشي: تونس، صورة الاقتصاد غير المنظم في تقارير الباحثين؛ ٢٠١٧/٢.

عزّام محجوب ومحمد منذ بلغيث: العمل غير المهيكّل في البلدان العربيّة من خلال المؤشّرات والبيانات الإحصائيّة؛ ٢٠١٦/٧/٣٠.

علي النصيري: تقرير عن العمل غير المهيكّل في الجمهوريّة اليمنيّة؛ ٢٠١٦/١٠.

فراس جابر وإياد الرباعي: العمل غير المهيكّل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة؛ ٢٠١٦/١٢.

فوزي بوخريص: التقرير الوطني حول العمل غير المهيكّل في المغرب؛ ٢٠١٧/٢.

محمد أحمد المحبوبي: العمل غير المهيكّل في موريتانيا؛ ٢٠١٧/٢.

منذر لعساسي وخالد منّه: العمل غير المهيكّل، طموح السياسات وصعوبة الواقع. حالة الجزائر؛ ٢٠١٦/١١/٢٥.

هناء عبد الجيار صالح: التقرير الوطني للعمل غير المهيكّل في العراق؛ ٢٠١٦/١١.

هويدا عدلي: الأبعاد الجنديّة للعمل غير المهيكّل؛ ٢٠١٧/٢.

CHEN, MARTHA : THE INFORMAL ECONOMY (٢٠١٧ CHEN) IN ARAB NATIONS: A COMPARATIVE STUDY; PAPER FOR ARAB WATCH REPORT ;٢٠١٧/١/٢٣.

المراجع العربيّة

إدارة الإحصاء المركزي في لبنان ٢٠١٠: المسح العنقودي المتعدّد المؤشّرات، الدورة الثالثة ٢٠٠٩، ٢٠١٠/١٢.

الجهاز المركزي للإحصاء العراق ٢٠١٥- أ: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٤ II IHSES.

الجهاز المركزي للإحصاء العراق ٢٠١٥- ب: مسح الوحدات المتنقلة في العراق؛ ٢٠١٥.

الجهاز المركزي للإحصاء العراق ٢٠١٢: مسح الصناعات البيئيّة في العراق؛ ٢٠١٢. الجهاز المركزي للإحصاء العراق ٢٠١٤: المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق ٢٠١٢ II IHSES.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٦: قاعدة بيانات مسح إنفاق واستهلاك

الأسرة للأعوام ٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١٦.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠٠٨: مسح القطاع غير المنظم والعمالة غير المنظمة: النتائج الأساسيّة؛ تشرين الأوّل-كانون الأوّل، ٢٠٠٨.

اللجنة الدولية للصليب الأحمر: النزوح الداخلي في النزاعات المسلحة: مواجهة التحديات، ٢٠١٥/١٢/١.

المركز السوري لبحوث السياسات ٢٠١٦: التشتت القسري، حالة الإنسان في سورية، التقرير الديموغرافي؛ ٢٠١٦.

بلال فلاح ٢٠١٤: القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، أسباب توسّعه، خصائصه ومعيقات تنظيمه؛ معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ٢٠١٤.

دائرة الإحصاء العامّة في الأردن ٢٠١٥: الكتاب الإحصائيّ السنويّ الأردنيّ، ٢٠١٥. سامي عوّاد ٢٠١٦: أيّ مؤشّرات لقياس فعاليّة الحوار الاجتماعيّ؟، تقرير إلى منظمّة العمل الدوليّة، ٢٠١٦/٨.

سلوى العنترى ونفيسة الدسوقي ٢٠١٥: عمل النساء بدون أجر، العمل لدى الأسرة في الاقتصاد غير الرسمي بمصر؛ ٢٠١٥/١٢.

سمير العيطة: المشاغبة واجب...؛ دار الفارابي، ٢٠١٧.

سمير العيطة ٢٠٠٩: العمل والبطالة في سورية، بين التحوّلات الإقليميّة والعالميّة والسياسات الاجتماعيّة والاقتصاديّة؛ جمعيّة العلوم الاقتصاديّة

السوريّة، ٢٠٠٩/٤/٢١، HTTP://WWW.MAFHOUM.COM/SYR/AITA.PDF/٠٩_ARTICLES.

كريم طرابلسي ٢٠١٦: المرأة العاملة التونسيّة في الاقتصاد غير المنظم: الواقع والحلول الممكنة من منظور نقابيّ، ٢٠١٦.

معين محمد رجب وأحمد فاروق الفرا ٢٠٠٩: سياسة القوى العاملة الفلسطينيّة بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، ٢٠٠٩/١٢.

منظمة العمل الدولية ٢٠٠٩: نوع الجنس، العمل، الاقتصاد غير المنظم، قاموس المصطلحات. منظمة العمل الدوليّة، المكتب الإقليميّ للدول العربيّة.

وزارة التنمية الاجتماعيّة السودان ٢٠١٣: ولاية الخرطوم، الإدارة العامّة للمرأة وشؤون الأسرة، القطاع غير المنظم، حصر بائعات الشاي، ديسمبر ٢٠١٣.

وزارة الشؤون الاقتصاديّة والتنمية موريتانيا: الاستراتيجية الوطنيّة للحماية الاجتماعيّة في موريتانيا؛ ٢٠١٣/٦.

المراجع بالانكليزيّة والفرنسيّة

(Abou jaoude 2015) abou jaoude, hicham: labour market and employment policy in lebanon; etf, 2015.

(Achcar 2013) achcar, gilbert: the people want. A radical exploration of the arab uprising; university of california press, 2013.

(Aita 2016) aita, samir: the syrian migration crisis: shaping a developmental post conflict model; annd paper presented at the imf/wb spring meeting civil society policy forum, april 14, 2016.

(Aita 2015) aita, samir: the economic futures invented by arab countries and the middle east; "planet for life", 2015, agence française pour le développement, armand collin.

(Aita 2010) aita, samir : emploi, question sociale et réformes économiques en syrie ; institut d'études de l'islam et des sociétés du monde musulman, ecole des hautes etudes en sciences sociales, feb 9, 2010.

(Aita 2009) aita, samir : labour market policies and institutions, with a focus on inclusion, equal opportunity and the informal economy. The case of syria; ilo study, 2009.

(Ajluni & kawar 2015) ajluni, salem & kawar, mary : towards decent work in lebanon: issues and challenges in light of the syrian refugee crisis; ilo report 2015.

(Al-budirate 2009) al-budirate, ahmed : jordanian experience

- (Ilo 2013-b) ilo: women and men in the informal economy: a statistical picture; 2nd edition, ilo, 2013.
- (Ilo 2012-a) ilo: palestinian employment in lebanon. Facts & challenges; 2012.
- (Ilo 2012-b) ilo: the palestinian decent work programme, 2013-2016; 2012.
- (Ilo 2010) ilo: decent work country programme bahrain, 2010-2013; 2012.
- (Ilo 2009-1) ilo: tackling the global jobs crisis, recovery through decent work policies; report of the director general, report i(a), 98th session, 2009.
- (Ilo 2009-2) ilo: recovering from the crisis: a global jobs pact; adopted by the international labour conference at its 98th session, geneva, june, 19 2009.
- (Ilo 2005) daza, josé luis: informal economy, undeclared work and labour administration; ilo, social dialogue, labour law and labour administration department, paper no 9, june 2005.
- (Ilo 2002) ilo: decent work and the informal economy; sixth item on the agenda; report vi; 90th session, 2002.
- (Ilo yemen 2015) ilo: yemen labour force survey 2013-2014, prepared by farhad mehran; ilo regional office for arab states, 2015.
- (Al-jamal & eicholtz 2016) al-jamal, sarah & eicholtz, rachel : poverty and social protection in lebanon ; aub policy institute, policy brief n°8, april 2016.
- (Kanbur 2014) kanbur, ravi: mindsets, trends and the informal economy; charles h. Dyson of applied economics and management, cornell university, wp 2014-06, january 2014.
- (Kanbur & keen 2014) kanbur, ravi & keen, michael: thresholds, informality and partitions of compliance; charles h. Dyson of applied economics and management, cornell university, wp 2014-11, march 2014.
- (Kassem 2014) kassem, taha: formalizing the informal economy: a required state regulatory and institutional approach: egypt as a case study; international journal of humanities and social sciences (ijhss), vol 4, issue 1, january 2014, pp 27-48.
- (Klouche & khendek 2013) klouche, imène & khendek, samira : le secteur informel en algérie : évolution, caractéristiques et facteurs explicatifs ; université paris-est, 2013.
- (Kolster 2016) kolster, jacob : traiter la question de l'informalité en egypte ; document de travail, banque africaine de développement, 2016.
- (Krafft & assaad 2015) krafft, caroline & assaad ragui : promoting successful transitions to employment for egyptian youth; economic research forum (erf), policy perspective n°15, april 2015.
- (La porta & shleifer 2014) la porta, rafael & shleifer, andrei: informality and development; journal of economic perspectives, vol 28, no 3, summer 2014, pp 109-126.
- (Louër 2015) louër, laurence: the arab spring effect on labor politics in bahrain and oman; international journal of archeology and social sciences in the arabian peninsula; 4/2015.
- (Macnaughton & frey 2011) macnaughton, gillian & frey, diane f.: Decent work for all: a holistic human rights approach; american university international law review; volume 26, issue 2, article 4, 2011, pp 441-483.
- (Meas 2014-a) ministère de l'emploi et des affaires sociales, royaume du maroc : etude de diagnostic sur la situation de l'emploi au maroc ; rapport global 2014.
- (Meas 2014-b) ministère de l'emploi et des affaires sociales, royaume du maroc : l'emploi rural et l'emploi informel : précarité et vulnérabilité au travail ; policy brief, august 2014.
- (Mhrd 2013) ministry of human resources development and labour: sudan labour force survey 2011; november 15, 2013.
- (Mpic 2012) ministry of planning & international cooperation : the panoramic study of the informal economy in jordan; in collaboration with undp and aecid, august 2012.
- (Mpic 2010) ministry of planning and international cooperation, yemen : yemen vision on accessing gcc labour markets; february, 2010.
- (Oecd 2009) oecd: is informal normal? Towards more and better jobs in developing countries; oecd development center, march 2009.
- (Oecd 2011) andrews, dan, caldera sanchez, aida & johansson, asa : towards a better understanding of the informal economy; oecd economics department working papers no 873; may 30, 2011.
- (Ons algérie 2015) office national des statistiques, direction technique chargée des statistiques de la population et l'emploi : activité, emploi & chômage en septembre 2015 ; bulletin n° 726.
- (Ons mauritanie 2014) office national des statistiques : situation de l'emploi et du secteur informel en mauritanie en 2012 ; 2014.
- (Ons mauritanie 2015) office national des statistiques : profil de la
- in measuring employment in the informal sector; un esa/stat/ac.168/40, January 2009.
- (Assaad 2013) assaad, ragui: making sense of arab labor markets: the enduring legacy of dualism; iza dp 7573, august 2013.
- (Assaad & krafft 2013) assaad, ragui & krafft caroline: the structure and evolution of employment in egypt: 1998-2012; erf working paper 805, november 2013.
- (Bellache 2010) bellache, youghourta : l'économie informelle en algérie, une approche par enquête auprès des ménages ; thèse de doctorat université de bejaia et université de paris est, 2010.
- (Bellache 2013) bellache, youghourta: le secteur informel en algérie : approches, acteurs et déterminants ; les cahiers du cread n° 105/106, 2013.
- (Bensidoun & souag 2013) bensidoun, isabelle & souag, ali : emploi informel en algérie : caractéristiques et raisons d'être ; centre d'études de l'emploi, july 2013.
- (Cas 2016) central administration of statistics & world bank: snapshot of poverty and labor market outcomes in lebanon based on household budget survey 2011-2012; may 25, 2016.
- (Capmas & ilo 2012) central agency for public mobilization and statistics (capmas) and ilo: working children in egypt: results of the 2010 national child labour survey; 2012.
- (Charmes 2012) charmes, jacques : the informal economy world-wide : trends and characteristics ; margin, the journal of applied economic research, vol. 6:2 (2012), Pp 103-132.
- (Charmes 2010) charmes, jacques : informal economy and labour market policies and institutions in selected mediterranean countries: turkey, syria, jordan, algeria and morocco ; ilo report, february 2010.
- (Chen 2012) chen, martha alter: the informal economy: definitions, theories and policies; wiego working paper no 1; august 2012.
- (Chen & al. 2005) Chen, martha, vaneke, joann, lund, francis, heintz, james, jhabvala, renana & bonner, christine: progress of the world's women: women, work & poverty; united nations development fund for women (unifem), 2005.
- (Cres 2016) centre de recherches et d'études sociales: protection sociale et économie informelle en tunisie. Défis de la transition vers l'économie informelle ; mai 2016.
- (De bel-air 2015) de bel-air, françoise : demography, migration and the labour market in bahrain ; migration policy centre, glmm, n° 6/2015.
- (Errighi & griesse 2016) errighi, lorenza & griesse, joern : the syrian refugee crisis : labour market implications in jordan and lebanon, european commission, economic & financial affairs, discussion paper 029, may 2016.
- (Eu 2010) european commission: labour market performance and migration flows in arab mediterranean countries: determinants and effects; directorate general for economic and financial affairs, occasional paper no 60, april 2010.
- (Fah 2010) fah, ould brahim ould jiddou: mauritanie: migration, marché du travail et développement ; institut international d'études sociales, oit, 2010.
- (Fortuny & al hussieni 2010) fortuny, mariangels & al husseini, jalal: labour market policies and institutions: a synthesis report. The cases of algeria, jordan, morocco, syria and turkey; ilo, employment working paper no 64, 2010.
- (Gov yemen 2007) government of yemen, undp and world bank: yemen poverty assessment; nov. 2007.
- (Hcp 2014) haut commissariat au plan, royaume du maroc: activité, emploi et chômage ; année 2014.
- (Hcp 2013) haut commissariat au plan, royaume du maroc: femmes marocaines et marché du travail : caractéristiques et evolution ; décembre 2013.
- (Hertog 2014) hertog, stephen : arab gulf states : an assessment of nationalisation policies; migration policy centre, glmm-rp-n°1/2014.
- (Hussmanns 2004) hussmanns, ralf: measuring the informal economy: from employment in the informal sector to informal employment; ilo working paper no 53, december 2004.
- (Ifad 2010) ifad : economic opportunities programme, republic of yemen, 2010.
- (Ilo 2016) ilo : intertwined. A study of employers of migrant domestic workers in lebanon; 2016.
- (Ilo 2014-a) ilo : child labour in the urban informal sector in three governorates in jordan (amman, mafrag, irbid); 2014.
- (Ilo 2014-b) ilo : the situation of workers of the occupied arab territories; 2014.
- (Ilo 2014-c) ilo : assessment of the impact of syrian refugees in lebanon and their employment profile; 2014.
- (Ilo 2013-a) ilo: measuring informality: a statistical manual on the informal sector and informal employment; ilo, 2013.

pauvreté en mauritanie 2014 ; august 2015.

(Othmane & mama 2016) othmane, bourhaba & mama, hamimida : an estimation of the informal economy in morocco; international journal of economics and finance, vol 8, n°9, 2016.

(Poutignat & streiff-fénart 2014) poutignat, philippe & streiff-fénart, jocelyne : migration policy development in mauritania : process, issues and actors ; hal, march 2014.

(Roy & alsayyad 2004) roy, anana & alsayyad, nezar (editors): urban informality. Transnational perspectives from the middle east, latin america and south asia; lexington books, 20014.

(Sabra, eltalla & alfar 2015) sabra mahmoud m., Eltalla abdel hakeem ahmad & alfar, abdel rahman: the shadow economy in palestine; sizes and causes; international journal of economics and finance, vol. 7, N° 3, 2015.

(Salahdine & al. 1991) Salhdine, mohamed, el abdaimi, mohamed & laraki, abdellatif: l'emploi invisible au maroc : etudes sur l'economie parallèle ; smer, rabat 1991.

(Save & unicef 2015) save the children & unicef : small hands, heavy burden: how the syria conflict is driving more children into the workforce; july, 2015.

(Schneider, buehn, montenegro 2010) schneider, friedrich, buehn, a. & Montenegro, c.E.: Shadow economies all over the world: new estimates for 162 countries from 1999 to 2007; policy research working paper, n° 5356, the world bank.

(Schneider & williams 2013) schneider, friedrich & williams, colin c.: The shadow economy; the institute of economic affairs, iea, 2013.

(Stave & hillesund 2015) stave, svein erik & hillesund, solveig: impact of the syrian refugees on the jordanian labour market; ilo and fao, 2015.

(Subrahmanyam & castel 2014) subrahmanyam, gita & castel vincent: labour market reforms in post-transition north africa; african development bank, economic brief, chief economist complex, 2014.

(Tokman 2007) tokman, victor e.: Modernizing the informal sector; un desa working paper no 42, st/desa/2007/dwp/42, june 2007.

(Trebilcock 2005) trebilcock, anne: decent work and the informal economy; egdi & unu-wider, discussion paper no 2005/04; january 2005.

(Un 2013) united nations: inequality matters, report on the world social situation 2013, st/esa/345.

(Unicef & save 2014) unicef & save the children: baseline assessment of child labour among syrian refugees in za'atari refugee camp-jordan; november 2014.

(Undp 2006) undp : macroeconomic policies for growth, employment, and poverty reduction in yemen; 2006.

(Wiego 2014) vanek, joann, chen, martha alter, carre, française, heintz, james & hussmanns, ralf: statistics on the informal economy: definitions, regional estimates challenges; wiego working paper (statistics) no 2, april 2014.

(World bank 2014-a) gatti roberta, angel-urdolina diego f., Silva joana & bodor andras: striving for better jobs : the challenge of informality in the middle east and north africa; world bank group, 2014.

(World bank 2014-b) world bank: lebanon economic monitor, down-size risk materialize; fall 2014.